وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
مركز الدراسات الفلسطينية

سلسلة دراسات فلسطينية
٢١

الأوضاع الاقطاعية في فلسطين في العصر الحديث

تقويم لآثارها الاجتماعية والسياسية

« فلسطين من الفتح العثماني حتى الغزو الصهيوني »

الدكتور عماد احمد الجواهري
كلية الاداب ــ جامعة الموصل

مطبعة جامعة بغداد
١٩٨٣

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة بغـداد
مركز الدراسات الفلسطينية

سلسلة دراسات فلسطينية (٢١)

الاوضــاع الاقطاعيـة في فلســطين
في العصر الحديث
تقويم لآثارها الاجتماعية والسياسية

الدكتور عماد احمد الجواهري
كلية الاداب ـ جامعة الموصل

طبع على نفقة جامعة بغـداد

مطبعة جامعة بغـداد
١٩٨٣

المقدمة

تكتسب دراسة الجانب الاقتصادى من التاريخ العربي الحديث اهمية كبيرة في الوقت الحاضر . وهذه المسألة لايمكن تصورها تماما الا من خلال الاشارة الى الغموض والابهام الذى يكتنف التطورات الاقتصادية في الوطن العربي ، والى الخلط والاضطراب في النظم والاساليب ذات العلاقة بالاوضاع الاقتصادية بسبب تشابك اغراض واهداف العديد من النظم المالية والادارية والسياسية .

وعلى الرغم من أن المكتبة الحديثة تزخر بالعديد من المصادر الّتي تتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي ، الا أن هناك ميلا واضحا الى دراسة التاريخ السياسي المعاصر ، حيث لانجد الا النزر اليسير من المصادر الّتي تتعمق في دراسة وتحليل الجوانب الاقتصادية لتاريخ العر ب الحديث .

من هنا جاءت فكرة هذا الكتاب وهي تتوخى القاء الاضواء على الابعاد الاقتصادية لتاريخ فلسطين الحديث ومحاولة ربطها بالتطورات السياسية اللاحقة .

واليوم فإن تاريخ فلسطين يعبر عن الجانب الايجابي من القضية الفلسطينية فهو تأكيد لرابطة الشعب العربي الفلسطيني بالارض العربية الفلسطينية و و دحض لكل الافتراءات والمغالطات التاريخية الّتي تروج لها الصهيونية وأقلامها .
ودراسة الابعاد الاقتصادية للتاريخ الفلسطيني الحديث تظهر أوضاعاً اقطاعية متخلفة القت بكلكلها الثقيل على الامة العربية والشعب العربي الفلسطيني فكانت نتائجها الاجتماعية الوخيمة متمثلة بحالة الضعف والانكفاء اما نتائجها السياسية فقد تمثلت بالفوضى السياسية والتسلط الاجنبي .

على أنه بالرغم من الاستغلال الاقطاعي وحالة التخلف الناشئة عنه وعلى الرغم من حالة الفوضى التي اثارتها ظروف تعدد المؤسات السياسية في ظل الواقع الاقطاعي فأن النتيجة الحاسمة التي يمكن استخلاصها هي أن الانسان العربي حافظ على الارتباط بارضة المقدسة وتحمل من اجل ذلك كل الواقع المرير لقرون طويلة .

ان الاوضاع الاقطاعية التي سادت فلسطين على امتداد تاريخها الحديث هي محصلة للنظام الاقطاعي أو شبه الاقطاعي الذى ساد المشرق العربي والاسلامي منذ العصور العباسية المتأخرة .

والمفهوم لدى عموم الباحثين ان النظام الاقطاعي ينطوى على العديد من الخصائص كما أنه يعكس اوضاعا اجتماعية واقتصادية قاتمة . ولعل من المفيد في هذه المقدمة أن نشير الى اهم الخصائص المميزة لهذا النظام كما لاحظها احد الباحثين (١)

١ – أن النظام الاقطاعي هو نظام انتاج زراعي تكون فيه الارض غير مملوكة للفلاح أى للعامل الزراعي ، بل للمالك يملك الارض رقبة وانتفاعا أو يملك بعض الحقوق العينية عليها دون الرقبة .

٢ – وان هذا النظام تكون فيه حصة صاحب الارض في الغلة اشبه بحصة الاسد وتكون فيه حصة الفلاح ضئيلة .

٣ – وان الفلاح يتبع الارض وصاحبها على نحو يختلف قوة وضعفاباختلاف الاحوال والعصور .

---

(١) صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الا قطاع ونظام الا راضي في العراق ، بغداد ١٩٥٥ ، ص ص ٥ – ٦ .

٤ ـ وان هذا النظام قديكون وحدة اقتصادية محضةتجمع بين فلاحي الارض فيها بعض الواجبات تجاه صاحب الارض وقد تكون تلك الواجبات مشتركة أى يلتزم بها جميع الفلاحين مجتمعين تجاه رب الارض فتنقلب الى وحدة اجتماعية لها واجباتها وتقاليدها .

٥ ـ وانه قد يستحيل الى وحدة سياسية حين يمارس الاقطاعي صاحب الارض أى القطعة جانبا من سلطان الدولة ويلتزم قبلها ببعض الواجبات ويتمتع ببعض الحقوق ، فقد يتمتع الاقطاعي بحق القضاء في قطيعته بين العمال الزراعيين القاطنين فيها ويلتزم مثل الدولة ببعض الواجبات لحفظ الامن وتقديم الجنود . وقد تقوم هذه الوحدة الاقتصادية السياسية على اساس من تدرج طبيعي ، فيقسم الاقطاعيون الى كبار وصغار يسود بعضهم بعضا وفي الدول التي يقوم فيها الاقطاع في ظل دولة مركزية موحدة السلطات قد يكون لاصحاب الاقطاع نفوذ سياسي فعلي على نحو ما .

٦ ـ ان الاقطاع نظام طبقي يقسمفيه المجتمع الى طبقات مختلفة اهمها طبقة الملاك الاقطاعيين وطبقة العمال الزراعيين ، والاولون بدورهم قد ينقسمون ـ كما قلنا ـ الى طبقات متعددة متدرجة ، كما ان العمال الزراعيين قد يكونون من الاسرى والاقنان او من الفلاحين الاحرار .

٧ ـ وقد تشوب هذا النظام ظروف وملابسات اخرى ليست من صميمه . ففي العراق (١) يختلط الاقطاع بالنظام القبلي اختلاطا جوهريا من شأنه ان يزيد الطين بله والعقدة تعقدا .

وبناء على ذلك فقد اعتبرت الاساليب المتعددة والمختلفة في نعوتها والتي جرى

---

(١) ينطبق ذلك على عموم المشرق العربي بصورة متفاوتة .

تطبيقها في فلسطين والمشرق العربي بأنها صيغ للنظام الاقطاعي . وقد سارت تلك الاساليب دون شك في طريق التطور مع اطراد الزمن ملازمة للمؤسسات السياسية والمحلية ولمؤسسة الدولة العثمانية صاحبة السلطة الاسمية على المشرق العربي

على ان الذى يؤسف له هو ان مسألة تطور النظم الاقطاعية من المشرق العربي حملت بين ثناياها وعلى امتداد التاريخ الحديث للمنطقة مزيدا من التركيز للظواهر الاستغلالية والتعسفية حيث عبر ذلك عن تضخم في حجم الاقطاع يوازى بالضرورة الضمور الحاصل في مؤسسات الدولة . ومن الممكن ان تجسد لنا هذه المسألة عيوبا اساسية في التطبيق وليس في القيم الاساسية الفكرية التي ابتدعت النظام . ومن اجل تقويم هذه الحقيقة نقول : انه في الوقت الذى كان المنطق يفترض حصول تطور في النظم الاقطاعية يرسى فيها المزيد من دعائم العدالة الاجتماعية ويتم في نهاية الامر الخروج من دائرة الاستغلال ، فأن ظروف الاحتلال والسيطرة الاجنبية عاقت الى درجة خطيرة التطور الطبيعي للمجتمع العربي وجعلته يخوض تجارب تطبيقات اقطاعية تعسفية سارت عليها قوى سياسية متعاقبة اتسمت عموما بتدني وضعها الحضارى .

والدولة العثمانية هي الدولة الثانية بعد دولة المماليك التي حكمت المشرق العربي مدة طويلة من الزمن زادت عن اربعة قرون ولم تستطع خلال كل الفترة الطويلة ان تتخلص من الاساليب والتطبيقات الاقطاعية التي نقلتها عن الامم السابقة لها في جملة ما نقلته من نظم وقيم وحضارة . ومن هنا فأن كل ما يمكن توقعه من تغيير وتطور ينبغي ان يأخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار

ولابد ان نشير ايضا الى خطورة ظاهرة الجمود والتخلف التي عانت منها اقطار المشرق العربي في ظل الحكم العثماني الطويل . ومن اجل المقارنة ، نقول ان النظام المماليكي السابق عليه بالرغم من تخلفه وآثاره السلبية على المنطقة ذات العلاقة بالبحث فأنه كان معاصرا لنظم متخلفة انتشرت في عموم انحاء آسيا واوربا . وبعكسه فأن التنظيمات الاقطاعية العثمانية المتخلفة ظلت تقيد

المجتمع العثماني عموما والمجتمع العربي خصوصا في وقت كانت فيه الامم الاوربيةتزيل عن نفسها اسمال الاقطاع وتخطو خطوات سريعة نحو التقدم.

وختاما ارجو ان يجد المتتبعون باحثين وقراءا في هذه الدراسة بعضا مما يرنون اليه وعسى ان اكون قد وفقت في ذلك .

د. عماد احمد الجواهري

الفصل الأول

الاسس العامة للتطورات الاقتصادية و الاجتماعية

في فلسطين والمشرق العربي

توطئة

تعد حياة الاراضي دعامة اساسية في الاقتصاد العربي التقليدى ، لذا كانت التطورات التي شهدتها مسألة حيازة الارض ذات تأثير عميق على مجمل التطورات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة ذات العلاقة بالبحث . ويمكن ملاحظة ذلك التاثير عموما في معالم التطور المتشابه في البنيتين المادية والاجتماعية في المنطقة مما يجعل مسألة التجزئة التي تعاني منها الامة العربية ظاهرة سياسية محضة .

حقا أنه لايمكن تجاهل الاختلافات التي تجرى محاولات لاعطائها صورة تفوق حجمها . (١) الاأنها في الواقع اختلافات شكلية اسهمت عوامل مختلفة في ابرازها . وهي عموما لم تؤد الى تغيرات جوهرية في البنية العامة للمنطقة .

وفي عصرنا بشكل خاص ، حيث تحاول قوى سياسية معادية وضع المبررات اللازمة لحالة الامر الواقع بصيغة حقيقة علمية وتاريخية يجعل المسألة المفهومة بحاجة الى تسليط أضواء جديدة ، وربما بحاجة الى صياغة بناء نظرى لها .

وفي سياق الحديث عن هذا الموضوع قيل عن مصر أنها اكثر اقطار المشرق العربي اتجاها نحو الانفراد بشخصية متفردة ومعزولة الى حد ما عن التأثيرات الخارجية (٢) ، ترى

---

(١) أنظر : جبريل باير Gabriel Baer تطور حيازة الاراضي في مصر ودول الهلال الخصيب ترجمها اسامة خالد عن كتاب شارل عيساوى : تاريخ الشرق الاوسط الاقتصادى من ١٨٠٠ الى ١٩١٤ ، شيكاغو ١٩٦٦ ، ص ص ٨٠ – ٩٠ نشرت الترجمة العربية في مجلة آفاق عربية ، العدد ٨ السنة الثانية ، نيسان ١٩٧٧ ص ص ١٠٨ – ١١٩ .

(٢) قارن ايضا مع ما يذكر عن لبنان ، جبريل باير ، المصدر السابق .

ماهو التقويم الحقيقي لموقع مصر الجغرافي ومكانه نهر النيل ؟ (١) ، مهما يكن من امر ذلك فأن واقع مصر التاريخي يؤكد حقيقة مهمة وهي ان مصر دخلت خلال عهود تاريخية مختلفة ضمن الرباط السياسي الذى جمع اقطار المشرق العربي ، العراق وسورية وفلسطين ومصر والجزيرة العربية ، مما يلغي بطبيعة الحال اتجاهات التطور المنفصل كما أنه يعكس أيضا وحدة - لاسبيل الى تجاهلها ذات خصائص نسبية في التطورات الاقتصادية والاجتماعية في اقطار المشرق العربي .

وبالنظر الى ان نمط الانتاج المتشابه في المشرق العربي قد افرز علاقات اجتماعية متماثلة وكذلك ظروفا متقاربة في العمل والانتاج ، فأن تعقب التطور المتماثل يعد مسألة في غاية الاهمية ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فأن رصد اسباب التطورات المعاكسة لسياق التاريخ التي ادت الى اختلافات شكلية لم تعد الان بحاجة الى المزيد من البحث والاهتمام فحسب وأنما الى ضرورة تصور البدائل اللازمة لمواجهتها .

اولا - تطور حيازة الاراضي في اقطار المشرق العربي :

حدثت التطورات الرئيسية في حيازة الاراضي في اقطار المشرق العربي بعد

---

(١) أنظر تقوميا لهذا الموضوع ودراسة تحليلية لهذه القضية عند : جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ص ١٢ - ٢٠ ، ١٩٢ - ١٩٦ . وللمزيد من التفاصيل حول النقاش عن عروبة مصر ، أنظر الملف التوثيقي الوسوم : مصر بين القومية العربية والا نعزالية . والملف ملحق بمجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٣ / يوليو - تموز ١٩٧٨ ، ص ص ٢١٨ - ٢٦٩ . وانظر ايضا العدد الخاص عن عروبة مصر - مجلة قضايا عربية ، العدد ٣ السنة السادسة تموز ١٩٧٩ ، ص ص ١٦٥ - ٣٠٤ .

الفتح الاسلامي لهذه الاقطار وتحريرها سياسيا من ظروف السيطرة الاجنبية الفارسية والرومانية البيزنطية . اما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية فأن الارتباط الرئيسي بالبناء الاقتصادى والاجتماعي الاسلامي كان يتم من خلال النظم الاقتصادية والاجتماعية الاسلامية وكذلك القواعد السائدة التي ينبغي الاتخل بقيم العهد الجديد ونظمه .

ومنذ ذلك الحين وخلال مراحل تاريخية مختلفة يسرت اجراءات الدولة وتنظيماتها تعيين الاشخاص المنتفعين من التصرف في الارض استنادا الى أسس وقواعد العدالة الاجتماعية(١) . وتمثلت الدولة بطبيعة الحال بالخليفة أو السلطان .

على أنه في ظل التسلط والاستبداد الذى اتسمت به عصور اسلامية تالية تمكنت القوى الاجتماعية المنتفعة من حق التصرف في النجاح لاستخدام السلطة من اجل تعزيز سيطرتها على الارض واستثمار جهود الفلاحين . وقد تم ذلك عموما من خلال تلك ادعاء القوى أنها موكلة بواسطة الدولة للقيام بواجباتها . وهذه الواجبات — كما هو معروف — هي القواعد والاصول المتبعة في جباية اعشار الاراضي التي تتقاضاها الدولة وتتحمل بموجبها تبعات العمران الاقتصادى والاجتماعي .

ربما في ذلك الحين عينه اضطر الفلاحون الى وضع رداء «الاقطاعي»

---

(١) من الناحية النظرية — وقد طبق ذلك بدرجات متفاوتة — كان الخليفة العادل وعماله في الاقاليم يعينون المتصرفين بالاراضي استنادا الى الاسس الشرعية والحقوقية المثبتة شرعا او عرفا . للمزيد من التفاصيل أنظر: يعقوب بن ابراهيم ابو يوسف ، كتاب الخراج ، ط ٥ ، بولاق ١٣٩٦ هـ ، ص ص ٧٥ — ٧٦ . صلاح الدين الناهي ، المصدر السابق ، ص ٩ .

على كتفي أولئك الذين تولوا مهمة جمع الضرائب أو الاعشار . ولكن من المؤكد أنه في ظل التطورات الرئيسية التي شهدتها مسألة الاراضي في « العصور الوسطى الاسلامية » (١) وحيث ترسخ وضع اقطاعي تعسفي ، فقد حدث تطور مهم على صعيد العلاقة بين حائز الارض « الاقطاعي » والسلطة ، حيث عبر ذلك التطور عن سمة مهمة لحائز الاقطاع وهي أنه جزء أو لبنة في بناء السلطة ، ومع ذلك فقد ضمنت تلك التطورات سيادة السلطان وسلطته على الاراضي وكذلك قدرته على تغيير « الاقطاعي » بصوره كيفية وفي انحاء الدولة الاسلامية (باعتبار ان ذلك مبدأ وقانون اقره المسلمون الاوائل (٢) .

حقا أن تطورات سياسية مهمة شهدتها اقطار المشرق العربي في نهاية « العصور الوسطى » وبداية « العصور الحديثة » الا أن احدا لم يعمل على تغيير الوضع القانوني للاراضي فقد بقيت الدولة هي المالكة القانونية الرئيسية لمعظم الاراضي . ولكن ريع الارض سار الى وجهة جديدة — من بيت المال العام الى

---

(١) يقول صالح مهدى حيدر ، ان العهود الا سلامية التي اعقبت عهد الخلفاء الراشدين شهدت ثلا ثة تطورات رئيسة هي :

١ — ظهور الا قطاع الذى يعني المنحة .

٢ — ظهور الضمان .

٣ — ظهور الا قطاع العسكرى

ومعروف ان القاضي ابا يوسف كان قد نصح الخليفة هارون الرشيد بالغاء الضمان نظرا للنتائج السيئة التي كانت تلحق بالفلا حين بسبب تطبيق تلك الطريقة أنظر :

Salih M. Haider,"Land Prlolems of Iraq"A Doctoral Dissertation– Unpublished. The London Schoolof Economics, Cambrdgs 1942 pp. 144–150.

(٢) أبو يوسف ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

بيت المال الخاص – لقد سار على مبدأ الملكية العامة للارض الحكام المسلمون جميعا وبضمنهم سلاطين العثمانيين أيضا . (١)

ولقد كان النظام الاقطاعي العثماني ، وهو نظام مالي – وليس عسكريا – أساسا ،(٢) مظهراً رئيساً لسيطرة الدولة على رقبة الارض وقدرتها على دعم الاقتصادى العثماني . وقد الحق العثمانيون اقطار المشرق العربي التي دخلت في حوزتهم خلال النصف الاول من القرن السادس عشر بنظامهم الاقطاعي اذ حولوها الى اراض سلطانية (٣) يتصرف بها الولاة الذين نيط بهم ادارة امورها(٤) ، وبمعرفة هؤلاء حصل ملتزمو اراضي الدولة – الاميرية – والمالكانات (٥) في سورية وفلسطين ومصر بشكل خاص أو ضباطها كما كانوا يسمون في العراق على وضع مقارب جدا لمركز أصحاب الاقطاعات – الزعماء والتيمارجية – في الاناضول والروميلي ، وأصحاب الاقطاعات هم القادة والفرسان الذين تولوا شؤون وجباية أيرادات الدولة من الفلاحين في تلك

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن ذلك أنظر : أ . ن . بولياك ، الاقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان ، ترجمة عاطف كرم ، بيروت ١٩٤٨ . وكذلك : ابراهيم علي طرخان ، النظم النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ .

(٢) هملتون جب وهارولد باوون ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٧١ ، ج ١ ، ص ٧١ .

(٣) عرفت ايضا بـ « الساليانات » وهي اقاليم يلتزمها ولاتها مرة واحدة في كل عام ثم يعاد التزامها في العام الذى يليه بعد اجراء المزايدة عليها بين كبار رجال الدولة . انظر : جي ديني . مادة تيمار ، دائرة المعارف الاسلامية ، طبعة طهران ، مجلد ٦ ، ص ١٣٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .

(٥) وجد بالتجربة ان التزام ضررائب المقاطعات لفترة قصيرة تسبب استنزاف موارد الفلاح ومن اجل التخفيف منذلك فقد منح الملتزمون حق الالتزام مدى الحياة« مالكانة ليتسنى للملتزمين تحقيق ارباح معقولة خلال الفترة الطويلة للالتزام . انظر : عبد العزيز محمد عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ –١٩١٤ ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ١٨٢ .

الاراضي نظير خدماتهم الحربية . (١) وقد نال بعض الملتزمين في القرن السابع عشر حق توريث التزماتهم . (٢) ولاشك فهي محاولة عثمانية من أجل أحتواء المجتمعات القبلية . وشملت هذه السياسة عموم اقطار المشرق العربي وبرزت بشكل واضح في المناطق التي تتفوق فيها العلاقات الاجتماعية القبلية وحيث تكون القبيلة هي الوحدة الاجتماعية الرئيسية .

وفي حالات خاصة اعتمد العثمانيون على النظام الاقطاعي نفسه حيثما كانت القرية هي أساس النظام الاقتصادى والاجتماعي مما ينطبق على جهات من ولايتي الموصل وحلب القريبتين من الاناضول . (٣) ويرى أحد الاقتصاديين أن ذلك يعود الى أن هذه المناطق امتازت على العموم بوفرة امطارها وقرب اراضيها الزراعية من الادارة المركزية مما اعطتها درجة كافية من الامن والاستقرار وجعلت الزراعة والسكنى ممكنة . (٤)

لقد كان من ابرز نتائج الوجود العثماني في اقطار المشرق العربي ، بروز ظاهرة الاقطاع الحديث (٥) الذي جسد اهمال الدولة التزمها تجاه العمران

---

(١) هملتون جب وهارولد باوون ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ص ٨٨ – ٨٩ .

(٢) هملتون جب وهارولد باوون ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٣) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني دار التقدم ، موسكو ، ص ١٢ . وانظر ايضا ما يلي ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٤) Haider, Op. Cit., pp. 175–178.

(٥) استخدمنا هذا المصطلح للتفريق بين الاساليب الاقطاعية التى شهدتها المنطقة عبر مراحل مختلفة من تاريخها وظاهرة الاقطاع المعاصرة التى يبرز فيها نمط من علاقات الانتاج يقوم على اساس استغلال الارض والانسان بصورة قسرية .

العام . وعموما أن الشكلين الاساسيين للاقطاع اللذين غرسهما العثمانين هما :

١ – الاقطاع الذي تطور بسبب منح التصرف بالارض نظير الخدمات الحربية التي تؤدى للدولة .

٢ – الاقطاع الذي تطور بسبب منح التصرف بالارض نظير بدل الالتزام الذي يؤدى للدولة .

والواقع فأن تطور شكلي الاقطاع المشار اليهما الى استغلال تعسفي اعتمد عموما على وضعية السلطة العثمانية ونفوذ الحكومة المحلية في هذا الجزء أو ذاك من البلاد . على أن تأرجع نفوذ وهيمنةالدولة العثمانية في البلادوالفوضى السياسية التي صاحبت الوجود العثماني خلال القرون من السادس عشر وحتى التاسع عشر ساعد أيضا على ظهور نمط ثالث من الاقطاع كما عرقل نمو اشكال اقطاعية بدائية في انحاء متفرقة من المشرق العربي .

فحيثما كان هناك قلق عميق حول احتمال انتزاع الاقطاع العسكرى من صاحبه التيمارجي أو الاقطاع الممنوح نظيربدل المالمن الملتزم، فقد حاول كل منهما – التيمارجي والملتزم– بمساعدة اولي الامر الى وقف الاقطاع على احدى الجهات الخيرية حيث تقوم اسرة التيمارجي أو الملتزم بوضع شروط تضمن لها الانتفاع الابدى من الارض دون أن تقوم بأى مجهود يبرر لها ذلك الانتفاع . (١)

كما تمكن أيضا متولو اراضي الاوقاف – القائمون على ادارتها – من التمتع بحقوق لاتختلف عن الحقوق التي يتمتع بها الاقطاعيون من التيمارجية والملتزمين . (٢)

---

(١) اشترط في الغالب انقطاع ذرية الواقف لجواز تمتع الجهة الخيرية التى اوقفت الارض لمنفعتها بكامل ريع الارض .

(٢) جب وباوون ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

اما في الانحاء البعيدة عن العمران من اقطار المشرق العربي فأن الحكومة لم يكن لها ادنى نفوذ أو تأثير فيها ، كما أنها كانت تجهل الشيء الكثير عنها باستثناء مايرد اليها من اخبار عن طريق مشايخها وهذا يعني أنمسؤولية الدولة العثمانية عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق كانت تتدنى نحو الصغر بسبب عجزها عن تحقيق أى شكل من اشكال التراكم وفقدانها أساسا القدرة على تطوير الانتاج والريع وجمع الاعشار . (١) وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى بقاء الشكل التقليدي من التصرف المشاعي البدائى في الارض . فديرة القبيلة كانت ملك افراد القبيلة جميعا وكانالشيخ أباللجميع بالاضافة الى مركزه كشيخ في القبلية ، فهو يقضي بين أبناء قبيلتهويتحدث بإسمهموبقسم الارض والريع فيهم ويقود افراد القبيلة في الحروب والغزوات ، بسبب ذلك تمتع بامتيازات ميزته عن باقي أفراد قبيلته ، وقد تم التنازل من لدن أفراد قبيلته عنها طوعا ، كما أنها كانت تقدم في مناسبات معلومة غرضها مساعدة الشيخ للقيام باعباء وظيفته ومنها بشكل خاص تمويل نفقات خيمته أو مضيفة ، ومع ذلك فأن لهذه الامتيازات دلالات التبعية الاقطاعية أيضا . (٢)

وبناء على كل ماتقدم يمكن تعقب بعض المظاهر التي يصح اعتبارها ادلة تاريخية في هذا المجال . ففي مصر ، حيث كان حكامها السابقون من المماليك يشكلون طبقة اجتماعية بارزة في المجتمع المصرى ، لذا وجدت الدولة العثمانية فيهم الاداة التي يمكن بواسطتها تحقيق النتائج المتوخاة من الحاق مصر بالنظام الاقطاعي . أذن فقد نجح العثمانيون في وضع مسحة عثمانية

---

(١) على الرغم من ان الجمود كان ظاهرة عامة اتسم بها المجتمع العربي خلال العهد العثماني الا ان المناطق الداخلية البعيدة عن السلطة المركزية لم تكن لتتأثر الا نادرا بعوامل التغيير والتطور التى تتعرض لها الا جزاء الا خرى .

(٢) للمزيد من المعلومات انظر :

H. R. P. Dickson "The Arab of The Desert", Fourth Impression, London 1957.

خفيفة(١) على الهيكل العام لمصر المملوكية . يقول : أ . ن . بولياك :

« وفي زمن الفتح العثماني اصبح القسم الاكبر من الاراضي المصرية أرضا سلطانية لاسيما الاراضي القديمة الخاصة بسلاطين المماليك والاقطاعيات العسكرية وكل الاراضي التي لم يتمكن وأضعوا اليد عليها من ابراز حجج ملكيتهم الشرعية . فالاسكندرية ودمياط والرشيد وبرلس اصبحت جميعا من املاك قصر السلطان (دار السعادة) وظل يدير شؤون هذه الاملاك مندوب عن القصر حتى عام ١٨١٢ ، حيث الحقت هذه الوظيفة بكخية والي مصر » (٢) وكانت المكافأة التي تحققت للمماليك قد تجلت في موافقة العثمانين على« استمرارتوارثقسم من الاقطاعيات بينالمماليكمنالسيد الى عبده المفضل»(٣)

وفي سورية وفلسطين قام السلطان سليم الاول (١٥١٢ - ١٥٢٠ م) بالغاء النظام الاقطاعي المملوكي الذي كان قائما في بلاد الشام (٤) واعاد توزيع الاراضي - باعتبارها مفتوحة - (٥) بين الجند والاتباع . (٦) وقد وزعت اراضي واسعة بين الاقطاعين على شكل «خواص» و « زعامات » و « تيمارات » .

ويتردد كثيرا بأن تلك الاقطاعات وخاصة الاقطاعات ذات الايرادات

---

(١) وهي تعبر عن التطور السياسي الحاصل .

(٢) بولياك ، المصدر السابق ، ص ص . ١٣٠ - ١٣١ .

(٣) كانت الاراضي المورثة تنتقل في العادة ابا عن جد ولكن خلاف ذلك كان يحصل بين المماليك بسبب وضعهم الاجتماعي . وجدير بالملاحظة ان الوريث كان يدفع الى الخزانة بدلا نقديا كبيرا يعادل ريع ثلاث سنوات مع خمس قيمة الارض وذلك لتأكيد استملاكه الارض بصورة قانونية . انظر : بولياك ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ . لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

(٤) قارن مع الاجراءات العثمانية في مصر .

(٥) اعتبر العثمانيون كل ارض فتحوها غنيمة وان ارضها اميرية وللسلطان باعتباره اميرا للمؤمنين ان يتصرف بها كيفما يشاء . انظر : بولياك ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

Haider, Op. cit., p. 156.

(٦) عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابق ،، ص ١٠٦ .

العالية (١) تمنح عادة لكبار موظفي الدولة المدنين والعسكرين المعينين في سناجق سورية وفلسطين عوضا عن الخدمات التي يؤدونها الى الدولة . (٢) وينسب بولياك الى « عين علي » بأن الحكام التركمان (الاتراك) في بلاد الشام كانوا في بداية الامر يتقاضون رواتب ثم اصبحوا فيما بعد رؤوساء متنفذين في مناطقهم . (٣)

وعلى أية حال فقد ساعد ذلك على ربط أنحاء من بلاد الشام الى عجلة النظام الاقطاعي العثماني ، كما الحقت الانحاء الاخرى بالنظام الاقطاعي العثماني بواسطة ربط حائزيها من « المقاطعجية » الى النظام أيضا .

وفي العراق كانت محاولات تطويعه للنظام الاقطاعي العثماني تقوم على اساس أن الاندماج بالنظام المذكور يتم على اعتبار أن رؤساء الاسر كانوا يعينون بوظيفة « سنجق بيكات » تحت سلطة باشا كركوك أو بغداد أو الموصل لقاء خدمات عسكرية شخصية . (٤) وقد شكلت هذه الظاهرة الصورة العامة للنظام الاقطاعي العثماني في شمال العراق ووسطه .

وفي رسالة « عين علي » مايوضح بشكل تفصيلي اهم تلك الاقطاعات وعدد الفرسان الذين يترتب على كل اقطاع تجهيزهم . (٥) على أنه ينبغي أن يكون واضحا أنه ليس أمرا مؤكداً أن تلك الاقطاعات كانت تساهم مساهمة فعلية في

---

(١) كان ايراد الاقطاع من درجة خاص يزيد عن ١٠٠٠٠٠ اقجة ، وايراد الاقطاع من درجة زعامة يتراوح بين ٢٠٠٠٠ — ١٠٠٠٠٠ اقجة . اما التيمار فيقل ايراده ، عن ٢٠٠٠٠ اقجة . انظر : احمد بن اسماعيل جودت ، تاريخ جودت ترجمه عن التركية ، عبد القادر الدنا ، بيروت ١٣٠٨ هـ ، ج ١ ، ص ص ٩٩ — ١٠٠ . وعن الاقجة وتطورها انظر التفاصيل حولها في الفصل الثاني .

(٢) انظر ما يلي في الفصل الثاني .

(٣) بولياك ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٤) Haider, Op. Cit., P. 182

(٥) ساطع الحصرى ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٣ ، بيروت ١٩٦٥ ، الملحق .

تجهيز أولئك الفرسان ، ومن المرجح أن الدولة العثمانية اتجهت الى منح تلك الاقطاعات بالالتزام . (١)

هذا ولا يفوتنا أن نشير الى أن المرونة التي تمتعت بها الدولة في تقرير التصرف المناسب يؤكد على الطبيعة الاميرية لمعظم اراضي المشرق العربي وهوما عرفت به فعلا « اميري » (٢) — مختصر للاراضي الاميرية — وفي سورية عرفت أيضا بـ « الديموز » (٣) ، أو « الفصل » (٤) . وفي العراق عرفت عموما بأسم « الاراضي الاميرية » (٥) .

لقد أشرنا في مناسبة سابقة الى أن العثمانين لم يكن بوسعهم تعزيز وجودهم السياسي في الجهات التي طبعت بالصبغة القبلية والبدوية ، أن ذلك يبدو واضحا في الاطراف النائية أو تلك التي يعبر عنها بأنها بعيدة عن العمران وتزداد هذه الظاهرة وضوحا كلما أتجهنا نحو قلب الصحراء في الجزيرة العربية ، فعلى الرغم من أن للعثمانين سلطة أسمية في الجزيرة العربية وأنهم تولوا حماية الحرمين في مكة والمدينة الا أن قلب الجزيرة بشكل خاص وباقي أنحائها بشكل عام أحتفظت بنمطها الذى ظل خاصا بها . وعلى العموم فهو نمط يجسد مجتمع اقطاعي بدائي تعتمد قاعدته الاقتصادية على تربية المواشي والزراعة حيث ذلك ممكن — في مناطق الواحات بطبيعة الحال — . (٦)

---

(١) قارن مع ما يذكره بولياك عن رسالة عين على افندى ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

(٢) باعتبارها اراضي مفتوحة ، انظر ما سبق .

(٣) وتعني اراضي الجماعة .

(٤) وهي الاراضي التى كان يلتزمها الرحل على اساس الموسم ويدفعون عنها ايجارا سنويا محدودا .

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر : بولياك ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ هامش رقم ١ وكذلك على عبد العزيز الحسني ، تاريخ سوريا الاقتصادى ، دمشق ١٣٣٢ هـ ، ص ١٤٩ .

(٦) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٩٢ . انظر ايضا ما يلي ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب .

ومثلما جسدت اقطار المشرق العربي التي سبقت الاشارة اليها نمطين رئيسين للانتاج ظهر الاول على شكل تطبيقات محلية للنظام الاقطاعي العثماني، وبرز الثاني في صورة نظام لزمات لمصلحة العثمانين في المناطق التي تتسم ببيئتها القبلية ، فأن ظاهرة انقسام نسبي يمكن تتبعها في الجزيرة العربية وذلك في ضوء ماهية القاعدة الاقتصادية .

لقد كانت تربية المواشي تمثل القاعدة الاقتصادية للسكان البدو بينما كانت الزراعة في الواحات هي القاعدة الاقتصادية للسكان الاكثر استقراراً . وعلى افتراض قيام ظروف لاحقة من التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزيرة العربية فأن السؤال الذى يطرح نفسه هو : هل بالامكان تصور تطبيقات عثمانية لشكلي الاقطاع العثمانيين ؟ والجواب على ذلك : محتمل جدا .

ولكن بالمقارنة معما كان يجرى في اطراف البلاد السورية والعراقية والمصرية من صراع قبلي نجم عنه تدني اوضاع هذه الجهات بسبب استنزاف مواردها قياسا الى المناطق الاكثر استقرارا حيث تبادلت التكتلات القبلية في اطراف فلسطين ومصر — على سبيل المثال — تخريب المحاصيل وخطف الحيوانات والاغارة على المدن ، (١) يمكن تصور حالة الجزيرة العربية وهي تعاني من نشاط قبائل مستعدة لان تبذل آخر قطرة من دمها في سبيل الحياة وذلك في ظل الظروف الصعبة والقاسية التي كانت تعاني منها تلك القبائل . وهكذا ادت ظروف انعدام الامن وطلب الحماية والعصبية القبلية في الجزيرة العربية الى خراب الينابيع والقنوات وهلاك بساتين النخيل ، (٢) مما يجعل الافتراض السابق لا مجال لبحثه

---

(١) جب وباوون ، المصدر السابق ، ص ص ١٠١ — ١٠٢ .

(٢) انظر : محمد السيد ايوب ، هجرة البدو الى المدن واثرها على الانتاج الحيواني في المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية المتحدة ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، كتاب المؤتمر الجغرافي الاول ، القاهرة ١٩٦٢ ، المجلد الاول ، دور الجغرافية في بناء الكيان العربي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ص ٤٤١ — ٤٦٤ ولاغراض البحث انظر : ص ٤٤٤ ، لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .

على صعيد الواقع. وتأكيدا لهذا الاستنتاج ننقل لـ « فلاد مير ب. لوتسكي قوله : بأن تركيب المجتمع الاقطاعي للجزيرة العربية كان معقدا كما تعقدت أيضا « العلاقات الطبقية » فيه بسبب مايسميه من « علاقات بطريركية » أبوية عشائرية واستفحال نظام الرق الذى يقول بأنه كان منتشرا بصورة واسعة نسبيا بين القبائل الرحل والحضر » . « وتكون هذه الحالة وضعية عامة في كل قرية أو مدينة في الجزيرة العربية مما منح الشيخ أوالحاكم استقلالاً وسطوة كبيرتين (١)

لقد كان ذلك على حساب سلطات الدولة . ومن هنا فقد أصبح حق الرعي مباحا للجميع ، اما صيغة الملكية فقد أتخذت وضعيات خاصة يندر أن نجد صيغا مماثلة لها في الانحاء البعيدة عن العمران والواقعة في اطراف العراق والشام ومصر . (٢)

أن الظروف السياسية في أنحاء المشرق العربي – الشام ومصر والعراق – التي يبرز فيها دور اكبر للدولة مجسدا بمؤساتها السياسية والمالية يمكن أن تصور لنا مستويات متقاربة من التطور الاقتصادى والاجتماعي . وفي مقابل ذلك فأن ظروف الجزيرة العربية السياسية يمكن أن تعطي صورة واضحة ذات خصائص معكوسة . ولاعتبار ظروفها الموضوعية التي يبدو فيها اثر السلطة المركزية غير ملحوظ ، يمكن التأكيد أن مقدار التطور الحاصل في كل من المنطقتين ، الشام ومصر والعراق منناحيةوالجزيرة العربية من ناحية أخرىأنمايتناسب تناسبهاطرديا مع هينة السلطة المركزية وجهودها لتحقيق قدر من التراكم والتطور .

---

(١) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ص ٩٣ – ٩٤ .

(٢) للمزيد من التفاصيل عن الوضعيات الخاصة للملكية في الجزيرة العربية ، انظر : محمد السيد ايوب ، حيازة الاراضي الزراعية في المملكة العربية السعودية ، كتاب المؤتمر الجغرافي الاول ، مصدر سبقت الاشارة اليه ، ص ص ٤٦٥ – ٤٨٦ . ولاغراض البحث انظر : ص ص ٤٧٦ ، ٤٨٤ – ٤٨٥ . وقارن ايضا بحث السيد ايوب الثالث الموسوم : حيازة الاراضي الزراعية في اليمن ، المصدر نفسه ، ص ص ٤٨٧ – ٤٩٧ ، ولاغراض البحث انظر : ص ٤٩٦ .

على أن الحقيقة الكبرى هي أن سلطة مركزية عثمانية في اية جهة من جهات المشرق العربي هي مسألة فيها نظر . والصورة الاكثر دقة وواقعية هي أن بروز سلطات مركزية محلية في أنحاء المشرق العربي سوف يعني ثمة اختلافات نسبية في مقدار التطور الحاصل . ومن هنا يكون التطور النسبي لاقطار المشرق العربي قد تحقق بناء على هذه الصورة حيث تتصدر مصر ذلك التطور ثم سورية فالعراق واخيرا الجزيرة العربية . وبطبيعة الحال فأنه يمكن للباحث تطبيق هذه الرؤية في اطارها العام في كل قطرفي المشرق العربي وحده منفردا حيث تتميز أنحاءوه بدرجات متفاوتة من التطور الاقتصادى والاجتماعي .

ثانيا — تأثيرات المجتمع البدوى :

في فترة الركود الاجتماعي التي مربها المجتمع العربي خلال العهد العثماني كانت عملية تحلل المجتمع البدوى في اقطار المشرق العربي تجرى ببطء شديد . لقد استغرقت عملية التحلل تلك قرونا عديده اثمرت في النهاية تحويل عناصر مهمة من المجتمع البدوى الى الاستقرار وممارسة الزراعة . (١)

الا أنه قد حدث خلل مهم في التركيب الاجتماعي للاجزاء التي اتسمت بتطور نسبي وذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

ففي هذه الفترة شهد المشرق العربي اندفاع موجة جديدة من القبائل البدوية نزحت من شبه الجزيرة العربية الى بوادى العراق والشام . وقد ترتب على ذلك تغيير ديار معظم القبائل كما دفع بقبائل مستقرة نحو الترحال . (٢)

وضع هذا التغير الاجتماعي المفاجيء سلطات الحكومة المثقلة بالاعباء امام مهام جديدة لمعالجة طغيان الفوضى والاضطراب باعتبار أن الآثار السلبية

---

(١) حصل ذلك في مناسبات عديدة وبجهود عدد من الولاة العثمانيين : ستيفن همسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط] ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٣١٣ .

(٢) Haider, Op. Cit. p. 80

النهائية ستقع على الحكومة المحلية وبالتالي على الدولة العثمانية . (١)

شهد القرن التاسع عشر حملة منظمة هدفها توطين البدو . وقد بدأت الحملة في مصر مطلع القرن التاسع عشر . (٢) اما جهود التوطين في العراق والشام فأنها كانت ملحوظة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة في ولاية مدحت باشا الذى اختط لخلفائه سياسة جديدة مثمرة . (٣)

صحيح أن الاهداف السياسية كانت وراء الجهود المبذلة لتوطين البدو مادام ذلك يحقق رغبة الدولة المتزايدة في فرض اداره اكثر مركزية من ذى قبل ، الا أن استقرار القبائل الرحالة في مصر وسورية والعراق اتاح فرصا اوسع للتطور الاجتماعي والاقتصادى لقد اطلقت النجاحات الملحوظة في هذه السياسة يد الحكومة لاستغلال امكانات البلاد وطاقاتها بصورة افضل .

وعلى الرغم من أن سياسة توطين العشائر في مصر وسورية والعراق كانت تسير على قدم وساق ، الا أنه يمكن تفسير أسباب التفاوت النسبي للنجاح المتحقق في هذه المسألة بعين الاعتبارات المركزية التي إختتمنا بها الفقرة «اولا» السابقة . على أنه يمكن اضافة عاملين موضوعيين آخرين هما :

١ – تضخم حجم المجتمع البدوى الى حجم المجتمع المستقر وذلك في العراق والشام قياساً بمصر

---

(١) Ibid., PP. 82–83

(٢) عباس مصطفى عمار ، المدخل الشرقي لمصر ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ١٩٤٦ . عبد المجيد عابدين ، البيان والاعراب ، عما بارض مصر من الاعراب للمقريزى مع دراسة في تاريخ العربية في وادى النيل ، ص ٧٧ . وتجعله هيلين آن ربفلين قبل هذا التاريخ انظر : الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ص ٤٥ – ٤٦ .

(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص.ن ٣١٣ . عبد العزيز عوض ، المصدر السابق ، تقرير مدحت باشا عن احوال ولاية سورية عام ١٨٧٩ ملحق رقم ٨ ، ص ٣٥٨ – ٣٥٩ .

٢ – اندفاع قبيلة شمر الى بوادى العراق والشام في القرن الثامن عشر كما سبقت الاشارة الى ذلك .

أن أتساع حجم المجتمع المستقر وزيادة السرعة القياسية لتطوره وكونه أداة مهمة للجذب الاجتماعي يساعد بشكل فعال في عملية الاحتواء التي يمكن أن تمارسها المجتمعلت المتطورة نسبيا على المجتمعات العشائرية وهذا هو عين ماحصل في مصر حين نجح في مطلع القرن التاسع عشر في تفتيت الوحدات القبلية واذابتها في بيئة اجتماعية مستقرة او شبه مستقرة ، وفي مقابل ذلك كانت ظروف العراق غير مواتية ، فالمجتمع القبلي كان مايزال يتميز بتفوق مطلق مما يجعل عملية الاحتواء مسألة غير ممكنة في ذلك التاريخ . (١)

ثالثا – أثر التطورات السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين :

خيم الجمود السياسي على اقطار المشرق العربي طيلة قرون عديدة من الحكم العثماني على أنه منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر صارت المنطقة الواسعة التي تؤلفها اقطار المشرق العربي ساحة لتطورات سياسية خطيرة – بدأت بالغزو الفرنسي لمصر والشام وأنتهت بالسيطرة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الاولى – وكان من ابرز مظاهر تلك التطورات سلسلة من التغيرات شملت القوى السياسية المحلية التي نازعت السلطة العثمانية ووقفت عقبة في سبيل الاتجاهات المركزية الجديدة فيها .

---

(١) انظر للمؤلف ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤ – ١٩٣٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٨ ، ص ص ٣٢٥ – ٣٢٦ وتشير احصائية لداوسن انه حتى عام . ١٩٣ فان مجموع السكان البدو في العراق كان ٢٣٤٫٠٠٠ نسمة ، انظر : هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، بغداد ١٩٤٦ ، ص ١٨ . بينما تشير بعض الاحصائيات الى ان مجموع السكان البدو في مصر في مطلع القرن التاسع عشر كان يتراوح بين ١٣٠٫٠٠٠ و ١٨٠٫٠٠٠ نسبة . انظر : على الجريتلي ، السكان والموارد الاقتصادية في مصر ، (القاهرة ١٩٦٠) ص ص ١٠ – ١٥ .

نجحت السلطات العثمانية في استعادة هيمنتها على العراق في مطلع الثلاثينات من القرن التاسع عشر – القضاء على حكم المماليك – كما استعادة هيمنتها على سورية في وقت لاحق أربعينات القرن المذكور – معاهدة لندن وأنهاء احتلال ابراهيم باشا لسورية –، غير أن الدولة العثمانية لم تتمكن من استعادة سلطتها على مصر ، فقد نجح محمد علي باشا في أكراه العثمانين على القبول بوضعه الخاص في مصر . كما وضعت احداث لبنان عام (١٨٦١) الحجر الاساس في استقلاله .

دخلت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في مرحلة حاسمة من عهد التنظيمات وشرعت بادخال اصلاحات اقتصادية واجتماعية مختلفة في اقطار المشرق العربي خاصة وأن السلطة المركزية للدولة العثمانية أضحت سياسة معتمدة في العراق وسورية . وكانت هناك مصاعب سياسية ملحوظة في الجزيرة العربية وأثقل منها وطأة المصاعب في لبنان .

اتجهت السياسات الاقتصادية بشكل خاص في اقطار المشرق العربي منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر في مسارين مختلفين هما :

١ – اتجاه يخدم السياسة العثمانية المشددة على وحدة الدولة وتثبيت سلطتها المركزية .

٢ – اتجاه يخدم الوضع الخاص في كل من مصر ولبنان .

والواقع فأنه منذ الربع الاول من القرن التاسع عشر يمكن ملاحظة الاتجاه الجديد للسياسة الاقتصادية التي سار عليها محمد علي باشا في مصر والتي كان هدفها الرئيس تعزيز انفصال مصر عن الدولة العثمانية . كما جرت محاولات مماثلة في سورية وفلسطين خلال الفترة التي وقعت فيها بلاد الشام في قبضة محمد علي . (١)

---

(١) حول اهداف سياسة محمد علي في مصر انظر : هيلين آن ريفلين ، مصدر سبقت الاشارة اليه ، ص ١٠٩ وقارن مع الصفحات الخمسين السابقة لها . وعن سياسة محمد علي باشا في بلاد الشام انظر مايلي في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

ومن هنا يبدو منطقيا أن مجمل التشريعات التي تم اصدارها بعد ذلك كانت تخدم هذا الاتجاه . فالنظم الخاصة بالاراضي التي شرعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت مناقضة لقوانين الاراضي التي اصدرتها الدولة العثمانية عام ١٨٥٨ . (١) اما في لبنان فقد تم الترويج للفكرة القائلة بأن الوضعية القانونية لجميع اراضي المشرق العربي تختلف عن الوضعية القانونية لاراضية (٢)

أن تناقض السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في مصر ولبنان مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة العثمانية يمكن أن تفسر على أنها كانت تعبر عن محاولة جدية قامت بها القوى السياسية في مصر ولبنان لتعزيز قاعدتها الاقتصادية وموقعها الاجتماعي وبصورة تصون مصالحها والتي أضحت دون شك غير متوافقة مع المصالح العثمانية . ففي مسألة الاراضي — مثلا — لم يعد هناك مجال لقبول الادعاءات حول عائدية الاراضي التي فتحها العثمانيون للسلطان . وفي مقابل ذلك فقد تم الترويج لظاهرة انتقال اراضي الدولة للمالكين على أساس الامر الواقع . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فأن الظروف التي خضعت لها مصر — بوجه خاص — كانت فريدة بالمقارنة مع اقطار المشرق العربي . ففي ظل تنامي المصالح الاستعمارية في مصر — امتياز قناة السويس تفاقم الديون الاجنبية وزيادة الاراضي التي يملكها الاجانب — يتبين أن تثبيت جذور الملكية الفردية في مصر أنما يعكس تأثير القوى الاستعمارية

---

(١) وذلك لا نها دعمت سياسة الملكية الفردية بخلاف الدولة العثمانية التى ظلت ممسكة بالملكية العامة (ملكية الدولة) للاراضي . انظر :
انظر : محمد كامل مرسي ، الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن ، مطبعة نورى ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ص ٨٩ — ٩٣ .

(٢) وجية كوثراني ، الاتجاهات الاجتماعية — السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ — ١٩٢٠ ، معهد الانماء العربي ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ٢٥٠ انظر ايضا رد كوثراني على الفكرة المشار اليها في هامش رقم (٣٠) ، ص ص ٥٥ — ٥٦ .

وسعيها الحثيث من اجل اقامة قاعدة اقتصادية واجتماعية تخدم تطلعاتها المقبلة (١) .

كيف يمكن خلق أساس اقتصادى يخدم الاتجاه الخاص في مصر ؟ أن الامر سيكون ممكنا عندما يتم خلق طبقة ملاكين مرتبطة بالنظام . وهكذا وضعت اراضي الدولة لخدمة هذا الاتجاه في بداية الامر . وبعد أن تم خلق هذه الطبقة توجهت بكل جبروتها لتحقيق المزيد من « التطور » على حساب الفلاحين .

ففي عام (١٩١٤) كانت (٤٤ ٪) من الاراضي المملوكة (٠٠٠ر٣٩٧ر٢) فدان يعود الى (١٢٥٠٠) ملاك بينما بلغت حصة (٠٠٠ر٤٩١ر١) فلاح (٠٠٠ر٩٥٤ر١) فدان أي مايوازى (٨ ر٣٥ ٪) ليس ذلك فحسب بل أن عملية تقسيم اراضي الفلاحين سارت بسرعة شديدة ، فقد ازداد عدد الفلاحين الذين يملكون أقل من (٥) فدادين الى ثلاثة أضعاف ذلك خلال الفترة الواقعة بين ١٨٩٤ ــ ١٩١٣ (٢) .

قد حاول اللورد كتشر Kitchener ايقاف هذه الظاهرة فشرع لاجل ذلك قانون الخمسة افدنة عام ١٩١٣ الذي قيل أنه الهدف منه حماية الفلاح المصرى من مخاطر ضياع ارضه في النهاية (٣) .

هل يعني ذلك أن الانكليز بدأوا انتهاج سياسة مناقصة للنهج الذي سارت فيه مصر خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لايمكن قبول هذا الافتراض قطعا . ويرى عبد العظيم رمضان أن الانكليز (لورد كرومر) كانوا يرون في طبقة الفلاحين عنصرا يمكن أن يوازنوا به

---

(١) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ ــ ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ص ٣٣ ــ ٥٢ . وعن سيطرتها على الاراضي ، انظر : بشكل خاص ص ص ٣٤ ــ ٣٨ ، ٨٠ . لوتسكي المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

(٢) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

(٣) Baer, Op. Cit., pp. 84 – 85

طبقة الملاكين . ومن ناحية أخرى فقد وجد الانكليز (لورد كتشنر) في هذا التاريخ بالذات بأن المصلحة تقتضي مهادنة الفلاحين وذلك لامتصاص النقمة العامة ضد الوجود البريطاني في مصر (١) .

يمكن اخيرا دعم الفكرة السابقة – حول أثر التطورات السياسية – عن طريق اجراء مقارنة بين ماحصل في مصر وفق الكيفية السابقة وبين ماحصل في العراق وفلسطين خلال الانتداب البريطاني عليهما . لقد وضعت جهود ومساعي الانكليز الخطط الرئيسة لتثبيت الملكية الفردية في العراق لمصلحة القوى السياسية والاجتماعية التي اصطنعت للدفاع عن الوضعية السياسية المفروضة في البلاد ، وهي الوضعية التي من شأنها القبول بالمكانة الخاصة لبريطانيا في العراق . أنه يبدو مفهوما بطبيعة الحال أن تكون قوانين التسوية واللزمة الصادرة عام ١٩٣٢ قد منحت الشيوخ الاقطاعيين وملاكي المدن وكبار الموظفين حقوقا في اراضي الدولة الاميرية – وكان الفلاحون يتصرفون بها سابقا – تقارب الى درجة كبيرة حقوق الملكية التامة . وهذا يعني أن حيازة الارض هي اداة مهمة في المساومة من اجل الابقاء على الوضع القائم (٢) .

اما في فلسطين فقد سارت السلطات البريطانية على نهج مغاير فقد حاولت تعزيز هيمنة الدولة على الاراضي والتشبث بالحاق كل ارض يختلف حولها الى صنف الاراضي الاميرية وكذلك عدم توفير الحماية اللازمة لحقوق المواطنين العرب في اراضيهم . كل ذلك كان يخطط من أجل تهيبة الدعامة المادية لانشاء « الوطن القومي اليهودى » (٣) .

---

(١) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، هامش رقم (٢٣٩) ص ص ١٨١ ، ١٨٣ .
(٢) تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ، ص/ص ٢٦٤ – ٢٧٩ .
(٣) عادل حامد الجادر ، اثر قوانين الانتداب البريطاني في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، مطبعة اسعد ، بغداد ١٩٧٦ ، ص ص ١٨٣ – ٢٥٨ .

الفصل الثاني

الاوضاع الاقطاعية في فلسطين

خلال العهد العثماني الاول

اولا – الاوضاع الاقطاعية في فلسطين عشية الاحتلال العثماني :

على امتداد قرون عديدة بعد الغزو المغولي كانت فلسطين واقطار المشرق العربي عموما تعاني من الفوضى والاضطراب السياسي ، وقد حاولت خلال هذه الفترة أكثر من قوة سياسية أن يكون لها وجود في هذه المنطقة ، وأن تعمل على فرض سيطرتها لاعتبارات سياسية وأقتصادية أو لاعتبارات أخرى . وقد أصبحت سورية وفلسطين جزءا من دولة المماليك لفترة طويلة من الزمن ، مما أتاح لهم أن يقوموا بتطبيق تنظيماتهم الاقطاعية فيها . (١)

النظام الاقطاعي المملوكي :

لم يكن النظام الاقطاعي العسكرى الذى انتشر في عهد المماليك ابتداعا مماليكيا والاصح هوأنتطبيقاتمختلفةله كانتموجودة فيأنحاءمنالبلادالاسلامية خلال الفترة السابقة لقيام الدولة المملوكية . والحقيقة أن السلاجقة والنوريين والايوبين قاموا بتطبيق صور مختلفة له في سورية ومصر .

والاقطاع المملوكي لايقوم على ملكية الارض وأنما على ايرادات الضرائب (٢) وهذا يعني ايرادات الاراضي وغيرها بطبيعة الحال . ومن هنا ينبغي أن يكون مدلول الاقطاع هنا واضحا ومحدودا باعتبار أن الاقطاع كان بمثابة مرتب يعطي مكافأة عن الخدمة العسكرية ويعتمد حجم الاقطاع على عدد الجند الذين يرتزقون منه والذين يأتمرون عادة بأحد القادة أو الامراء المماليك ، علما بأن الخدمة الحربيةلم تكن مقيدةبعددمحدود منالجند أو بفترة زمنيةمعينة(٣).

---

(١) انظر : سعيد عبد الفتاح عاشور ، العصر المماليكي في مصر والشام ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٦ .

(٢) عبد العزيز الدورى ، مقدمة في التاريخ الاقتصادى العربي ، ط ٢ ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٠٣ .

(٣) ابراهيم على طرخان ، النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٣ .

كان سلطان المماليك على رأس الاقطاعيين وكان للامراء اقطاعات صغرى كما كانت هنالك اقطاعات صغيرة « لاجناد الحلقة » (أنظر مايلي) و « للمماليك السلطانية » ويلاحظ أن فكرة أضطلاع السلطان بمهمة توزيع الاقطاعات مستمدة من فكرة كون الاراضي خراجية يعود خراجها الى بيت المال . واما كانت الارض هي اهم مصدر للايرادات ، فقد قسمت البلاد الواقعة تحت هيمنة دولة المماليك الى اقطاعات كما الحقت بهذا النظام الاراضي الجديدة التي ضمها المماليك الى دولتهم فيما بعد .

والواقع فأن بين ايدينا عدد من الادلة التاريخية التي تؤكد هذه الحقيقة . فبعد اندحار المغول في عين جالوت عام ١٢٦٠ اقطع السلطان المملوكي قطز بلاد الشام « لزملائه » من الافراد الصالحية والمعزية ، كما قسم السلطان المملوكي بيبرس الاقطاعات بين أمرائه في اعقاب تحرير حيفا عام ١٢٦٤ وصفد عام ١٢٦٥ من أيدى الصليبيين .(١)

ويذكران المماليك خرجوا على القاعدةالتي اعتمدها الايوبيون التي كانت تمكن صاحب الاقطاع من توريثه . وبدلا من ذلك فقد حاولوا دعم سلطة السلطان المملوكي بواسطة الصلاحية التي منحها لنفسه باعادة توزيع الاقطاعات على الامراء والاجناد في مناسبات معلومة وبناء على ذلك فقد خضع التقسيم الاقطاعي عادة للتقسيم الادارى واقام الاقطاعيون في مراكز الوحدات الادارية التي تتألف منها دولة المماليك وليس في الاقطاعات التي خصصت لهم ايرادتها . (٢)

اما عن وضعية الاراضي عموما في هذا العهد فقد نسب الى المقريزى أنه لاحظ سبعة اصناف من الاراضي هي : (٣)

---

(١) ابراهيم على طرخان ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٢) عبد العزيز الدورى ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٥ وقارن مع المصدر الاصلي ، المقريزى ، خطط ، طبعة يولاق ، ج ١ ، ص ٩٧ .

١ — اراضي تعود الى ديوان السلطان ويعود ايرادها الى الخزينة .

٢ — اقطاعات الامراء والاجناد .

٣ — الاراضي التي اوقفت على الجوامع والمدارس وعلى جهات البر وعلى ذراوى واقفى تلك الاراضي وعتقائهم .

٤ — أراضي الاوقاف المسماة بأسم « الاحباس » وهذا الصنف من الاوقاف « يجرى فيه أراضي بيد قوم يأكلونها أما عن قيامهم بمصالح مسجد أو جامع وأما أن يكون لهم في مقابله عمل »

٥ — أراضي الملك المشتراه من البيت المال .

٦ — ٧ — وهي أراضي المراعي والارض القفر .

وفي فلسطين بالذات كان الحاكم الاعلى في بلاد الشام يشعر السلطان بأسماء القادة البارزين وعندها يقوم السلطان بمنحهم لقب « أمير » ومن ثم منحهم الاقطاع الذى يتناسب مع درجتهم هذه . (١)

ويمكننا أن نتصور الوضع الاقطاعي في فلسطين خلال حكم المماليك وذلك بواسطة ملاحظة التنظيمات العسكرية بأعتبارها ذات مدلولات اقطاعية . والجدول رقم (١) يوضح ذلك في نيابتي صفد غزة الفلسطينيين . (٢)

---

(١) بولياك ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠ — ١٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٣ . كانت فلسطين في عهد المماليك مقسمة اداريا الى « نيابتين » هما صفد وغزة وكلا هما تحت سلطة النائب المملوكي (نائب السلطان) في دمشق ، انظر :

Amnon Cohen, Bernard Lewis , "Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century.'Prinston University Press, Prinston 1978, P. 9.

جدول رقم (١)

أسم المنطقة	عدد المقطعين	مراتبهم العسكرية
صفد	٣	أمراء طبل (يقود كل منهم فصيلة مؤلفة من (٤٠) الى (٨٠) مملوكا .
	٢٠	اميرا ثانويا (يقود كل منهم من ١٠ الى ٢٠ مملوكا .
	١٠٠٠	فارس حلقة
غزة	٢	امراء طبل
	١٠٠٠	فارس حلقة

ولاستكمال رسم صورة اكثر دقة للوضع الاقطاعي في فلسطين يمكن المقارنة مع عدد الاقطاعين ومراتبهم العسكرية في منطقة واسعة من بلاد الشام وهي لبنان وفلسطين والاردن (١) وهو موضح في الجدول رقم (٢) .

(١) بولياك ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

جدول رقم (٢)

عدد المقطعين	مراتبهم العسكرية
١٢	امير الف (يقود فصيلة مؤلفة من الف مملوك)
٢٠	أمير طبل
٦٠	أمير وسط (يقود فصيلة من ١٠ الى ٢٠ مملوكاً
١٢٠٠٠	فارس حلقة

أن صورة الوضع الاقطاعي في فلسطين وعموم سورية خلال عهد المماليك مثيرة للتأمل حقا . فعمليا لايمكن تصور النظام الاقطاعي العسكرى من دون سلطة مركزية تتولى توزيع الاقطاعات على أساس التسلسل الهرمي . ومع ذلك فقد كانت الفوضى قائمة على قدم وساق وذكربان الشكل الرئيس للاقطاع الذى كان يسمع عنه في سورية وفلسطين ولبنان هو الاقطاع الخاص والذى كان السلطان المملوكي في العادة يعين نائبه « الدوادار » مشرفا عليه أو أنه كان يضعه تحت أشراف حاكم دمشق العام . (١)

والواقع فأن تضخم الاقطاع الخاص كان يعبر عن رغبة السلطان لتأكيد سلطته وضمان تأييد نوابة وقادته . على أن ذلك لايعني بأن الاقطاعات التي تلي في مرتبتها الاقطاع الخاص لم تكن موجودة ، بل آن العكس هو الصحيح

(١) المصدر نفسه ، ص ص. ١٢٩ - ١٣٠ .

وذلك لان ديوانا خاصا لهما اطلق عليه أسم الديوان الشامي وكان قد خصص لتنظيم شؤون الاقطاعات السورية واللبنانية والفلسطينية وكان هناك أيضا ديوان الذخيرة الذى ذكر أن من مهماته الرئيسية القيامباعباء الاستثمار المؤقت للاقطاعات الشاغرة نتيجة أنتقال صاحبها أو وفاته وحتى يحين الوقت المناسب الذى ينعم فيه السلطان بهذه الاقطاعية على أمير أو قائدآخر . (١)

كان المماليكهم الفرسان المعتمدون في الجيوش الاقطاعية المملوكية ولكن أضطر احياناالى استخدامالاكرادوالتركمان في الحالات التي كانتتستدعي ذلك . كما استخدموا في احايين أخرى عشائر البدو والعربان لمهام امنية . ولاجل تدعيم هذه الحقيقة ، يمكن الاشارة هنا الى الاجراء الذى قام به السلطان بيبرس الاول عام ١٢٩٧ عندما قام بتوزيع التركمان على شواطئ فلسطين ليتولوا مهمة صد الغارات الصليبية .(٢) وكذلك أستخدامهم لقبيلة الجرم في غزة لاعمال حماية الامن ومحاربة قطاع الطرق ، كما أستأجر المماليك عربان نابلس ليكونوا خيالة في جيوشهم احيانا . (٣)

وتبدو مسألة استئجار قبائل البدو والعربان للاغراض المشار اليها سابقاً بحاجة الى المزيد من المتابعة ، ويقدم لنا ابراهيم علي طرخان صورة اكثر وضوحا في ملاحظته بأن المماليك عمدوا احيانا الى اقطاع القبائل العربية الاقطاعات المختلفة نظير خدمات حربية يقدمونها للمماليك . ويشار الى أن مقاومة المغول والجهاد

---

(١) بولياك ، المصدر السابق ، ص ص ٦٥ ، ٧١ . ويتردد كثيرا في المصادر المعاصرة قيام السلطان او نائبة بالقبض على بعض الامراء ونزع اقطاعاتهم ومنحها للآخرين ، انظر على سبيل المثال : محمد بن اياس المصرى ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، بولاق ، ج ٢ ، ص ص ١٦٠ وما بعدها . وانظر ايضا حوليات دمشقية ٨٣٤ – ٨٣٩ هـ لمؤرخ شامي مجهول نشر وتحقيق ، حسن حبشي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨ –، ص ص ١٣٤ – ١٣٥ .

(٢) ابراهيم على طرخان ، المصدر السابق ، ص ٧٢• بولياك ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٣) بولياك ، المصدر السابق ، ص ص ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ .

ضد الصليبيين كانا المجالين الرئيسين اللذين استخدمت القبائل العربية فيهما . لقد كان من ابرز الشيوخ الذين نالوا الاقطاعات في عهد المماليك شيوخ آل فضل وبنو نصير آل مراء والشيخ عيسى بن مهنا من آل علي (١) .

شيوع الاوقاف

اعتمد المماليك اعتمادا رئيسا على ايرادات الاقطاعات وجاهدوا في سبيل الحفاظ عليها وتطوير الدخل منها . ونظريا فقد كان للاجناد المرتبطين بالامير ثلثا الايراد ، أما الثلث المتبقي فهو حصة الامير التي يستخدمها أيضا ليدعم موقفه الاقطاعي . ومن هنا فقد أصبحت هذه الاقطاعات الاداة الرئيسية لتحقيق ثروة معتبرة ، كما أنها كانت أداة مهمة للتقدم الوظيفي في الجهاز العسكرى المملوكي. وفي مقابل ذلك كان تجريد الاقطاعي من اقطاعيته يعتبر ضربة مميتة له (٢) وهكذا اتجه المماليك وخاصة في ظل الفوضى او الاضطراب السياسي ، وحين أصبحوا مهددين بتجريدهم من اقطاعياتهم أتجهوا الى وقف الاراضي على منفعة المؤسسات الدينية أو الخيرية .

لقد شاعت هذه الظاهرة في عهد المماليك شيوعا واسعا ، وقد حاول عدد من سلاطين المماليك الحد من انتشار هذه الظاهرة كما حاولوا ايقاف نمو حجم أراضي الاوقاف واتساعها الا انهم لم يفلحوا في ذلك .

ربما يكون الامراء المماليك من الناحية العملية محقين في مسألة تحويل أراضي الدولة وتحويل أيرادتها الى المؤسسات الدينية ، فالمخاطر التي تهدد المماليك كانت مفزعة . فالاقطاعي الجديد الذى يحل محل الاقطاعي السابق كان يحل في داره واثاثه واحيانا يتزوج من زوجته (٣) .

---

(١) طرخان ، المصدر السابق ، ص ١٥٧ .
(٢) انظر ما يلي :
(٣) طرخان ، المصدر السابق ، ص. ١٣ .

ولما كانت مظم الاراضي سلطانية لذا فقد كان خطر تحول الاراضي الى اوقاف. يتهدد الاراضي الاميرية .

ولجأ أصحاب الاراضي الملك الى عملية الوقف للتخلص من المناورات التي تهدف الىانتزاع املاكهم منهم . فالاراضي الملك ـ المحدودة المساحة جدا(١) كانت مهـــددة بالسلب من لدن الامـــراء والسلاطين المماليك وكان لابد من وقفها لتأمين استقرار منفعة أصحابها منها . وهكذا كانت هذه الحالة اساس شيوع ظاهرة تحول اراضي الملك الى أوقاف . (٢)

ونظر لأن القصد الاساس من عملية الوقف قد تتباين بين الوقف لغرض الوقف والوقف لغرض الحماية فقد أصبح هناك نوعان من اراضي الاوقاف عرف النوع الاخير منهما بالوقف الذرى وهو الذى يشترط انقطاع ذرية الواقف قبل أن يكون بمقدور المؤسسات الدينية أو الخيرية التصرف التام بالوقف

وعلى أية حال فقد كانت النتائج عموما وخيمة وذلك لأن نمو هذا النوع من الاراضي كان يتم على حساب اراضي الملك واراضي الاقطاعات العسكرية العائدة للسلطان وللدولة . ولما لم يكن بالامكان اقطاع الاراضي الموقفة اقطاعا عسكريا لذا فقد هدد ذلك بالصميم المؤسستين العسكرية والمالية للدولة المملوكية . أن خطورة المسألة تبدو اكثر وضوحا عندما نشير الى أن مساحة اراضي الاوقاف في نهاية عهد المماليك صارت تفوق مساحة الاراضي التي اقطعت ايرادتها

---

(١) حول الاراضي الملك ومساحتها قياسا الى الاصناف الاخرى انظر : ليلى الصباغ ، المجتمع العربي السورى في مطلع العهد العثماني ، دمشق ١٩٧٣ ، ص.س ٤٧ .

(٢) ز . ى . هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادى الحديث للشرق الاوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٣ ، هامش ص ٥٦ المنقول عن م . دوهسون في كتابه « لمحة عامة للامبراطورية العثمانية » .

المماليك يبتدعون اقطاعها . (٢)

اقطاعا عسكريا (١) . ومع ذلك فقد كان هناك مرافق مالية عديدة ظل

ايرادات الاراضي

كانت السلطات المملوكية تعهد عملية جباية ايرادت الدولة من القرى العائدة للسلطان الى ملتزم — وهو حاكم ولاية أو شيخ بدو أو رجل دين أو شخص آخر من ذوى النفوذ ويذكر في هذا المجال أن الدوادار كان يشرف على زراعة الاراضي السلطانية في جبل نابلس وتوابعه ، كما كانت اراضي سهل بيسان احيانا تحت أشراف حاكم دمشق العام (٣) وعلى أية حال فأن الايرادات من الاراضي في عهد المماليك كانت على نوعين (٤)

١ — الفصل : وهو ضرائب معينة ثابتة تدفع سنويا على الحصاد والغلال وكانت اراضي الشاطئ الفلسطيني تخضع لهذا النوع من الضرائب .

٢ — الضمان : وهو اتفاق حول الكمية التي ينبغي دفعها ويصار الى تجديد هذه الضريبة سنويا .

وتتفاوت الكمية المدفوعة حسب نوعية الغلة المزروعة فهي تبلغ الثلث او الربع في الاراضي الاعتيادية وترتفع الى النصف في الاراضي الخصبة الجيدة الارواء . وتنخفض الى الخمس او السدس في الاراضي الحديثة الاستثمار بل تصل الى السبع او الثمن في الاراضي الواقعة على الساحل والمعرضة للغزوات والاعتداءات باستمرار .

---

(١) بولياك ، المصدر السابق ، ص ص ١١٣ — ١١٤ .
(٢) طرخان ، المصدر السابق ، ص ص . ٧٦ — ٨٢
(٣) بولياك ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٩ — ١٣٠ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٧ — ١٢٨ .

ولتسهيل عملية الدفع فانه لم يشترط الدفع نقداً (١) بل قبل الدفع عيناً فالاراضي المزروعة حبوباً تدفع حبوباً وفي بساتين الزيتون يكون الدفع زيتاً . (٢)

لاشك بان الفلاحين الذين لم يكن لهم حول ولا قوة كانوا مضطرين الى دفع الضرائب التي يقررها المماليك ويستفاد من الصورة التي ينقلها محمد كرد علي عن الوضع الضرائبي في عهدالمماليك بأن تلك الضرائب كانت باهظة ومتعددة تحت اسماء مختلفة (٣) .

واضطر الفلاحون الى دفع ضريبة عشر عن الحصة المتبقية لهم من الغلال واخذت منهم رسوم الاعياد والخميس وضريبة على طواحين الماء وضرائب اخرى . (٤)

الاوضاع الاجتماعية

تأثر الفلاح الفلسطيني تأثراً واضحاً بمساوىء النظام الاقطاعي خلال عهد المماليك ، فقد عانى الفلاح من الظلم والاستغلال وقاسى ,, شر مايقاسي انسان مستعبد وعبد مستذل فاذا اضطرته هذه الظروف الى الفرار هرباً من الظلم والطغيان فان اولي الامر كانوا يعيدونه قسراً . لقد اجمعت المصادر على انحدار وضعية الفلاح الفلسطيني خلال هذا العهد الى مستوى العبودية ، فالفلاح المقيم في القرية (فلاح قراري) وهو عبد لمن اقطعت له القرية ولكنه لايباع ولا يعتق وانما يبقى هو وابناؤه اقناناً . (٥)

وفي مقابل ذلك فرضت الظروف الاقطاعية في عهد المماليك القوى

---

(١) كان الدينار الجيشي هو العملة المعتبرة في عهد المماليك ومع ذلك فان قيمته كانت تتغير من حين لآخر ، ففي عام ١٣١٥ ان يساوي من ٧ – ١٠ دراهم وفي عام ١٣٧٥ اصبح يساوي ٥ر١٣ درهما . وبعد ذلك التاريخ فقد الدينار الجيشي علاقته بوحدات العملة الحقيقية ولكنه ظل معتبرا في قياس مدخولات الاقطاعيات والقرى بصورة تقريبية .

(٢) بولياك ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٧ – ١٧٨ .

(٣) محمد كرد علي ، خطط الشام ، ج ٥ ، بيروت ١٩٧١ ، ص ص ٦٤ – ٧١ .

(٤) بولياك ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ .

(٥) طرخان ، المصدر السابق ، ص ١٣ . بولياك ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ .
جب وباوين ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩١ .

الحائزة للاقطاعات لتكون طبقة اجتماعية متميزة . ان القادة المماليك وامراء الاجناد وهم عموما من الاجانب استأثروا بريع الارض واذلوا الانسان . ان موقعهم كجزء من السلطة مكنهم من تحقيق المزيد من الاستغلال على حساب الفلاحين . (١)

ومن ناحية اخرى خلقت في تلك الظروف مجمرعة من العوائل والاسر الارستقراطية فقد قضت طبيعة المهمات التي كانوا يؤودونها في عهد المماليك الى ارتفاع شأنهم . فالوكلاء الارثيون والامناء على الاوقاف حاولوا المحافظة على اوضاعهم وبقوا ممسكين بزمام الطبقة الاجتماعية التي ارتقى شأنهم فيها على امتداد العهود التالية ومعتمدين بطبيعة الحال على ذات القاعدة الاقتصادية . ان من ابرز تلك العوائل ال النشاشيبي وال الحسيني وال التميمي . (٢)

الابعاد السياسية للانحطاط العام في عهد المماليك :

نسب الى الرحالة برايد نبياخ الذى زار فلسطين عام ١٤٨٧ قوله : بأن يافا خربة واطرافها مهملة وان الاراضي الواقعة بين يافا والرملة تشكو من الدمار . (٣) والواقع فقد عبرت عوامل الانحطاط الاقتصادى والاجتماعي عن الصورة القائمة للنظام المماليكي السياسي وخاصة خلال المرحلة المتأخرة من هذا العهد . وبالاضافة الى الانحطاط العام الذى كانت تعاني منه هذه الدولة ، فانها واجهت

---

(١) عبد العزيز الدوري ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ . وترد في المصادر المعاصرة اشارات كثيرة حول الموضوع ، انظر عل سبيل المثال : القاضي مجيد الدين الحنبلي الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل ، منشورات المطبعة الحيدرية ، النجف الاشرف ١٩٦٨، ج ٢ ، ص‌ص٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٢) بولياك ، المصدر السابق ، ص‌ص١١١ — ١١٢ .

(٣) ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص٥٦ . قارن لأجل ذلك مع الاوضاع المقبولة نسبيا التي ينقل صورتها الرحالة Bertrandon De la Brocquiere خلال رحلته الى فلسطين عام١٤٣٢ ، ١٤٣٣ م . أنظر :
Thomas Wright (ed).
Early Tracels in Palestine, KTAV Publishing Heuse INC. New York 1968, PP. 283-383 pp. 286, 291.

يضا انواعا من الضغط الخارجي كهيمنة البرتغاليين على التجارة العربية ـ المملوكية وسيطرتهم المطلقة على الطرق البحرية عبر المحيط الهندى والخليج العربي من جهة والضغوط العثمانية في جهات سورية . هذا وشهدت ايام المماليك الاخيرة صراعا داميا على السلطة .

ولمواجهة هذه التطورات اعتمد المماليك على مصادرة الاقطاعات ثم اعادة اقطاعها لمن يدفع اكثر ، وقد واكب ذلك اعمال اجرامية خطيرة اعتبرت من اخطر العوامل التي اودت بالدولة المملوكية . ويقول طرخان انه وراء هذه الحوادث مجتمعة ومتفرقة يكمن الاقطاع صاحب الدور الخطير فقد كان غاية ووسيلة في عملية الصراع على السلطة فمن احضر رأس امير كان له اقطاعه ومن اراد الاقطاع والنفقة اقتضى حضوره . . . الخ (١) هذا وقد شهد حكم المماليك خلع او خلع وسجن (٢٤) سلطانا كما تولى (٢٢) سلطانا السلطة عنوة واغتصابا حيث استتبع ذلك بالتأكيد تغيير شامل لحائزى الاقطاعات بصورة يمكن ان تبعث الاسى في الفلاحين والريف العربي . وقد اندلعت الثورات بين رعايا المماليك من العرب حيث توجهوا بشكل خاص لنهب املاك الامراء وثرواتهم . (٢)

وتفاقمت المصاعب المالية عشية الصراع بين العثمانيين والمماليك فقد امتنع الفلاحون عن دفع الضرائب الى حكامهم المماليك .

يقول ابن أياس :

« وثبت عند الناس ان دولة الجراكسة (المماليك) قد ألت الى الانقراض وان أبن عثمان هو الذي يملك البلاد ، وصار جماعة من الفلاحين اذا أتاهم قاصد من باب استاذهم (الامير الملركي) يقولون ما نقدر نعطي خراجا حتى يتبين لنا ان البلاد لكم او لابن عتمان » (٣)

---

(١) طرخان ، المصدر السابق ، ص ٣٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ص ٣٣٥ ، ٣٣٧ .

(٣) محمد بن أياس المصري ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٨٨ .

وانتهز الناس الذين لم تربطهم بحكامهم المماليك غير ذكريات القهر والاستعباد الفرصة فطبوا من العثمانيين انقاذهم من تحكم المماليك . (١) .

وهكذا وضعت هذه الحالة الحكم المماليكي على هاوية الانهيار وبات من الصعب جداً على الامراء المماليك والمحليين ان يواصلوا دعم الحكم المملوكي بعد ان اتضحت نهايته، لذا فقدأنقلب بعض من اولئك الامراء على اسيادهم المماليك والتحقوا بجيش السلطان العثماني المتقدم يحدوهم الامل للحفاظ على اقطاعاتهم وامتيازاتهم في ظل العهد الجديد .

ثانيا ـ التنظيمات الاقطاعية العثمانية في فلسطين :

العثمانيون يرثون المماليك

احتل العثمانيون فلسطين بعد أنتصارهم على المماليك في مرج دابق عام ١٥١٦، وفي عام ١٥١٧ ازال العثمانيون دولة المماليك من قاعدتها الرئيسة في مصر .

ولما كان النظام الاقطاعي العثماني سائدا في ذلك الحين في جهات مختلفة من « الامبراطورية العثمانية » فأن « الفتح العثماني » الاخير ستعقبه التنظيمات المناسبة لشؤون ادارة البلاد المحتلة ودمجها بالكيان العثماني .

يتردد في المصادر المختلفة بأن الهدف الذي توخاه العثمانيون عند أعتمادهم على النظام الاقطاعي هو حصول الدولة وخاصة مؤسستها العسكرية على خدمات حربية مجانية . والواقع فإن من غير الموافق ان تقتصر ابعاد التطبيقات العثمانية للنظام الاقطاعي العثماني في البلاد « المفتوحة » او التي احتلها على الهدف المذكور . ان الابعاد السياسية للنظام الاقطاعي العثماني تفوقت الى درجة كبيرة فالنظام يظهر بأعتباره اداة مهمة لاحكام وضبط البلاد المحتلة بمركز الدولة العثمانية . (٢) اما الابعاد الاقتصادية للنظام فكانت تتضح من خلال استغلالها

---

(١) محمد كرد علي ، خطط الشام ، ج ٢ ، دمشق ١٩٢٥ ، ص٢٢١ .

(٢) يقول جب وباوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٨ بأن اخطر نتائج النظام الاقطاعي العثماني هو أنه أقام على سكان الريف طبقة من الفرسان مرتبطين بالحكام مما ساعد على أخفاء مظاهر الاحتلال العثماني بين ثنايا هذه الطبقة الجديدة .

واستثمارها لمنفعة الدولة العثمانية.لقد تحقق الغرضان السياسي والاقتصادي وذلك
من خلال تبني العثمانيين لنظرية اعتبار الاراضي المحتلة (ارض العدو) ارضا
خراجية تعود رقبة الارض فيها للدولة وللدولة اخيرا تقرير الطريقة المناسبة
لاستغلالها . ومن هنا فأن اجراءات السلطان سليم الاول (١٥١٢ — ١٥٢٠)وهي
الغاء التقسيمات الاقطاعية السابقة واعادة توزيع الاقطاعات من جديد تـأتـي
موافقة للاهداف السياسية والتي توثق بموجبها تبعية فلسطين لحكامها العثمانيين .

الادارة الاقطاعية لفلسطين

قبل عودة السلطان سليم الاول الى الاستانة قام بتقسيم بلاد الشام الى
قطاعين كبيرين احدهما شمال دمشق ويشرف عليه حاكم حلب والثاني جنوب
دمشق ويشمل سورية الجنوبية من دمشق الى العريش (١) ويذكر ان السلطات
العثمانية أجرت تنظيماتها الجديدة لبلاد الشام على اساس النظام الاقطاعي ايضاً
فقد كانت مقسمة — في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ — ١٥٦٦) الى
(٢٥٦١) اقطاعامنها (١٠٠٦) اقطاعات في أيالةدمشق (٢) ونسب الى « عين علي»

---

(١) ارتبطت مراكز العمران الرئيسة في فلسطين مثل القدس وصفد وغزة بايالة دمشق . أنظر :
ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص١٧ .

(٢) كانت أيالة دمشق تضم دمشق وصيدا و تدمر والكرك وغزة والقدس ونابلس وعجلون وصفد
واللجون وذلك في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، أنظر : الدراسة الوثائقية
للباحث محمد عدنان البخيت المعنونة : من تاريخ حيفا العثمانية : دراسة في احوال عمران
الساحل الشامي ، المشورة في مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٩٤ ، ص ص ٩١ — ١٠٦ .
لاغراض البحث أنظر ص ٩٤ . وقارن حول هذا الموضوع مع ما تذكره ليلى الصباغ ،
المصدر السابق ، ص ٣٠ .

التقسيمات الاقطاعية التالية مع ايراداتها بالاقجات ،(١) والفرسان الذين يجهزهم كل لواء (٢) ، كما هو موضح في الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

المنطقة كوحدة ادارية واقطاعية	درجة الاقطاع	الايرادات التي تستحصل من الاقطاع بالاقجة	عدد الفرسان الذين يجهزهم اللــواء
لواء القدس	خاص المير لواء	٢٥٠٤٨٥	٥٠ فارسا
لواء غزة	= =	٢٠٨٣٣٨	٤١ =
لواء صفد	= =	٣٦٣٨٠٠	٧٤ =
لواء نابلس	= =	٢٩٦٤٥٥	٥٩ =
لوء عجلون	= =	٢٦١٠٠	٢٥ =

أما عدد « الزعامات » و« التيمارات » الملحقة بكل لواء فهي موضحة في

(١) الا قجة : عملة تركية نساوي ثلث البارة ،أنظر مايلي ففي الفصل التالي . وتعبر « اقجة المساوية لـ « اسبر» عن أصغر وحدة من العملة . أنظر دائرة المعارف الا سلا ميةمادة « اقجة طبعة طهران ، مجلد ٢ ، ص٤٥٧ . وجاء في القاموس البريطاني ان الا سبر عملة تركية من الفضة التي يعادل كل (١٢٠) قطعة منها (قرشا واحدا) . قارن مـع مـا يذكره محمد كرد علي ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٨٩ . وينقل القاموس البريطانـي صورة مهمة لتطور أل (أسبر) من خلا ل ماذكره بعض الرحالة . ففي عام ١٥٨٩ كانت قيمة كل (٥) منها تساوي (٢)) بنس أنكليزي وفي عام ١٦٢٢ قيل أن أسبر واحد كــان يعطى للتابع المرافق في السفر . وفي عام ١٧٨١ قال أحد الرحالة أن فقره محي بمنحـة مقدارها ٥٠ر٠٠٠ أسبر وفي عام ١٨١٩ قال رحالة آخر أنه لم يتصدق للذين التمســوا منه في الطريق حتى ولا باسبر واحد . أنظر :

The English Oxford Dictionary Vol I, A–B, Greal– Britain 1961, pp. 493-494.

(٨) ساطع الحصرى ، المصدر السابق ، صص ٢٣٠ – ٢٣٢ .

الجدول رقم (٤) (١) .

جدول رقم (٤)

اللـــــواء	الزعـامـات	التيمارات
القدس	٩	١٦١
غزة	٧	١٠٥
صفـد	٥	١٢٣
نابلـس	٧	٤٧
عجلـرن	٤	٦١

ويستفاد من الوثائق العثمانية المشورة أنه خلال نصف القرن الاول مـن الاحتلال العثماني لبلاد الشام ضمت اراضي فلسطين الاصناف التالية من الاراضي (٢) :

---

(١) ساطع الحصرى ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢ . وقارن حول هذا الموضوع مع الملاحظات التي يشير اليها Uriel Heyel في تعليقه على الفرمان رقم (١٩) . أنظر كتابه : "Ottoman Documents on Palestine 1552 1615: A Study of the Firman According to the Muhimme Defteri, Oxfore at at the Clarendon Press, London 1960, p. 67.

(٢) Bernard Lewis Studies In The Ottoman Archives Bulletin of the School of Oriental and African Studies Univ-ersty of London Vol. xvi Part 3, 1954, pp. 469-501, For the Reserch See pp.4 80-483.

١ـ الخواص الشاهانية ، اوأملاك السلطان .

٢ـ خواص المير لواء ، اوالحكام في الالوية (السناجق) .

٣ـ الاقطاعات من الزعامات والتيمارات .

٤ـ اراضي الملك .

٥ـ اراضي الاوقاف .

الاملاك السلطانية

لوحظ ان قرى كثيرة في فلسطين تعود الى الصنف الاول وان ملكية هذه القرى وضرائبها تعود الى خزينة السلطان . ويبدو ان الدولة ناطت أمرها اول الامر بموظفين يتقاضون رواتب خاصة لاضطلاعهم باعمال جمع الضرائب والايرادات (١) ، كما صار الملتزمون يقومون بهذه المهمة فيما بعد (٢). ويرى بولياك ان الممتلكات السلطانية في سورية وفلسطين معروفة بأنها اراضي « اميرية » وان وضعها الشرعي يكاد لايختلف عن وضع الاراضي العشرية الخاصة ، فهي اراضي تعود رقبتها الى الدولة بينما يتمتع اصحابها بحقوق واسعة للتصرف فيها. على أنه بعد أخفاق ثورة علي جنبلاط بدأت السلطات التركية تضع يدها عليها ضمن جهود توخت الحاقها بنظام أقطاعي تعود أسسه الى العهد العباسي حيث ضمن شكلا من الاستثمار يقوم على ضريبة سنوية يرفعها المرءووس الذي يتصرف بالارض الى رئيسه . وكانت التسمية المحلية لهذا النظام في فلسطين ب « المقاطعة » ولم يترتب عليها التزامات عسكرية ولكنها كانت قائمة على دفع الخراج (٣) .

وكمثال على الصورة المشار اليها كانت نابلس والجليل في فلسطين مقسمة الى ١٨ « مقاطعة » ويتولى المقاطعجي زرع مقاطعته » بواسطة فلاحي القرى الذين

---

(١) Studies in the Ottoman Archives,p. 480

(٢) ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص٥٠ .

(٣) بولياك ، المصدر السابق ، ص ص١٤٣ — ١٣٥ .

استأجروا قراهم منه . وكثيرا ما كان « المقاطعجي » يقوم بدفع « الميري » الى شخص أخر التزم تلك المقاطعات التي تؤلف جزءا من الولاية من الحاكم العام. وعموما فقد كان الملتزم حاكما عثمانيا « متسلم » او شيخا ذا نفوذ كبير في المنطقة التي تسكنها قبيلته مما يعبر في النهاية عن تأكيد السيطرة السياسية للعثمانيين . (١)

خواص المير لواء

ضم هذا النوع من الاراضي قرى كثيرة في فلسطين وكانت تسلم على شكل اقطاعات لحكام السناجق (الالوية) المعينين في فلسطين . وهكذا فان هذا النوع من الاراضي يمثل المكافأة التي تمنحها الدولة الى حكام الالوية (السنجق بيكات) وتضم عادة القرى وعائداتها من الضرائب في مدن السنجق . (٢) على انه يمكن الاشارة هنا الى ان بعض القرى كانت تمنح احيانا الى حكام في سناجق اخرى . ومثال ذلك يقال عن بعض قرى غزة التي سجلت عام ١٥٥٥ – ١٥٥٧ جزا من خاص سنجق بيك القدس كما سجلت بعض قرى نابلس ضمن خاص سنجق بيك عجلون . (٣)

وجرت العادة عند السلطات العثمانية على منح خاص المير لواء الى من تثق بهم من « اهل السيف » وهم من القادة الاتراك على الاغلب ، الا انها اضطرت في الاحيان الاخرى – وذلك راجع لظروف المنطقة الاجتماعية بطبيعة الحال – الى تعيين شيوخ البدو بوظيفة سنجق بيكات وذلك لتؤمن الاستقرار والنظام في المنطقة . (٤)

---

(١) انظر : بولياك ، المصدر السابق ، ص١٤٢

(٢) Cohen, Lewis, Op. Cit., P. 42

(٣) Studies in the Ottoman Archives, p. 480

(٤) أنظر الفرمان رقم (٢) المؤرخ في ٤ صفر ٩٩٩ هـ/٢ كانون الاول ١٥٩٠ م المرسل الى يكلوبكية دمشق Ottoman Documents, PP.48–49

ان تجربة السلطات العثمانية هذه لم تكن موفقة تمام التوفيق ، فعلى قدر تعلق الامر بالشيوخ البدو او الشيوخ العرب او الفلاحين كما تورد الوثائق العثمانية ، فانه يبدو واضحا ان هؤلاء الشيوخ كانوا لايستطيعون التوفيق بين قيمهم البدوية او تقاليدهم القبلية القائمة على الغزو والترحال ومتطلبات السلطات العثمانية الامنية . والوثائق العثمانية تكثر من الحديث عن الاعتداءات والمظالم التي كان الشيوخ البدو يرتكبونها بحق السكان وكذلك استغلالهم للسلطات باعتبارهم « سنجق بيكات » ضد القبائل الاخرى التي يناصبونها العداء .

« كان سنجق بيك عجلون المدعو منصور بن فروخ قد طرد في وقت سابق وقدعين ابن قانصوه الذى ثار على الدولة ايضا فاضطرت الدولة الى تعيين منصور بن فروخ ثانيةسنجق بيك على عجلون وصفد كما عهدت اليه امارة الحج ايضا .

لقد انفجر صراع عنيف بين ابن فروخ وابن قانصوة حيث دفع ذلك بالبلاد الى هاوية الخراب . (١)

واصدرت الدولة العثمانية في وقت لاحق وللاسباب المبينة اعلاه اوامر مشددة تقضي بعدم منح اقطاعات الالوية الى الشيوخ المحليين واقتصار ذلك على « البيكات » من « الغزاة » الذين يظهرون الاحترام للدين والدولة . (٢)

الاقطاعات العسكرية (الزعامات والتيارات)

لقد اشرنا سابقا الى اعداد الاقطاعات العسكرية الملحقة بكل لواء . (٣) وجدير بالاشارة ان برنارد لويس اوضح – في دراسته للارشيف العثماني – درجات هذه الاقطاعات والاجراءات الاصولية بشأن حيازتها وهي :

---

(١) أنظر الفرمان رقم (٣) المؤرخ في ٩ رجب ١٠٠١ هـ/١١ نيسان ١٥٩٣ م المرسل الى بيكربكية دمشق Ottoman Documents, pp. 49–50
وقارن مع أحمد بن محمد الخالدي الصفدى ، تاريخ الامير فخر الدين المعني ، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني ، بيروت ١٩٦٩ ، صص ٧ – ٨ .

(٢) أنظر ما سبق pp. 49–50

(٣) أنظر ص ٤٨ من هذا الكتاب .

آ — الزعامات .

ب — تيمارات التذكرة (تمنح باذن خاصى او تذكرة)

ج — تيمارات بدون تذكرة (لاتحتاج الى اذن خاص تذكرة)

انافطاعات الصنفين (آ ، ب) تمنح باذن خاص من السلطان الذى ينوب عنه عادة ال « بيكلربكي » وهو « الزعيم » . اما الصنف (ج) فهي من صلاحية ال « بيكلربكي » نفسه . (١)

والوقع فان ما عرضه برنارد لويس يدعم ماذهب اليه جب وباوون وهو ن الخطوط الاساسية لنمط لانتاج الاقطاعي في منطقتي الاناضول والروميلي قد انعكست على البلاد العربية ومنها سورية وفلسطين .

وعلى اية حال فان المدلولات السياسية والاجتماعية لمفهوم « الرعايا » تعبر عن سلطان الزعماء والتيمارجية في المناطق التي فيها اقطاعاتهم كما تصور سلطة الدولة العثمانية على البلاد الخاضعة ايضا . وفي مقابل ذلك يمكن ان يلاحظ من خلال الواجبات المفروضة على الرعايا ظروف القهر الطبقي الاقطاعي ، وهي تبدو واضحة في : (٢)

١ — عقد نكاح اى فرد من افراد الرعايا يوجب دفع حق « عروسه » لصاحب التيمار « « التيمارجي » .

٢ — حق « التيمارجي » في جزء من الحاصلات التي يساعد في نقلها الى السوق .

٣ — حق « التيمارجي » في الغنم السمينة التي ترعى في التيمار .

٤ — حق « التيمارجي » فيجزء مما يطحن في الطاحونة .

٥ — حق « التيمارجي » في قسم من البضائع والسلع لقاء مرورها في تيماره .

---

(١) Studies in the Ottoman Archives, P. 481

(٢) أنظر الوثيقة التي وردت بهاهذه المعلومات في : عبد الرحمن وفيق ، تكاليف قواعدى ، برنجي طبعي ، استانبول ١٣٢٨ هـ ، أيكنجي قسم ، ص٢٦ . وأنظر : أستيفاء بعض هذه الحقوق في أنحاء من فلسطين استناداً الى وثائق أخرى وردت عند محمد عدنان البخيت المصدر السابق ، ص‌ص٩٦ — ٩٧ .

وليس ذلك فحسب فقد عهد الى هؤلاء الزعماء والتيمارجية وخاصة في البلاد العربية ان يقوموا بمهام ادارية ووظائف سياسية وعسكرية تمكنهم من الحفاظ على صلاحيات واسعة وسلطات تكاد تكون مطلقة . ولعل من المفيد ان نشير هنا الى اسماء عدد من الحائزين للاقطاعات من درجة زعامة في فلسطين خلال النصف الاول من القرن السادس عشر وكذلك التعريف بمواقعهم الوظيفية والايرادات السنوية لاقطاعاتهم وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٥) .

لقد كانت الاقطاعات العسكرية مرتبطة بالمركز الوظيفي – الرسمي – لحائز الاقطاع . فاذا رقي كوفيء بزيادة حجم اقطاعه عن طريق اضافة اقطاع آخر له « ترقي » اما اذا جرد من وظيفته جرد منه الاقطاع ايضا . (١)

---

(١) جاء في فرمان ترقية « الزعيم » سكرب المصادر في ١٤ جمادى الاولى ٩٧٨هـ/ ١٤ تشرين الاول . ١٥٧ م مايلي :

« أن درويش باشا ارسل تقريرا عن سكرب وهو زعيم من درجة (٢٠٠٠٠) أقجة في السنة في ناحية جنين في سنجق اللجون . وبناء على ما ذكر من خدماته الجليلة في قبرص فقد قررنا ترقيته بمنحة أضافة (٤٠٠٠) أقجة . »

أنظر لأجل ذلك : Ottoman Documents, pp. 64–65

جدول رقم (٥)

اسم حائز الزعامة ووظيفته	السنجق	العائد السنوى بالاقجة
خسروف بيك دفتردار ولاية دمشق	صفد	١٢٦٥١
عيسى بيك آلاى بيك سنجق صفد	صفد	٢١٨٨٣
احمد جلبي تابع آلاى بيك سنجق غزة	غزة	٦٦٧٢٣
حسن شقيق قاسم بيك آلاى بيك سنجق غزة	غزة	٢١٨٤٢
خضر بيك	غزة	١٦٢٦٥
خسروف بيك كهية دمشق (نائب الوالي)	غزة	١٠٩٠٣
محمود آلاى بيك سنجق صفد	صفد	٢١١٧٥
حسن بيك اخو قاسم بيك سنجق بيك صفد ونابلس	نابلس	٢٣٠٠٠
احمد بيك اخو لطفي باشا	نابلس	١٧٨١١
حسن بيك	نابلس	٢٣٢٨٤
سنان بيك كهية التيمارات لولاية دمشق	نابلس	٣٨٧٩٥
سعيد الصوباشي	نابلس	٣٥٠٥٥
احمد بيك اخو لطفي باشا	نابلس	٢٣٤٠٠
احمد بيك آلاى بيك سنجق غزة	غزة	٢٢٦٥٤
عبد الكريم بيك دفتردار التيمارات في ولاية دمشق	صفد	٢٩٥٧٥
علي بوسنه تابع رستم باشا بالاشتراك مع آلاى بيك سنجق صفد	صفد	٢٧٠٠٠
سكرب كاتب رستم باشا	صفد	٢٦٠٣٦، ٢٣٠٠٠
شعبان الكهية	صفد	٢٥٠٠٠
محمود بيك	صفد	٢٠٤٦٠
احمد بيك دفتردار التيمارات لولاية حلب	غزة	٧٣٠٠٠
علي جلبي دفتر اميني ولاية دمشق	القدس	١٦٩٠٠
آلاى بيك القدس	القدس	١٦٩٨٩

المصدر : أنظر : . Studies in the Ottoman Archives, pp. 481–482

ومن هنا ظهرت اهمية تحويل الاقطاع العسكرى الى ملك خاص اذ ان ذلك سيمكن الحائز من الاحتفاظ بالاقطاعات العسكرية الى مدى الحياة .

على انه لما كانت هذه الاراضي مصنفة ضمن الاراضي الخراجية اى ان رقبتها عائدة الى بيت المال العام – الدولة – وبالنظر الى ان القانون الاسلامي لايجيز تحويل الاراضي التي تدفع الخراج الى اراضي تدفع العشر فقط ، لذا فقد استعين بالفقهاء لاعداد تدبير مناسب حيث اصبح بمقدور السلطان ان يتصرف كيفما يشاء لمصلحة المسلمين . (١)

وبناء على ذلك فقد بيعت اراض كثيرة من هذا الصنف او وهبت او اجريت عليها معاملات اخرى دفعتها الى صنف اراضي الملك وصار لايدفع عنها غير العشر فقط . وبالنظر لأن هذا الامر اصبح ممكنا فقد تم تحويل قسم منها الى اوقاف ايضا . (٢)

ان من اخطر النتائج التي يمكن ان يترتب على اجراءات من هذا القبيل هو تهديد القاعدة الاقتصادية للدولة . لذا فقد اتخذت الدولة العثمانية اجراءات جديدة توخت اعادة هيمنتها على الاقطاعات العسكرية وعدم السماح بتحويلها الى اراض مملوكة .

وفي سورية وفلسطين واتت الفرصة للدولة العثمانية عندما اندلعت ثورة على جنبلاط ضد العثمانيين . ويقول بولياك انه بعد ان اخفقت الثورة لم نعد نسمع باقطاعات عسكرية ، ويضيف الكاتب المذكور فيقول : بان سي . اف . فولني Volny ١٧٨٣ – ١٧٨٥ م ودارفيو ١٦٦٤ م من قبله جهلوا وجود الاقطاعات التي ذكرها « عين علي » في رسالته بتاريخ ١٦٠٩ م . ويرجح بولياك بأن عين علي كتب رسالته بعد فوات الاوان . ويدعم بولياك رأيه هذا بالاشارة الى اجراءات

(١) بولياك ، المصدر السابق ، ص‌ص ١٠٥ – ١٠٦ .
(٢) أنظر مايلي .
(٣) اندلعت الثورة قبل بضع سنوات من تدوين الرسالة المذكورة .

سار عليها العثمانيون وهي معاملة اى ارض خسروها ولو منذ عامين او ثلاثة على انها ارض للعدو – دار حرب – وتصبح بعد استعادتها ثانية غنيمة لهم وفيئا عليهم . لقد اتاحت هذه النظرية للعثمانيين الفرصة ليعملوا على تصفية الاقطاعات العسكرية في سورية وفلسطين بعد ان صارت تتحول الى املاك تدفع العشر ، ناهيك عن فقدان جهاز السباهية – الفرسان – لقيمته العسكرية بعد ظهور البنادق والاسلحة الاكثر تطورا . (١)

اقطاع لواء (سنجق) اللجون

تشير المعلومات المنسوبة الى الوثائق العثمانية ان المنطقة التي مركزها جنين اضحت بعد الاحتلال العثماني لفلسطين تشكل وجودا متميزاً عن باقي انحاء البلاد وقد اطلق عليها اسم « اقطاع آل طراباى » حيث نعم بوضعية خاصة . (٢) ويذكر بأن شيخ آل « طراباى » ، او الاسرة الحارثية كما صارت تدعى فيما بعد وهوطرباى بن قراجة قد نيط بهوظيفة« امير المدربين » وهي وظيفةعسكرية بحرية . (٣)

على انه لم تمض فترة طويلة حتي الغت السلطات العثمانية الوضعية الخاصة لاقطاع « آل طراباى » ودمجته مع نمط الاقطاع العثماني التقليدى مشكلة لاجل ذلك « سنجقا »جديدا يدعى « سنجق لجون » . (٤)

ويستفاد من فرمان سلطاني مؤرخ في ٢٨ ايلول ١٥٨٩ بأن احوال هذا الاقطاع قد تدهورت بعد اقصاء « آل طراباى » عنه مما دفع السلطات العثمانية الى اعادة النظر بالموضوع واصدار الفرمان التالي حوله :

« ١٨ ذو القعدة ٩٩٧ هـ

٢٨ ايلول ١٥٨٩

الى بكلربكية دمشق

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر : بولياك ، المصدر السابق ، ص‌ص ١٣٤ – ١٢٥ .

(٢) Cohen, Lewis, Op. cit. p. 9

(٣) محمد عدنان البخيت ، المصدر السابق ، ص‌ص٩٧ – ٩٨ .

(٤) Ibid., p. 9

ان الشخص المدعو عساف بن طراباى من عائلة امراء البدو كان قد عوقب سابقا ونفي الى جزيرة رودس وسمح له بمغادرة الجزيرة وتأدية فريضة الحج . لقد مر الموما اليه بمقاطعته السابقة (اللجون) التي تولاها شخص آخر حيث آلت اوضاعها الى الخراب وهجرها الفلاحون بسبب ظلم هذا الاخير واضطهاده الناس . وبالنظر لأن عساف بن طراباى له اقارب واتباع في المنطقة فقد قدم التماسا باعادة المنطقة اليه متعهدا بعمرانها . لأجل ذلك صدر فرماننا هذا الذى يقضي بانه بعد ان يأتي عساف مع معتمديه واتباعه الى اللجون ويسكن فيها فانها توضع تحت اشرافه وعندما ينجح في عمرانها ثانية وجب عليكم الكتابة لنا بما يؤكد ذلك ليكون بالامكان اعادة السنجق اليه حيث تم اعداد فرمان خاص لأجل ذلك » . (١)

ارضي الملك

ويعبر هذا الصنف من الاراضي عن تلك الاراضي الممتلكة امتلاكا تاما وهي تشمل عادة المباني والبساتين والكروم والاراضي المزروعة بالخضراوات والحدائق . لقد تركز هذا الصنف من الاراضي المحدودة المساحة في ضواحي المدن ومراكزها (٢) ولما كانت الاراضي الملك لاتدفع غير العشر فقد حاول حائزو الاراضي من الاصناف الاخرى (وخاصة تلك التي تعود رقبتها الى الدولة) تحويلها الى اراضي ملك خلافا للقانون الاسلامي (لقد استطاع السلاطين ابتداع فكرة التصرف بالاراضي وفقا لما تقتضيه مصلحة المسلمين ، الامر الذى يسر امام الحائزين وبمعرفة الدولة تحويل مساحات واسعة من الاراضي التابعة للدولة الى صنف الاراضي الملك . (٣)

اراضي الاوقاف

ابقى السلطان سليم الاول الاوقاف لمنفعة الجهات الخيرية التي كانت تتمتع

---

(١) Ottoman Dccuments, p. 59

(٢) Cohen, Lewis, Op. Cit., P. 42

(٣) أنظر ما سبق .

بها في عهد المماليك وخاصة تلك المخصصة لرعاية المدن المقدسة واستمرت على وضعها في عهد السلطان سليمان . وقد وضعت هذه الاوقاف ومعها الاوقاف السلطانية الجديدة تحت ادارة الدواوين المالية وأنشأت السلطات العثمانية في كل مقاطعة من المقاطعات السورية ادارة مركزية للاوقاف وظيفتها تعيين « المتولين » اى الاشخاص المشرفين عليها ، وكذلك توزيع وارداتها على المستحقين والمستفيدين . (١)

واتسعت الاراضي المشمولة بنظام الاوقاف بسبب تحول الاراضي الاميرية الى اراض وقفية خلافا للقانون . وقد اتخذ هذا التحول اسلوبين مهمين كان لهما اثر واضح في تطور ظاهرة الاقطاع الحديث . لقد دفع هذا التحول بمساحات واسعة جدا من الاراضي في البلاد العثمانية ومعها فلاحوها ليصبحوا مجالا جديدا للاستغلال . وهذان الاسلوبان هما : (٢)

١ – السلاطين يهبون الاراضي الاميرية الى الافراد فيحاول هؤلاء ضمان عدم فقدانهم او ورثتهم الريع الاتي منها في المستقبل وذلك عن طريق تحويلها الى اوقاف لمصلحة بعض الجهات الخيرية . (٣)

٢ – السلاطين يحولون الاراضي الاميرية الى اوقاف بصورة مباشرة باعتبارهم اولي الامر في البلاد العثمانية . (٤) على ان هذا لايعني ان الدولة قد تنازلت عن رقبة الارض وانما اعشارها فقط . وقد استغل اصحاب النفوذ من الحكام ورجال الدين مواقعهم الاجتماعية والوظيفية بتحويل الاراضي

---

(١) أنظر : ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص‌ص ٢٥ ، ٤٩ .

(٢) حول ذلك أنظر : جب وباوون ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص٨١ .

(٢) أنظر أيضا : الهامش رقم ١ ، ص١٢ .

(٤) أنظر على سبيل المثال : المعلومات التي يوردها الفرمان رقم ١٢ حول القرى التي حولت الى اوقاف لمصلحة المؤسسة الخيرية التي اقامتها في القدس السلطانة الوالدة روكسلانة – وهي والدة السطان سليم الثاني . Ottoman Documents, p. 58

الموقوفة تلك الى املاك خاصة اولا ثم وقفها وقفا ذريا بعد ذلك . (١)

ناطت السلطات العثمانية بالحاكم العام مهمة نيابتها في ادارة الاوقاف لمدة زمنية محددة مقدراها سنة واحدة . وقد ادى هذا الوضع الى احداث تغييرات هيكلية في جهاز الأوقاف وخاصة فيما يتعلق بمسألة امتيازات وضع اليد وحق التصرف في ايرادات اراضي الاوقاف . وهم عموما من الوجهاء او الموظفين الاتراك الذين اقترن اشرافهم –ادارتهم– لمؤسسات الاوقاف بالتلاعب . (٢)

ويقول عبد العزيز عوض ان الدولة العثمانية حاولت وضع حد لفساد ادارة الاوقاف وذلك عن طريق منع نقل ملكية اراضي الاوقاف الا بموافقة السلطان او ممثليه وكذلك اشرافها المباشر على حساباتها . (٣)

على ان الفساد المستشرى في ادارة الاوقاف كان عقبة في سبيل الاجراءات المذكورة حيث كان الامر يتعلق بالاسر الغنية ذات الاصول الدينية والعسكرية التي كانت تتنافس فيما بينها على الاشراف على الاوقاف واستعملت لاجل ذلك الرشوة والاساليب غير المشروعة في سبيل تولي امور الاوقاف . ويذكر انه كان من الامور العادية ان يطرد المتولون على الاوقاف لمصلحة مرشحين آخرين اكثر نفوذا . (٤)

اقطاع الاراضي بالالتزام

اتبع نظام الالتزام في انحاء الدولة العثمانية في وقت مبكر من التاريخ العثماني (٥) وفي الاصل فقد اتجهت الدولة العثمانية نحو تعيين عدد من الموظفين يتقاضون رواتب محددة ويسمون بالامناء . وقد استبدل هذا الاسلوب

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن اراضي الا وقاف في سورية وفلسطين أنظر : محمد كرد علي – المصدر السابق ، ص‌ص١١٣ – ١٢٨ .

(٢) بولياك ، المصدر السابق ، ص١٦٨ .

(٣) عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابق ، ص٣٤٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص‌ص ٢٤٦ – ٢٤٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ص١٨٢ .

في وقت لاحق بطريقة « ضريبة الحقول » او « الالتزام » (١) اذ اعطت الدولة الارض السلطانية لعدد من الموظفين بالالتزام حيث تبقى مهماتهم الاساسية عسكرية فيما يكون عملهم الاداري محدودا . وقد حاول الملتزمون تركيز سلطاتهم بصورة تدريجية . وقد ترتب على ذلك فيما بعد ان اصبحت سلطة الدولة على الاراضي وخاصة خلال القرن الثاني عشر شكلية . (٢)

وقد قضت الطريقة الجديدة (الالتزام) قيام « الملتزم » بدفع مبلغ معين للحصول على حق جميع الايرادات من ضريبة تقرير اسمها او ارض تحدد حدودها في كلا الحالين بفرمان خاص . (٣)وترتب على الملتزم ان يدفع ضريبة الارض (ميرى) عن التزامه . وقد حاول الملتزمون الحصول على ايراد مهم وذلك من خلال احتفاظهم بجزء من الايرادات ، وهذايعني ان ما يجبيه الملتزم اصلا يزيد على الضريبة الميرى المقررة على الارض ، حيث تحمل الفلاحون اعباءها . (٤)

وعلى اية حال فان السجلات العثمانية تشير بوضوح الى تحول الدولة نحو طريقة الالتزام واقدم اشارة لهذا التحول سجلتها دفاتر غزة خلال الفترة ١٥٣٩ — ١٥٤٩ . (٥) وقد شهدت المراحل التالية (قدرة الملتزم على توريث الارض لابنه او لشخص آخر ، وفي احيان اخرى كان الورثة يطالبون « بحقوقهم » في وراثة الالتزام في حالة عدم وجود وصية وذلك بواسطة دفع مبلغ من المال الى الوالي العثماني (٦)

---

(١) Cohen, Lewis, Op. Cit., p. 44

(٢) عبد العزيز الدوري ، المصدر السابق ، ص١١٤ .

(٣) Ibid., P. 44

(٤) عبد العزيز الدوري ، ص‌ص١١٤ — ١١٥ وقارن مع عبد العزيز محمد عوض ، ص‌ص ١٨٢ — ١٨٣ .

(٥) Ibid., p. 44

(٦) عبد العزيز الدو ي ، ص ١١٥ .

حاولت الدولة العثمانية وضع ضوابط جديدة لطريقة الالتزام تؤمن مصلحة الخزانة (١) ومصلحة الفلاحين الذين تداعت احوالهم وانهارت امكانياتهم بسبب تعسف الملتزمين وهكذا اصبح في نهاية القرن الثامن عشر اقطاع الارض بالالتزام يمنح مدى الحياة « مالكانه » (٢) حيث قارب في صورته الاخيرة من الناحية العملية الملكية الخاصة . وذكر بان اسلوب المالكانه بما يوفره للملتزم من فترة التزام طويلة الامد فأن ذلك من شأنه ان يدفعه للتخفيف من ضغطه على الفلاحين كما يشجعه على رفع حصة الخزينة من الايرادات .

ويعد عقد الالتزام بين الدولة وبين الملتزم الاساس القانوني الذى يتحرك الملتزم من خلاله للقيام بمهمة جمع الضرائب من الفلاحين ، وبالرغم من ان كمية الضرائب التي تتقاضاها الدولة موافقة لنسبة معلومة الا ان الملتزمين معتمدين على نفوذهم الواسع فقد كانوا في الغالب يجمعون اموالا تفوق النسبة المقررة اضعافا مضاعفة .

ويمكن تصور النفوذ الكبير الذى يتمتع به الملتزم الى عاملين مهمين هما :

١ — عامل اقتصادى بحكم طبيعة العمل الذى يقوم به — جمع الضرائب — وبحكم اتساع رقعة او مساحة الاراضي التي يتولى التزام ايراداتها .

٢ — عامل ادارى وسياسي بسبب ارتباط عمل الملتزم بالدولة ، فهو عندما يقوم « باعباء » الالتزام انما يقوم باداء مهمة تضمن الدولة من خلالها ايراداتها من الضرائب .

وبقدر ما يتعلق الامر بالنقطة الاولى يمكن ان نلاحظ بوضوح حجم الالتزامات المطروحة على الملتزمين كما توضحه صورة كتاب اصدرته السلطات

---

(١) لقد ذكر بان النتيجة الرئيسة التي ترتبت على تأسيس اسلوب الالتزام هي النسب الثابتة لارقام الايرادات المتحققة للخزانة . أنظر : Ibid., P. 45

(٢) عبد العزيز الدوري ، ص١١٥ .

العثمانية في اوائل القرن السابع عشر الميلادى (١) الى شخص يدعى خوشخير اغا لالتزام ايرادات لواء نابلس جاء فيه :

« يتصرف الشخص المذكور بمدينة نابلس ولوائها في جميع متحصلاتها للقرى والخرب الكائنة بالجبل القبلي والشامي وبني صعب والقرى والخرب المقاطع عليها سابقا من شتوى وصيفي وزيتون وخرنوب وعداد ورجالية وخراج واعشار واغفار وسائر المتحصلات الشرعية والعرفية العائد جميع ذلك للخزينة العامرة بدمشق الشام على الامانة » (٢)

اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية نرى ان الدوله اعتبرت الملتزم لبنة في كيانها ولذلك فانها كانت على اتم الاستعداد لاسناده بالوسائل المناسبة لتحقيق عملية جمع الضرائب. يقول بولياك :

« كان للاقطاعي الحق باستخدام قوة مسلحة كافية لجمع الضرائب تأتمر بامره » (٣)

وبطبيعة الحال فان توفر كل هذه الامكانيات بيد الملتزم جعلته قادر على تجاوز النسب القانونية وترسيع املاكه والتعسف والاثراء غير المشروع . ان الفرمان المؤرخ في ٩ ربيع الثاني ٩٨٧ هـ — ٥ حزيران ١٥٧٩ م المرسل الى بكر بيك وقاضي دمشق يعطي صورة واضحة للاساليب التي كان يقوم بها رجال الادارة المالية في الدولة العثمانية :

---

(١) وفي الفترة اللاحقة أصبح رؤساء القبائل هم الملتزمون أو المتدركون (مسؤولون عن جمع الضرائب) ففي نابلس نفسها كان يتولى هذه المهمة آل طوقان باعتبارهم أسياد المنطقة وفي بلاد — حارثة — جبل الكرمل والقطاع الجنوبي المجاور له كانت عملية الالتزام منوطة بـ « آل طراباي » المعروفين بـ« سنجق بيه اللجون » . وفي الجليل تولى « آل زيدان» وهم من مشايخ البدو أيضا مهمات التزام منطقتهم خلال الارباع الثلاثة الاولى من القرن الثامن عشر . أنظر بولياك ، المصدر السابق ، ص ص١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) كرد علي ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ص ٨٤ — ٨٥ .

(٣) بولياك ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

« ان اهالي مدينة صفد اخبرونا بأن محمد بن ابي حالوس وهو محتسب وملتزم ضرائب في صفديقوم بشراء المؤن التي تأتي الى المدينة سرا ثم يجبرالباعة على شراء المؤن باسعار مرتفعة مسببا المجاعة في المدينة . كما انه يصدر القمح والشعير الى الاعداء (دار الحرب) ويستورد منهم البنادق والذخائر التي يبيعها الى العصاة والمتمردين . . . » (١)

ثالثا ـ المظاهر العامة للاستغلال الاقطاعي العثماني في فلسطين :

التعسف الاقطاعي بين عهد المماليك والعهد العثماني :

لوحظ بأن التعسف الاقطاعي كان الامر الاكثر حدوثا في انحاء المشرق العربي في عهدى المماليك والعثمانيين على ان العهد الجديد اتسم بصورة اكثر قساوة وعنفا فقد كان علامة واضحةفي ظل كافة النظم والاساليب التي اتبعتها الدولة العثمانية لادارة شؤون الولايات والاراضي وايراداتها .

وترى ليلى الصباغ في حكم العثمانيين الذى حل في بلاد الشام في اعقاب حكم المماليك بانه كان « ضغثا على ابالة » وذلك لانهم لم يتمكنوا من تحقيق تغيير جرهرى في الاوضاع السابقة .

« فالعثمانيون لم يغيروا في طريقة توزيع الارض على السكان كما لم يوجدوا جديدا في الضرائب الزراعية او المحاصيل الزراعية او في العلاقات بين المسيطرين على الارض والعاملين فيها » (٢)

ويرى باحث آخر بأن العهد العثماني اتسم بالمزيد من الظواهر التعسفية :

« وفرق بين هذا النظام على سوئه ــ ويقصد به النظام الاقطاعي المملوكي ــ وبين ما وقع بالشرق الاوسط في العصور التالية منذ الفتح العثماني من تمليك اراضي الدولة بثمن اسمي او بغير ثمن كما هو في « الاوسيات » وما اقترن

---

(١) Ottoman Documents, PP. 82-83

(٢) ليلي الصباغ ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

بها من اعمال السخرة وذلك لفريق من العامة او الخاصة او البطانة » (١) وعلى اية حال فأننا سنحاول ان نستعرض في الصفحات التالية جوانب عديدة من الظواهر الاقطاعية التي اتسم بها العصر العثماني .

الدولة شخص اقطاعي

توخت اجراءات العثمانيين الخاصة بالغاء النظام الاقطاعي المملوكي الذى كان قائما في سورية وفلسطين تحطيم القاعدة الاقتصادية للمماليك باعتبارهم قوة سياسية مندحرة . ومع ذلك فأن العثمانيين احتفظوا لانفسهم بحق مكافأة بعض العناصر التي تعاونت معهم خلال وبعد العمليات العسكرية التي اسفرت عن اقصاء دولة المماليك عن سورية وفلسطين ويمكن الاشارة في هذا المجال الى الزعيم الدرزى جنبلاط والامير اللبناني فخر الدين المعيني حيث منح كل منهم رتبة سنجق بيك – وهي رتبة ادارية وعسكرية لها دلالاتها الاقطاعية . (٢) أما فلسطين فأن ادارتها – مع مناطق اخرى – اوكلت الى احد القادة المماليك المتعاونين مع العثمانيين ويدعى جان بردى الغزالي . (٣)

ولا شك فأن اتجاه بعض القوى السياسية في بلاد الشام للتعاون مع العثمانيين انما يمثل وعيا لمصالحهم الاقطاعية ومواقعهم السياسية التي حرصوا على عدم المساس بها في ظل الحكم الجديد . يقول محمد كر د علي :

---

(١) ابراهيم علي طرخان ، المصدر السابق ، ص١٤ . والا وسيات الواردة في النص السابق مفردها ارض الوسية وهي حصة « الا لتزام » المخصصة للملتزم لا ستعماله الخاص .

(٢) نال الا مراء المعنيون الحضوة لدى الدولة العثمانية لجهودهم في خدمة الدولة العثمانية وتشير الوثائق العثمانية بشكل خاص الى جهود سنجق بيك صفد الا مير فخر الدين المعني وذلك في حماية البلا د وكبح جماح البدو وتوفيره الا من للسكان أنظر : الفرمان رقم ٦ المؤرخ في ١١ شوال ١٠١٣هـ/١٢ أذار ١٦٠٥م Ottoman Documents,P.53.

(٣) بولياك ، المصدر السابق ، ص١١٨ .

« ان شيخ الامارة الاقطاعية المعنية وامراء الساحل كانوا برفقة قائدى المماليك خيربك وجان بردى الغزالي وان ابن معن قال لرجاله وقومه : دعونا ننفرد لننظر لمن تكون النصرة فنقاتل معه » (١)

وبالفعل فقد انحاز هؤلاء جميعا الى جانب معسكر السلطان العثماني فكوفئوا بالاقطاعيات وادارة السناجق في بلاد الشام .

لقد اصبح هؤلاء الاقطاعيون ومعهم المئات من الاقطاعيين التابعين والملتزمين والمتولين — من الاتراك وغير الاتراك — يؤلفون اجهزة سياسية وادارية وعسكرية مرتبطة بالبناء السياسي العثماني وتتولى حماية الدولة وامنها الداخلي والخارجي . (٢) وتوفير المواد المالية النقدية والعينية الى الدولة بأستمرار ومضاعفتها عند الضرورة . (٣)

---

(١) محمد كرد علي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص٢٢٠ .

(٢) على قدر تعلق الا مر بفلسطين يشير الفرمان رقم (٢٧) المؤرخ في محرم أو صفر ٩٨٧هـ / أذار او نيسان ١٥٧٩ الى التجهيزات الواجبة على سناجق فلسطين أثناء الحملة العثمانية على فارس وذلك كما يلتي .

أ —يلتحق نصف الزعماء والتيارجية في سنجق غزة بالحملة ، فيما يبقى النصف الآخر للا غراض الا منية . (ب) يلتحق كافة كافة الزعماء والتيارجية في سنجق نابلس بالحملة باستثناء (٢٠) تيمارجي لا غراض الا من في السنجق (ج) يلتحق كافة الزعماء والتيمارجية في سنجق القدس بالحملة باستثناء الكتخدا وهو نائب السنجق بيكو(١٠) تيمارجية فقط لا غراض الا من في السنجق (د) يبقى الا مير قانصوة سنجق بيك عجلون لا غراض الا من في البلاد باسرها . أنظر :

Ottoman Documents pp. 75–76

أنظر أيضا : الفرمان رقم (٢٦) المؤرخ في ٢٠ ذوالحجة ٩٩٠هـ/١٥ كانون الثاني ١٥٨٣ Ibid. p. 74 وكذلك الفرمان رقم (٢٨) في ٢٥ ذوالعقدة ١٠٢٣هـ/٢٧ كانون الاول ١٦١٤ . Ibid., p. 76

(٣) تعزيزا للجهود العثمانية على الجبهة الفارسية فقد أصدرت الدولة العثمانية فرمانا في شباط ١٦٠٩ فرضت بمقتضاه على بيكات واقطاعيي فلسطين تجهيز (٧١) قطار من الجمال و(١٢٠) قطار من الخيول وحسب الترتيب التالي ، (٥٠) قطارا من الجمال سنجق غزة و(١٢) قطارا على سنجق عجلون و(٦) قطارات على بيك لجون و(٣) قطارات على اقطاعيي نابلس و(٣٠) قطاراً من الخيل على سنجق عجلون و(٣٠) أخرى على سنجق ببك لجون وأقطاعيي نابلس مناصفة و(٦٠) أخرى على سنجق بيك القدس وأقطاعييها مناصفة. Ibid., pp. 76–77.

فللاقطاعيين من الزعماء والسباهية جباية الضرائب من الفلاحين في الزعامات والتيمارات وللمتزمين جباية الضرائب من الاراضي الملك والاملاك السلطانية وللمتولين جباية الضرائب من الفلاحين في اراضي الاوقاف . (١)

هل كان هؤلاء يشكلون طبقة اجتماعية ؟ يذهب الباحث التركي سنجر ديفيستيو غلو الى اعتبارهم طبقة اجتماعيةتمارس السيطرة والاستغلال على عموم الفلاحين او الرعايا في البلاد العثمانية (٢) وهو يرى ايضا بأن الطبقة المستغلة — بكسر الغين — كانت تضم : (٣)

١ — السلطان

٢ — الموظفين المدنيين والعسكريين

٣ — علماء الدين

هل يمكن ان نضع تحليل ديفتيو غلو للطبقة الاجتماعية المستغلة في سياق تعميم « اسلوب او نمط الانتاج الاسيوى » (٤) على عموم البلاد العربية ؟ الجواب هو : ربما ، ان استخلاص النتائج من مسألة عدم امكانية الفصل بين الدولة وبين الطبقة الاجتماعية ليست ظاهرة واضحة في آسيا الصغرى فحسب بل انها تمتد على امتداد الرقعة العثمانية ولفترة تتأخر على القرنيين الرابع عشر والخامس عشر الميلاد يين .

وثمة مسألة اخرى يمكن متابعتها في هذا السياق وهي مهمات الدولة للعمران ، حيث ورثت الدولة في ظل هذا النمط هذه المهمة وورثت معها

---

(١) ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص٥٠ .

(٢) سنجرد يفتيوغلو ، النموذج الاقتصادي للمجتمع العثماني ، ترجمة عن الفرنسية عمحمد عيتاني ، نشرته مجلة الطريق في عدد أيلول ١٩٦٩ ، ص‌ص٦٤ — ٧٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص‌ص٦٧ — ٦٨ .

(٤) أنظر حول هذا الموضوع كتاب « نمط الانتاج الآسيوي » لمجموعة من الباحثين ، ترجمة جورج طرابيشي ، منشورات دار الحقيقة ، بيروت .

حق الادعاء برقبة الارض . هل يمكن الادعاء بأن الدولة العثمانية التي ادعت بحقها في الرقبة انها كانت وفية لالتزاماتها بشأن العمران ؟ ان المصادر التأريخية تشير الى ان الدولة ممثلة بالطبقة الاجتماعية المستغلة – بكسر العين – كلفت الفلاحين وسخرتهم للقيام بأعباء العمران مجانا .

وهكذا فأن عملية الاستنزاف كانت ظاهرة ملموسة في عموم البلاد العثمانية . اذ ما دامت ايرادات الدولة من الارض كانت تنفق وتستهلك في مجالات شتى بعيدة عن العمران فأن الجزء المقرر من ريع الارض لعملية الاستثمار يبدو مفقودا . وبالنظر لتعرض الارض الى الاندثار المتواصل فان كفاءتها وقابليتها على الانتاج سوف تتدنى سنويا .

ان هذه الصورة يمكن تطبيقها ايضا على الفلاح الذى يظل يعاني من سيطرة الطبقة الاجتماعية المرتبطة بالدولة وهي الطبقة التي القته الى براثن الجوع والعوز بسبب استئثارها بحصة الاسد من الانتاج الزراعي . وهذا يعني ان الجزء المخصص من الدخل لاغراض التنمية الاجتماعية يبدو مفقودا ايضا .

الخراب الاقتصادي والاجتماعي

كانت مظاهر الخراب واضحة في عهد المماليك ، غير انه تزايد خلال العهد العثماني فقد نسب الى بعضُ الوثائق اشاراتها الى تناقص سكان بعض القرى في ولاية طرابلس من (٣٠٠٠) نسمة في عهد المماليك الى (٨٠٠) في مطلع العهد العثماني (١) .

وقد دون لنا الرحالة H . Maundrell الذى زار فلسطين عام ١٦٩٧ م اسفه على ما الت اليه سهول فلسطين الخصبة فقال :

---

(١) ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص٥٧ .

« ووصلنا سهل عكا . . . انه يمتد امتدادا طوليا ، ويستلقي بين البحر والجبال . . . ويشاهد فيه آثار قنوات الرى الموزعة توزيعا جيدا . . . وبمسافات مناسبة . . . وكل شيء فيه يعبر عن البهجة والازدهار . . . ولكن هذا السهل اصبح مقفرا في الوقت الحاضر وهو بحاجة للايدي التي تحرثه وتزرعه وتخلصه من انواع الاعشاب الضارة الكثيفة التي وصل ارتفاعها اثناء مرورنا في هذا السهل الى سرج الحصان . . » (١)

كما قدم لنا الرحالة نفسه وصفا مشابها لمرج بن عامر ، وقال ان هذا السهل الخصب لا يستثمره غير الاعراب لرعي مواشيهم . (٢)

اما فولني فقد وصف فلسطين عام ١٧٨٤ بأنها اكثر جهات سورية خرابا . (٣)

وفي مقابل ذلك فقد تدنت احوال الفلاحين وانقلبت الى قنانة اجتماعية . ويشير جب وباوون الى حقيقة مهمة تعبر عن مدى تقهقر الوضع الاجتماعي للفلاح الفلسطيني في العهد الغ العثماني :

« ومن الصعب ان نقطع برأى حول ما اذا كان تطبيقه — نظام رقيق الارض — في مصر وفي بعض اجزاء سورية وفلسطين يرجع الى العهد المملوكي او العهد العثماني » (٤)

اما بولياك فانه يبدو واثقا تمام الثقة من سيادة القنانة في ظل الواقع الاقطاعي العثماني آنذاك فهو يقول « العبودية كلمة يتردد صداها غي جميع الانظمة الاقطاعية التي مررنا بها . . كان الفلاح عبدا يأتمر بمشيئته اسياده

---

(١) أنظر: Henry Maundrell, "A Journey from Aleppo toJerusalem in 1697," with a new introdection by Devid Howell, Kharats, Beirut 1963, p. 70

(٢) Ibid., p. 76

(٣) C. F. Volny, "Travels Through Syria and Egypt in the Years 1783– 1785, London 1805, Vol II. p. 199.

(٤) جب وباوون ، المصدر السابق ، ص٩١ .

الاقطاعيين . . . فالسيد يحكم بأمر السلطان ويستبد بأذن الاقطاعية والعبد يأتمر ولو مظلوما دون ان يفوه ببنت شفة ودون ان يحق له يوما ان يرفع امره شاكيا ما به الى السلطات الادارية العليا . . . » (١)

وهكذا يبدو واضحا ان القنانة كانت حالة حقيقية تدنى اليها الفلاحون في فلسطين ابان العهد العثماني ، وفي احسن الاحوال فأنهم استمروا على وضعهم السابق – في عهد المماليك – مما يؤكد بأن العهد العثماني لم لم يقدم شيئا جديدا ، ويقول لوتسكي في هذا المعنى :

« كان نصيب الفلاح العربي يتمثل مجتمعا بالمجاعة والعمل الشاق ونظام السخرة وكثرة الضرائب والفرائض ويربطه بالارض وانعدام الحقوق وتهكم الاقطاعي وخدمه » (٢)

ربما يفسر بعضهم مجموعة القوانين المشهورة التي اصدرها السلطان سليمان القانوني المعروفة بـ « قانون نامة سليمان » بانها محاولة عثمانية لاصلاح الواقع الاقتصادى والاجتماعي في البلاد العثمانية وذلك عن طريق تنظيم العلاقة بين الفلاحين والارض وبين الحائزين للاقطاعيات والفلاحين ، خاصة وقد ذكر انها وجدت الطريق للتطبيق في سورية وفلسطين (٣) ولكن بعض المصادر اشارت الى ان هذه القوانين لم تغير شيئا من اوضاع الفلاحين السابقة كما انها كانت تنص على سحق ثورات الفلاحين واتنفاضاتهم دون رحمة . (٤)

وعلى اية حال فانه منذ تطبيق قانون نامة ولقرنين تليا ذلك فأن الاستغلال

---

(١) بولياك ، المصدر السابق ، ص‌ص١٧٣ ، ١٧٥ على أن بعض الوثائق العثمانية سجلت وصول العديد من الشكاوي الى المقامات العليا حول أعمال ظلم وتعف تعرض لها الفلاحين ومن المرجح أن هذه الشكاوي بعث بها طلاب المناصب الذين يمنون أنفسهم بمناصب المغضوب عليهم . أنظر على سبيل المثال الفرمان رقم١١ والفرمان رقم ١٢ والفرمان رقم١٣ Ottoman Documents, pp. 56-60

(٢) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص١٨ .

(٣) ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص٥٥ .

(٤) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

الاقطاعي في بلاد الشام قد قارب درجة العبودية ذلك لأن الاقطاعي تمكن من ممارسة سلطة مطلقة مكنته من ان يشنق ويقتل ويعاقب الفلاحين بالطريقة التي يراها مناسبة دون الحاجة الى ان يأخذ اذن من احد . (١)

ومن ناحية اخرى فقد شددت الاوامر الصادرة من السلطات العثمانية على عدم السماح للفلاحين العرب الفلسطينيين على حمل الاسلحة او استخدامها واعتبرتها جريمة يعاقب المخالف من اجلها اشد العقاب (٢)

الضرائب واحوال الفلاحين

اصبحت فلسطين في وقت مبكر بعد احتلالها من لدن العثمانين تدفع الضرائب المقررة شأنها في ذلك شأن البلاد الاخرى الواقعةتحت السيطرة العثمانية .

وتستند المعلومات الاولى عن السياسة الضرائبية للسلطات العثمانية في القطر العربي الفلسطيني الى سجلات الطابو حيث يظهر اقدم هذه السجلات الذى يرجع تأريخه الى سنة ٩٣٢هـ / ١٥٢٥ – ١٥٢٦ م حيث دونت ارقام متواضعة عن مقدار الضرائب المجباة . لقد فسر ذلك بأنه ناجم عن المصاعب التي كانت تحيق بالادارة العثمانية في فلسطين ، على انه لم يمض غير ربع قرن على التاريخ المذكور اعلاه حتى حققت السلطات العثمانية قفزة كبيرة في مقدار الضرائب التي تحققت جبايتها .

والحق فأن سجلات الطابو لعام ١٥٥٣ – ١٥٥٤ اظهرت مقدار النشاط الذى حققته ماكنة الادارة العثمانية في مسألة جبايتها للضرائب . ان قوائم السنة

---

(١) رستم باز ، مذكرات رستم باز ، تحقيق فؤاد أفرام البستاني ، ط ٢ ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٣٧ . بولياك ، المصدر السابق ، ص١٤٧ .

(٢) أنظر الفرمان رقم ٣٢ المرسل الى سنجق بيك صفد بتاريخ محرم ٩٧٩هـ / أيار –حزيران ١٥٧١ في Ottoman Documents, pp. 30–31
وأنظر أيضا المصدر نفسه ، فرمان رقم (١٤) ص‌ص ٦٠– ٦١ . والجدير بالاشارة أن الفرمان المذكور قصر حمل السلاح على الزعماء والتيمارجية والانكشارية .

المذكورة تظهر شمول انواع جديدة من المواد لم تكن مشمولة بالضريبة في بداية الحكم العثماني كما انها تظهر ايضا زيادة جوهرية في كمية الضريبة المجباة . فقد تضاعفت الضرائب التي جمعتها السلطات العثمانية خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٥٢٥ وسنة ١٥٥٥ بمقدار ١٠٠٪ من مدينة غزة و ٢٢٠٪ من مدينة القدس و ٣٠٠٪ من مدينة الرملة وصفد و ٥٥٠٪ من مدينة الخليل .(١)

يمكن القول ان هذه الزيادة لاتعبر عن زيادة حاجة السلطات العثمانية للمزيد من التنظيم في ادارتها على فلسطين فحسب وانما هي تعكس بالاضافة الى ذلك اجراءات حاسمة قامت بها الدولة العثمانية من اجل تعزيز سيطرتها على فلسطين (٢) ان الفرمان الصادر في ١٠ شوال ٩٨٥ هـ — ٢١ كانون الثاني ١٥٧٧ م يؤكد هذه الحقيقة ، فهو يشير الى اوامر متشددة موجهه الى الزعماء والتيمارجية تطلب اليهم البقاء في اقطاعاتهم ليتسنى لهم القيام بالمهمات المطلوبة منهم . هذا وقد جاء في الفرمان مايلي :

الى محمد كتخدا حاكم صفد :

« لقد بعثتم تعلمونا بأن معظم الزعماء والتيمارجية في صفد يقيمون في دمشق والاماكن الاخرى حيث لم يبق في السنجق سوى ٢٠ او ٣٠ سباهي . وقد حصلت بسبب ذلك بعض الصعوبات عند تنفيذ اوامر الحكومة . . . عندما يصلكم هذا الفرمان عليكم تبليغ كافة الزعماء والتيمارجية بالبقاء في صفد كل حسب الاقطاع المخصص له . (٣)

---

(١) وجدير بالا شارة أن الدلا ئل التاريخية تشير الى ان قيمة العملة العثمانية (الا سبر) أنخفضت في نهاية القرن السادس عشر بمقدار ٥٠٪ فقد سجلت قيمة القطعة الذهبية (٩٠) أسبر كانت في ١٦٢٥ — ١٦٢٦ تعادل(٦٠)أسبر ، وهكذا فان الا رتفاع في الضرائب المتحققة عن فلسطين يعد ظاهرة تاريخية ملفتة للنظر على أية حال . أنظر لا جل ذلك :
Cohen, Lewis, op. Cit., P. 43
وقارن مع الهامش رقم (٣) ص٣٦ .

(٢) Ibid., pp. 42–43

(٣) Ottoman Documents, pp. 67–68. فرمان رقم ١٩ .

ومن ناحية اخرى توضح لنا وثيقة عثمانية صورة جلية للعقلية الادارية التي كانت تتولى الامور في بعض انحاء فلسطين . فالفرمان الصادر في ١٤ ذو الحجة ٩٨٤ هـ — ٤ آذار ١٥٧٧ يشير الى ان سنجق بيك نابلس طلب من الدولة العلية الاذن بأتخاذ اجراءات رادعة وهي حرق القرى وتخريبها وذلك من اجل مجابهة الشيوخ والفلاحين الثائرين في سنجق نابلس والذين يطلبون بـ « شطب الضرائب التي امرت الحكومة بجمعها منهم » (١)

والواضح ان السلطات العثمانية في فلسطين حاولت استخدام طرق عديدة من اجل تلبية حاجتها الملحة الى الضرائب وبصورة مقبولة في انحاء الريف والمدن . (٢)

كانت الضرائب تستخدم على العموم من اجل تمويل نفقات الادارة العثمانية في البلاد . (٣) على انه بحكم الظروف الاقطاعية العثمانية وظروف اخرى تتعلق بطبيعة التكوين الاجتماعي في سورية وفلسطين ، فقد ترتب على الفلاحين ان يدفعوا مبالغ باهضة نقدية وعينية في مناسبات عديدة وكانت هذه المبالغ تؤخذ بصفة هدايا اقطاعية طوعية وذلك عندما تكون صلة الدم قائمة بين الحائز الرسمي للاقطاع واهاليه ، كما انها كانت تؤخذ بصفة ضرائب عندما تكون العلاقة بين الاقطاعي واهالي الاقطاع رسمية محددة بموجب فرمان التولية على الاقطاع .

ولم تتوان الدولة العثمانية عن حث موظفي الادارة لتحصيل الضرائب المقررة وارسال حصة الخزانة من الخواص السلطانية بشكل خاص . وتشير وثيقة عثمانية الى ان مجموع ايرادات الدولة من ايالة دمشق قد وصل الى ٢٠٠ الف

---

(١) Ibid., pp. 92–93

(٢) فرمان رقم ٤٥ . أنظر : رد الدولة العلية على كتاب سنجق بك نابلس فرمان رقم (٤٥) Ibid., p. 93

(٣) Ibid., p. 44
أنظر أيضا ، محمد كرد علي ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص٨٣ .
لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ص١٣ — ١٤ .

قطعة ذهبية (١) وذكر ايضا بأن ايرادات الخزانة من الاراضي السلطانية من سنجق صفد كانت تصل الى مليون ونصف اسبر في السنة (٢)

اشتملت المواد الخاضعة للضريبة الحاصلات الزراعية بانواعها في الريف وعلى الزراعة والتجارة والصناعة والمهن في المدن وعلى الحيوانات الداجنة في المدن والريف والمراعي على السواء . (٣)

اما فيما يتعلق بمقدار الضريبة والنسبة المقررة لها فقد نسب الى السجلات العثمانية ان الدولة العثمانية كانت تتقاضى ربع المحصول الشتوى عينا او قيمته نقدا . وذكر بأن السباهية كانوا يجبون نصف حاصل الزيتون من غير المسلمين (كذا) واقجة واحدة عن كل شجرتين اذا كانت عائدية المحصول للمسلمين و (٥) اقجات عن كل مائة شجرة من الكروم . (٤)

وشكلت الضرائب المفروضة على الحيوانات ايرادا مهما للدولة العثمانية . لقد فرضت الدولة اقجة واحدة عن كل رأسين من الماعز واقجة واحدة ايضا عن كل منحلة تنتج الحرير (٥) ويستفاد من سجلات الطابو العثمانيـــة ان ايرادات الضرائب المتحققة على الحيوانات سجلت ارتفاعا ملحوظا في معظم مدن وانحاء فلسطين . وقد لوحظ بأن اعلى الارقام هي تلك التي سجلت في سجلات مدينتي غزة والرملة ، وخلاف ذلك فان مدينة صفد هي المدينة الوحيدة التي لاتشير السجلات الى تحقق ارتفاع ملحوظ في كمية الضرائب المفروضة على مواشيها .

---

(١) الفرمان رقم ٦٨ المؤرخ في ١٥ ذوالعقدة ٩٨١هـ/٨ أذار ١٥٧٤ م الموجه الى بكلربكية دمشق Ibid., P. 119 وجدير بالاشارة أن الفرمان كان يستعلم عن اسباب أنخفاض الا يرادات الى ١٠٠ ألف قطعة ذهبية ويأمر بالتحقيق حول الموضوع مـــع الدفتردار وكذلك عدم التساهل في استيفاء الضرائب مع أي كان .

(٢) Ibid., هامش رقم (٢) ، ص١١٩ .

(٣) Cohen, Lewis, Op. Cit.,PP. 64-65

(٤) محمد عدنان البخيت ، المصدر السابق ، ص٩٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٩٦ .

لقد فسر ذلك بعض الباحثين بقيام اهالي هذه المدينة بانابة القبائل المحيطة بهم لتولي رعاية مواشيهم . هذا وقد بلغت الضرائب المتحققة على القبائل المحيطة بمدينة صفد في مراعيها الشتوية عام ١٥٥٥ – ١٥٥٦ م (٤٠٠٠) اقجة لمصلحة الخاص السلطاني . وفي ذلك نجحت السلطات العثمانية في جباية مبلغ اكبر وقدره (١٠٠٠٠) اقجة من المراعي الاكثر بعدا الواقعة على طول نهر الاردن ولمصلحة خاص المير لواء . (١)

وفرضت السلطات العثمانية ايضا رسما مناسبا على الجاموس النهرى بلغ (١٢) اقجة على كل بهيمة . وتشير سجلات الطابو العثمانية سنة ١٥٢٥ – ١٥٢٦ الى ان مقدار ما تحقق من هذه الضريبة في لواء صفد قد بلغ (١١٨٨٠) اقجة لمصلحة الخاص السلطاني . (٢)

وقامت السلطات العثمانية بجباية رسم خاص من حائزى الاراضي المزروعة في الرملة وذلك عوضا عن توليها حماية اراضيهم ومزروعاتهم من هجمات البهائم وقطعان الماشية . هذا وقد سجلت سجلات عام ١٥٤٨–١٥٤٩ مبلغا قدره (٤٠٠) اقجة لمصلحة خاص المير لواء وقد ارتفع الايراد الى (٥٠٠) اقجة في سنة ١٥٩٦ – ١٥٩٧ م (٣)

وازاء هذه المعلومات عن الضرائب التي كانت تستوفيها الدولة يمكن القول ان اوضاع الفلاحين في فلسطين كانت سيئة عموما . ولكننا نعترف استنادا الى هذه المعلومات انها (اى وضعية الفلاحين) كانت تتفاوت من مكان الى آخر .

لقد اجبر الفلاحون على دفع الضرائب مرتين او ثلاث مرات في السنة وذلك عند وقت الحصاد وحين غلة الزيتون وبعد بيع العسل والحرير واينما كان ذلك

---

(١) Cohen, Lewis, Op. Cit., p. 66
(٢) Ibid., p. 67
(٣) Ibid., P. 67

ممكنا . (١) وتقول ليلى الصباغ انه بالرغم من ان الضريبة التي تأخذها الدولة كانت معروفة ومحددة بعشر المحصول الا ان هذه الضريبة كانت تختلف من مقاطعة الى اخرى حيث تراوحت بين عشر المحصول ونصفه ، ففي القدس ونابلس وصفد مثلا كانت واردات الزيتون تقسم مناصفة بين حائز الاقطاع والفلاح على حين اجبر الفلاحون في اماكن اخرى على احضار جميع المحصول لصاحب الارض بحجة درسه . (٢) ومع ذلك فقد اعفي البعض من ضريبة الميرى – الاعشار وهؤلاء الاشخاص هم موظفو الادارة العثمانية في فلسطين ومن ترضى عنهم تلك السلطات . غير انه ينبغي ان يكون مفهوما ان اعفاء البعض كان يعني اعباء اضافية على الفلاحين في المناطق المجاورة . (٣)

واتبعت اساليب مختلفة لاكراه الفلاحين على الدفع ، وكان اخطرها التهديد بسلب الحقوق التصرفية في القطع الصغيرة الخاصة بهم – الفلاحين – (٤) وبناء على النفوذ الكبير الذى اشرنا اليه سابقا والذى تمتع به الاقطاعيون فانهم كانوا قادرين على احباط مساعي الفلاحين لزراعة قطعهم المقررة وذلك تمهيدا للسيطرة عليها . وقد اضطر الفلاحون في مناسبات كثيرة الى ان يؤجروا قسما من ارضهم مقابل حصولهم على مبلغ من المال يمكنهم من زراعة النصف الباقي . وكان فشلهم في دفع قيمة القروض لا يؤدى الى ضياع حقوقهم في القطعة المؤجرة فقط وانما الى استيلاء الاقطاعيين على جميع الارض بما فيها ماشية الفلاحين واداواتهم المختلفة ، وكان بوسع الاقطاعيين ايضا عرضها للبيع ان شاءوا او ارادوا ذلك . (٥) ومع ان الفلاح كان بوسعه الحصول على مهلة مناسبة وبشكل مستمر الا انه يبقى للاقطاعي حرية التصرف دائما . ويمكن القول ان

---

(١) عبد العزيز عوض ، المصدر السابق ، هامش رقم (١) ، ص٢٢٢ .

(٢) ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص٥٣ .

(٣) بولياك ، المصدر السابق ، ص‌ص١٤٤ – ١٤٥ .

(٤) ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص‌ص٥٣ ، ٥٤ .

(٥) جب وباوون ، المصدر السابق ، هامش رقم (٥) ، ص‌ص ٩٤– ٩٥ .

هذه الطريقة تشابه الى حد ما طريقة الاقتراض الشائعة باسم « البيع على الاخضر » اذ يعمد التاجر المرابي الى اقرار اسعار بخسة لمحاصيل الفلاح واجباره على دفع فوائد عالية تصل الى (٣٠ ٪) تسهل له الاستحواذ على ارض الفلاح فيما بعد . ويقول فولني ان لبنان وشمال فلسطين كانا مرتعا خصبا لهذه الاساليب والممارسات اللاانسانية التي يقوم بها الاقطاعيون والتجار والمرابون . (١)

وعموما يمكن القول ان الفلاح كان يفقد حقوق التصرف بارضه الصغيرة في حالة عدم وفائه بواجباته نحو الاقطاعي ، وهي عدم التخلف عن بذر البذور في اى جزء من الارض المخصصة لاداء العمل فيها لمدة تزيد على عامين متتاليين وما لم يكن قادرا على دفع « رسم تقصير » لقاء اخلاله بتلك الواجبات . (٢)

وكانت الهجرة (٣) امرا طبيعيا ناجما عن الاخلال بالواجبات وتعدد الضرائب والرسوم على الفلاحين الذين ينتفعون من حيازات صغيرة والفلاحين الذين لايملكون حقوقا تصرفية – مرتبطين بالارض–من المسلمين وغير المسلمين على السواء . (٤) على ان السلطات العثمانية وقفت بوجه الهجرة موقفا حاسما ، فالقوانين العثمانية التي حظرت على الفلاحين الهجرة اعطت الاقطاعيين ايضا حق اجبار الفلاحين المهاجرين على العودة الى الارض والزامهم بتقديم العمل المجاني

---

(١) جب وباوون ، المصدر السابق ، ج ص ٩٨ ، Volny Op.,Cit Voll,p. 265
وقد نسب الى اولفييه قوله : ان اليهود في بلا د الشام كانوا يقومون بمهام تقديم القروض بفوائد فاحشة الى الفلا حين في المناطق المجاورة وان الفلا حين كانوا يسددون عينا .

(٢) جب وباوون ، المصدر السابق ، ص ٦٤ . ر

(٣) قارن مع اسباب هجرة الفلا حين من بعض المناطق الى فلسطين في عهد الشيخ ظاهر العمر . حبيب السيوفي ، سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر كما وصفها احد مشاهير الغربيين (عرض بتصرف لرحلة فولني) ج ١ ، دير المخلص ، لبنان ، ص ٦٨ .

(٤) كانت هناك فوارق في كمية الضرائب والرسوم المفروضة على المسلمين وان كانت بنسب اعلى . فكان المسلم المتزوج يدفع (١٢) اقجة بينما كان الاعزب يدفع (٦) اقجات ، اما الفلاح الاجير غير المسلم فيدفع (٢٥) اقجة . انظر : جب وباوون ، المصدر السابق ، ص ص ٦٣ ، ٦٠ – ٦٣ . ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

لقاء اكل بطونهم . (١)

وعلى الرغم من ان الاستغلال الذى يعاني منه الفلاحون كان ظاهرة عامة ، الا ان هناك بعض اختلافات بسيطة تعود الى عوامل موضوعية ذات علاقة بالرابطة القائمة بين الاقطاعيين والفلاحين . ففي الاراضي التي يلزم ضرائبها الملتزمون لصالح خزينة الدولة كان الفلاحون اكثر تعرضا للاستغلال من اقرانهم في انواع الاراضي الاخرى نظرا لأن اولئك الملتزمون موثقون لمدة محددة لذا انحصرت جهودهم على الجباية بقسوة وتحقيق اقصى الارباح . (٢)

ومن المثير حقا ان يكون الملتزمون اليهود (٣) في طبرية قد نجحوا في شراء الالتزامات باموال طائلة دفعوها الى السلطات العثمانية . (٤) ويستنتج من بعض الوثائق الى ان نفوذهم المالي مكنهم من شراء ذمم بعض موظفي الادارة العثمانية

---

(١) جب ، وباوون ، المصدر السابق ، ص ص ٦٤ ٩١ .
(٢) ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .
(٣) تحسن وضع اليهود خلال الحكم العثماني فبعد ان كانوا في ظل الدولة البيزنطية اقلية معزولة لها حق حل منازعاتها امام محاكمها الخاصة ومحرومة من الوصول الى المناصب العامة ومن الشهادة ضد المسيحيين فانهم خرجوا قليلا عن هذه العزلة ايام الحكم العثماني وتقربوا من السلاطين واكتسبوا ثقتهم حتى عين احدهم حكيما – طبيبا – للسلطان . ولم يتشدد العثمانيون في ضرورة ارتدائهم لباسا يميزهم عن المسلمين ، بل اطلقت لهم حريتهم . لذا فقد تدفقوا على البلاد العثمانية من بلدان اوربا وخاصة من اسبانيا بعد سيطرة ايزابيلا وفرد ناند على تلك البقاع واضطهادهم المسلمين واليهود على السواء . وقد استقبلهم العثمانيون بحماسة وحفاوة ، لا سيما وانهم كانوا يرافقون المسلمين المهاجرين . ويفسر بعضهم تقريب العثمانيين لليهود بعدم ثقتهم بالمسيحيين في دولتهم وتوجسهم خيفة من مدهم يد العون لمسيحي اوربا المعادين للدولة العثمانية . انظر :ه ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٠ – ١٣١ .
(٤) ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

من اجل تحقيق اغراضهم (١)

اما في اراضي الاوقاف فقد تسلم المتولون امور جمع الضرائب وتنظيم العلاقة مع الفلاحين ويذكر ان الموقوفاتي او المتولي كان يتقاضى راتبا او انه يعيش على نسب مئوية من الايرادات التي يحصلها (٢) ولم يكن هؤلاء ارحم قلبا او اكثر تفهما لواقع الفلاح من الملتزمين والسباهية (٣) كما ان طبيعة عملهم جعلتهم عاجزين عن صد الاعتداءات التي قد يقوم بها البعض ضد الفلاحين في اراضي الوقف . (٤) لذا دفعت اوضاع الفلاحين السيئة في اراضي الاوقاف لوتسكي الى القول بأن هؤلاء المتولين كانوا يستغلون الفلاحين على غرار الاقطاعين الدنيويين (٥) والواقع فان لوتسكي محق في اعتقاده هذا مادام اسلوب الالتزام الذى اعترفت الدولة العثمانية بفساده . (٦) قد شمل عموم اراضي الدولة بما فيها الاقطاعيات واراضي الوقف . (٧)

---

(١) جاء في فرمان بعث الى قاضي دمشق في ١٦ جمادى الاول ٩٥٩ هـ — ١٠ مايس ١٥٥٢ م ان حسن بيك صوباشي سنجق صفد اصدر امرا باعتقال احد الشيوخ العرب في المنطقة بحجة حمله السلاح بدون اذن وقد جرى تعذيبه ثم قتله ، وسلمت جثته الى اليهود في المنطقة الذين قاموا بالتمثيل بجثة الشيخ المذكور واحراقها . وقد طلب الفرمان من القاضي المذكور التحقيق في الموضوع . انظر : لا جل ذلك Heyd, Ottoman Documents, pp. 60–61

(٢) جب وباوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢١٣ . ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٣) ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص ٦٣.

(٤) انظر الفرمان الموجه الى قضاة القدس وغزة وصفد ونابلس والذى يقدم لنا صورة عن قيام بعض موظفي الادارة واتباعهم من الفرسان والسباهية بالاعتداء على القرى الموقوفة على بعض المؤسسات الدينية في القدس ومنها استيلائهم على حصة الوقف واموال وطعام القرويين وطيورهم وخرافهم Ibid., pp. 58–59

(٥) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٦) الدولة العثمانية ، الدستور ، مجموعة الانظمة الصادرة في الدولة العثمانية ، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل ، بيروت ١٣٠١ هـ ، المجلد الاول ، المقدمة .

(٧) جب وباوون ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٠ .

على ان الفلاحين في اراضي السباهية كانوا افضل حظا واحسن حالا من الفلاحين الآخرين نظرا للفرامين والاوامر المشددة التي كانت السلطات العثمانية تبعث بها الى ولاة الامر في سورية وفلسطين والتي كانت تمنعهم من ظلم الفلاحين او الاعتداء عليهم وتحرم القتل او العقاب الجسدى بحقهم (١) هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان بعض المصادر ترى ان هؤلاء السباهية كانوا اكثر من الملتزمين ارتباطابالفلاحين . (٢)

وعلى اية حال يمكن القول انه كلما كان الفلاح والاقطاعي – سباهيا او ملتزما او متوليا – يشكلان لبنتين في بناء اجتماعي واحد فان المساوىء الناجمة عن التعسف الاقطاعي تكاد تختفي تحت غطاء كثيف من الفروض الاقطاعية .

وبالرغم من الحالة التي تدنى اليها وضع الفلاح بسبب كثرة الضرائب وتعدد الفروض والواجبات ، فقدبقيت للقرية بعض اسسها وضوابطها . ولعل من ابرز ما يمكن ان يشار اليه في هذا المجال سلطة الشيخ او رئيس القرية الذى تقع معظم الارض تحت تصرفه . اذ بقي رغم فضاضته وطغيانة بمثابةقاض وحكم وتسرى سلطته على اهل القرية والملتزمين وقد اوجد ذلك بالضرورة صيغة مناسبا للحياة الاقتصادية التقليدية . (٣)

اما فيما يتعلق بمسألة انتقال الاراضي فانه بسبب طبيعة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية فقدكان من النادر ان يجرى انتقال الاراضي الى الغرباءوالاجانب .(٤) ولاشك فأن هناك دوما في ظل الاوضاع القائمة حينذاك اناسا بوسعهم ان

(١) انظر لاجل ذلك الفرمان الموجه الى بكلربكية دمشق في ٢٤ ذو الحجة ٩٦٦ ه – ٢٧ ايلول ١٥٥٩ م وتأكيده على الفرمانات السابقة له حول نفس الموضوع .
Ibid., pp. 59 – 60

(٢) ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(٣) يذكر على سبيل المثال ان الشيخ ظاهر العمر ، توسل بنفوذه وبطرق عديدة للحفاظ على الامن في فلسطين وقد شرع الفلاحون نتيجة ذلك في الزراعة باطمئنان .. « يزرعون القمح فلا تأكله الخيول ويحصدون الغلة فلا تنهبها اللصوص . »
انظر : حبيب السيوفي ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(٤) جب وباوون ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٤ .

يحلوا محل اى فرد تلجؤه الظروف الى التخلي عن ارضه . ولقد اشار بعض الباحثين الى انمشايخفلسطين كانوا يقاومون اىةمحاولةلانتزاع الاراضي بواسطةاى كان حتى وان كانوا من الاقطاعيين الاترك الذين يؤلفون الجهازين الاداري والعسكري العثماني . ويستفاد من وثيقة عثمانية انثمة اجراءات غير اعتيادية قد اتخذتها السلطات العثمانية في صيف عام ١٧٢٥ لضمان عدم تعرض بعض شيوخ المنطقة (الشيخ رافع والشيخ احمد مرعي) للسباهية والانكشارية الذين منحتهم السلطات العثمانية « حقوقا » لزراعة وعمران انحاء من المنطقة (ارض السعادة أو الحوارث) وسائر اراضي احمد زيدان واتباعه النازحين عن قريتهم واى ارض تركها اهلها ثلاث سنوات معطلة . (١)

رابعا — العلاقة بين السلطات العثمانية والقبائل البدوية :

طبقت الدولة العثمانية خطتها لاحتواء المجتمع القبلي في فلسطين عن طريق اسناد الاقطاعات من درجة خاص المير لواء والزعامة والتيمار على رؤساء العوائل وشيوخ القبائل المزارعة كما عممته على المناطق البدوية عن طريق اسناد الاقطاعات الى الروءساء المتنفذين في القبائل البدوية .

وعلى قدر تعلق الامر بالمناطق البدوية فقد كلف شيوخ البدو في مقابل الاقطاعات الممنوحة لهم بالمحافظة على النظام والامن وخاصة حماية طرية الحج وكذلك جمع الايرادات الى الدولة . (٢)

وبالرغم من ان بعض الوثائق تشير الى مكافأة السلطات العثمانية لجهودهم (٣) الا ان الظاهرة الاكثر وضوحا هي اضطراب المجتمع البدوى والهجمات

---

(١) انظر تفصيل ذلك : محمد عدنان البخيت ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٢ — ١٠٦ .

(٢) انظر الوثائق ٥ ، ٥٠ ، ٥٢ Ottoman Documents,pp. 52,97, 98–99

(٣) انظر فرمان زيادة حجم الاقطاع الممنوح للشيخ ابو العويس بن عمر علي (ترقي) من (١٧٠٠٠) اقجة الى (٢٠٠٠٠) اقجة Ibid., pp. 98–99

المستمرة التي كانت تقوم بها القبائل الرحالة على مراكز الزراعة والاستيطان في فلسطين . (١)

بذلت السلطات العثمانية محاولات عديدة لكبح جماح القبائل البدوية فامرت بالتحقق عن المصادر التي تورد السلاح اليها . (٢) وارسلت الحملات العديدة لتأديبها وترحيل بعض القبائل من ديارها (٣) وامرت السنجق بيكات بالاحتفاظ بعدد من رؤساء البدو وعوائلهم رهائن لضمان ولائهم . (٤) كما لم تتوان السلطات العثمانية عن اتخاذ اساليب المداهنة عندما تكون مجدية معهم . (٥)

وتشير الوثائق العثمانية الى ان السلطات العثمانية في فلسطين اصدرت اوامرها الى الاهالي في السناجق المتاخمة لديار البدو من بني طراباى وبني ثوبة وبني حسن ، لكي يمتنعوا عن الاتجار معهم وحذر السكان من بيع الاسلحة والخيول والاقمشة والاطعمة لهذه القبائل « المتمرده » وقد اثمرت هذه الاجراءات عن اذعان هذه القبائل حيث اضطر شيخ آل طراباى المدعو نصر الله الى طلب الامان(٦)

وفي وقت لاحق (عام ١٥٨٧) الحق سنجق بيك القدس المدعو خداوردى بالبدو من آل « كلانية » ضربة شديدة تمكن فيها من قتل واسر العديد منهم (٧)

---

(١) انظر ما يلي ذلك

(٢) انظر الوثيقة ٣٣ في ٤ شوال ٩٨٥ هـ – ٥ كانون الاول ١٥٧٧ وهي فرمان موجه الى سنجق بيك صفد Ibid. P. 81

(٣) انظر الامر الصادر الى سنجق بيك نابلس في رمضان ٩٩٩ هـ – حزيران – تموز ١٥٩١ م . Ibid.. pp. 96–97

(٤) انظر الوثيقة رقم ٥٠ والوثيقة رقم ٥١ . Ibid., PP. 97–98.

(٥) انظر الوثيقة رقم ٤٨ Ibid., pp. 95–96.

(٦) جاء ذلك في امر موجه الى بكلربيات دمشق في ١٩ رمضان ٩٥٩ هـ – ٨ ايلول ١٥٥٢ م Ibid., pp. 95–96.

(٧) انظر الوثيقة رقم ٤٤ في ١٦ رجب ٩٩٥ هـ – ٢٢ حزيران ١٥٨٧ م وهي فرمان الى قائد الحملة على فارس سنان باشا والمتضمنة اعفاء خداوردى من الالتحاق بالحملة ليواصل تأدبة للبدو . Ibid., pp. 91–92.

وفي عام ١٥٩١ صدرت الاوامر الى سنجق بيك نابلس لمنع بني جيوس الذين طردوا في وقت سابق من منطقة نابلس من العودة ثانية وذلك بعد ورود تقارير عن اضطراب المنطقة بسبب عودتهم اليها . (١)

وقامت السلطات العثمانية عام ١٥٩٣ في فلسطين بتخريب بضعة قرى قيل ان عددها (٤) او (٥) قرى في منطقة الخليل وذلك بعد ان اتهم اهاليها بالتعاون مع بدو بني عطا وبني عطية (منطقة غزة) وذلك في بيع وشراء المنهوبات والعمل كأدلاء في جبال الخليل . (٢)

ومن الطريف ان نشير هنا الى اجراء اتخذته السلطات العثمانية حول حجز الرهائن البدو . لقد تناول الامراء السماح باجراء عملية استبدال رهائن برهائن آخرين كل سنة وقد ذكر بأن هذا الاجراء اتخذ لاسباب انسانية بعد ان تعرض الرهائن الذين قضوا فترة طويلة في الحجز الى المرض والموت . (٣)

وكان غياب السباهية والاقطاعيين الآخرين فرصة مناسبة للقبائل البدوية لكي تقوم بهجماتها على مراكز الاستيطان والزراعة . ولاشك فالبلاد تفتقر الى القوات الكافية لحمايتها وعلى الرغم من ان السلطات العثمانية كانت تترك قوات مناسبة لاغراض الحماية الا انها تبقى في مركز ضعيف يجعلها عرضة لهجوم البدو . وقد جاء في احدى الوثائق (١٥٨١ م) وصف دقيق لهذه الحالة :

« شكى الاقطاعيون والاهالي في سنجق صفد بأن استمرار غياب السنجق بيكات والسباهية الذين التحقوا بالحملة (على فارس) قد اعطى البدو والدروز الفرصة فاصبحوا في ثورة دائمة وخلال السنوات الثلاث السابقة لم يستطع حائزو

---

(١) انظر الوثيقة ٤٩ وهي فرمان الى سنجق بيك نابلس حرر في رمضان ٩٩٩ هـ — حزيران — تموز ١٥٩١ م Ibid., pp. 96-97.

(٢) انظر الوثيقة المرقمة ٣٨ وهي امر الى قاضي وسنجق بيك القدس مؤرخ في ٢٧ جمادى الآخرة ١٠٠١ هـ — ٣١ آذار ١٥٩٣ م . Ibid., p. 85

(٣) انظر الفرمان الصادر الى سنجق بيك القدس في ١٩ جمادى الاول ٩٨٤ هـ — ١٤ آب ١٥٧٦ م Ibid., p. 98 .

الاقطاعات ان يجمعوا قرشا واحدا كما آلت الزراعة الى الخراب التام ... »(١)

ازاء هذه المعلومات يمكن القول ان القبائل البدوية كانت تمثل مركز من القوى في البلاد وان السياسة العثمانية تجاهها كانت قاصرة وعقيمة ، فالدولة العثمانية لم تدرك التناقض القائم بينها وبين المجتمع القبلي الذى كان بطبيعته ينزع نحو الاستقلال .

وفي الوقت الذى كان ينبغي فيه ان يسعى العثمانيون من اجل توطين القبائل البدوية وجلبها الى الاستقرار والزراعة فان محاولتهم لايجاد حالة من التبعية الاقطاعية على اساس فوقي ادت الى اشتداد شوكة هذه القبائل كما خلقت تناحرات شديدة فيما بين بعضها ضد البعض الآخر جالبة بذلك الدمار والخراب للبلاد .

وعندما بعث الصراع القبلي القديم بين اليمانية والقيسية مجددا في وقت لاحق بعد الاحتلال العثماني لفلسطين (النصف الثاني من القرن السادس عشر) اشترك البدو في هذا الصراع فانحازت قبائل منهم الى القيسية (البيارق الحمر او الحمر) كما انحازت قبائل منهم الى اليمنية (البيارق البيض او البيض) وتشير بعض الوثائق الى ان الآلاى البيك السابق لنابلس المدعو توقلو محمد الذى يعتبر من حزب (البيارق البيض) قد تحالف مع بني ثوبة وان داره اصبحت مركزا من المراكز التي يؤمها البدوليلا وقد قام بمساعدتهم باعمال تخريبية وعدوانية ضد اصحاب (البيارق الحمر) في انحاء مختلفة من نابلس (٢) وفي مقابل ذلك فقد قام اتباع حزب (البيارق الحمر) في قرى كفر ماندة ورمانة وروما وبير البدوية والصفورية في سنجق صفد بالتحالف هم ايضا مع البدو وصاروا يغيرون على

---

(١) انظر ذلك في الفرمان الموجه الى بكلربكي دمشق وقضاة دمشق وصفد وكفر كانا المؤرخ في ٥ ذو العقدة ٩٨٩ هـ — ١ كانون الاول ١٥٨١ م Ibid., p.88

(٢) انظر الوثيقة (٣٩) وهي امر الى بكلربكية دمشق مؤرخة في ١٠ ذو القعدة ٩٥٩ هـ — ٢٨ تشرين الاول ١٥٥٢ م Ibid., pp. 85–86

القرى فيخربون ويدمرون ، كما انهم لم يتوانوا عن تخريب ونهب زروع واموال وماشية القرى الموقوفة في السنجق المذكور . (١)

خامسا – تفاقم الوضع الاقطاعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر :

ان تطور الدور الذى يقوم به الاقطاعيون ادى الى زيادة نفوذهم وهيمنتهم على الارض والفلاحين وعموم المرافق في المنطقة التي يمارسون سلطاتهم فيها ، على ان الامور لم تستقم لهم دائما كما انها لم تكن تشير الى وجهة موافقة لهم على طول الخط ، فلطالما حدثت التناقضات بين الاقطاعيين انفسهم وخاصة عندما تؤدى الامور الى تجاوز اقطاعي على مصالح اقطاعي آخر . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يعود بعضها الى رواسب تاريخية ويمكن الاشارة هنا الى :–

١ – العلاقات بين السلطان باعتباره شخصا اقطاعيا في قمة الهرم الاقطاعي والاقطاعيين الآخرين الذين يمثلون قاعدة الهرم الاقطاعي .

٢ – العلاقات بين الاقطاعيين بعضهم مع بعض .

وخلال القرن السابع عشر شكلت الاحداث البارزة في تاريخ فلسطين الحديث مظهرا مهما للصراع الاقطاعي ، وقد تم توظيف العصبيات الطائفية والعلاقات القبلية والسلطات المحلية العثمانية لتأجيجه . وكان الدافع الرئيس لهذا الصراع هو رغبة هؤلاء الاقطاعيين للتوسع بعضهم على حساب البعض الآخر .

ان كتاب الشيخ احمد بن محمد الخالدى الصفدى المعنون « تاريخ الامير فخر الدين المعني » ، يقدم لنا معلومات مثيرة حول الصراع الاقطاعي في لبنان وفلسطين والذى اشتركت فيه الامارات الاقطاعية في الديار اللبنانية والفلسطينية واشهرها الامارة المعينية في جنوب لبنان وشمال فلسطين (صفد) والامارة الحارثية في قلب فلسطين .

---

(١) انظر الوثيقة رقم (٣٥) وذ وهي امر الى بكلربكي وقاضي دمشق مؤرخة في ٩ ربيع الثاني ٩٨٧ ﻫ – ٥ حزيران ١٥٧٩ م . Ibid., pp. 82–83

ويروى لنا الشيخ الصفدى اسباب الصراع الذى نشب بين الامير فخر الدين المعني والامير احمد بن طراباى الحارثي فيقول ان ذلك راجع الى تأكد ابن معن من ان الامير الحارثي انحاز ضده في مسألة أقطاع سنجق عجلون ولذلك فانه اوعز الى اتباعه بمهاجمة ديار الامير احمد الحارثي في حيفا وجنين :

« وارسل ايضا نصوح بلوكباشي مسك برج قرية حيفا وعين كيوان اغا سوباشي عكا لحرق جميع قرايا الكرمل فاحرقها جميعها لأن كل من نزح من بلاد صفد يروح ينزل فيها ورحل غالب اهالي قرايا ابن طرباى في بلاد صفد ورحل الامير احمد ونزل على حدود بلاد غزة من نهر العوجا » (١)

هذا وقد تابع الامير فخر الدين المعني غريمه الامير الحارثي الى مركز الاخير في جنين فاستولى على المدينة ومنها تابع المسير الى نهر العوجا فادرك فيها اتباع الامير الحارثي وفتك بهم « فكبس بيوت عرب الامير احمد طراباى والامير بشير وكسبوا طرشهم واثاث بيوتهم » (٢)

وفي مقابل ذلك قام اتباع الامير احمد وحلفاءه من عرب السوالمه بمهاجمة عسكر الامير فخر الدين والحاق الهزيمة به (٣) وفي وقت لاحق قامت عرب الامير احمد بن طراباى الحارثي بمهاجمة حقول ومزارع سنجق صفد العائدة الى الامير فخر الدين المعني فنهبوها وخربوها .

« وصارت عرب الامير احمد بن طرباى تغير على بلاد كفر كنا وتأخذ طرشها وغلالها وصيرتها دكا ... » (٤)

واشتركت القوات العثمانية المحلية في الصراع الاقطاعي فساندت بعض الاقطاعيين على حساب البعض الآخر . ولم يستطع السلطان العثماني او ولاة الامر

---

(١) احمد الخالدى الصفدى ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ (حوادث سنة ١٠٣٢ هـ – ١٦٢٢ م) .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٤١ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٢ .

في البلاد ان يضعوا حدا لهذا الصراع بعد ان تعسر عليهم ان يجبروا وحداتهم لكي تكون محايدة بين اطرافه (١) . وكان الامر الآخر الاكثر وبالا هو قيام ولاة الامر لما جبلت عليه نفوسهم من جشع وفساد بالتدخل لمصلحة هذا او ذلك لقاء مبالغ معلومة :

« وفي هذا الشهر (ربيع الاول ١٠٣٣ هـ) ورد الخبر من عند الامير مدلج ومن غزة ان مراد باشا مسك الاميرحسين بن فياض وسبب مسكه اياه ان مراد باشا لما كان اغا تركمان البكدلية صارت بينه وبين الامير مدلج الحياري صداقة كلية فلما ترقى الى ان صار بكلر بكي حلب ارسله الامير مدلج وشرط له قتل حسين بن فياض ثلاثين الف غرش ... فلما قبض المال في الحال قتل الامير حسين بن فياض وكان قد قبض عليه بالخدعة » (٢)

واما نتائج هذه الاوضاع فقد كانت وخيمة لانها ادت الى تخريب المزارع والحقول والحاق افدح الاضرار بالمناطق العامرة من البلاد وكانت اكثر جهات فلسطين تأثرا بهذا الصراع هي ساحل عكا وعموم سنجق صفد . ويصف الخالدى الصفدى حال هذه البلاد فيقول : « فلما بلغ الامير علي (ابن الامير فخر الدين) ما صار في بلاد ساحل عكا وغيرها من البلدان من القتل والنهب والخربان ماعاد يتملك عقله من الغيظ وصعب عليه الذى صار في سنجقه .... (٣)

وقد زار فلسطين خلال القرن الثامن عشر الرحالة فولني فلاحظ معاناة الفلاحين من تعديات البدو وجبايتهم « للخوة » وهي الاتاوة التي فرضها البدو عليهم (٤) واشار الى مسألة فقدان الاستقرار واضطراب الحالة فقال :

(١) جب وباوون ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠١ . انظر ايضا هامش رقم ٤ و ٥ ، ص ص ١٠١ — ١٠٢ . انظر ايضا : احمد الخالدى ، المصدر السابق .

(٢) احمد الخالدى الصفدى ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

(٤) حول هذه الضريبة انظر : عبد العزنز محمد عوض ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

« كان الفلاحون بين الحين والحين يقومون بالغارات بعضهم على البعض الآخر فيدمرون اشجار الكروم ويتبادلون خطف الاغنام والماعز والجمال » . (١)

واصبح لبعض الاقطاعيين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر سلطة ونفوذا عظيمين دنا موكزهم خلالها من مركز السلطان العثماني نفسه وذلك بحكم المهام التي اوكلت اليهم في ظل النظام الاقطاعي . (٢) فالامير فخر الدين الثاني (١٥٩٠ – ١٦٣٥) التي وقعت انحاء واسعة من فلسطين تحت هيمنته (بلاد صفد والانحاء المجاورة لها) استطاع ان يمارس نفوذا عظيما جاوز كل الحدود . ويصف لنا مؤرخ سيرته الشيخ الصفدى جانبا من هذا النفوذ فيقول : « وفي عكا اجتمع هو واخوه الامير يونس وكذلك جميع مشايخ بلاد صفد وبشارة والشقيف وبلاد صيدا حضروا الى عكا وقبلوا اياديه وتوجه الامير فخر الدين من عكا الى صور ... ثم توجهوا الى مدينة صيدا . . وصار لجميع الناس والعالم الحظ الوافر وكان يوم دخوله الى صيدا يوما مشهودا . . وجاء الامير علي بن الشهاب وولداه الامير محمد والامير قاسم سلموا على حضرة الامير فخر الدين وكذلك الامير احمد ابن الحرفوش (امير بعلبك) الذى كان في مشغراجاء الى مدينة صيدا بتقدمة من الخيل والامير احمد ابن الشهاب ارسل ابنه الامير سليمان بهدية الخيل والامير احمد ابن طرباى (سنجق بيك لجون) ارسل كتخداه بتقدمة الخيل ايضا الذى ترتضيها الغواة والامير احمد ابن قانصوة حاكم بلاد عجلون ارسل من جماعته سلطان كتخدا بهدية الخيل . . . ثم اقام الامير فخر

---

(١) Volny , Op. Cit., p. 197.

(٢) وطبقا للتقاليد المتبعة كان الامير المعني واتباعه يشتركون في الحملات العسكرية التي تعدها الدولة العثمانية انظر فرمان رقم ٧ Ottoman Documents p. 54 وقارن لاجل متابعة موضوع الصراع الاقطاعي ونفوذ الامير المعني وغيره من الامراء الاقطاعيين كتاب اخبار الاعيان في جبل لبنان للشيخ طنوس الشدياق ، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني ، ط ٢ ، بيروت ١٩٧٠ ، جزءان .

(٣) الشيخ احمد الخالدى الصفدى ، المصدر السابق ، ص ص ٦٩ – ٧٢ ، ٢٤٤ .

الدين في مدينة صيدا الى اواسط شهر ذى الحجة الحرام ختام عام سبعة وعشرين والف (١٦١٧ – ١٦١٨) فشرع احمد اغا قبوجي باشا الوزير يجد في الطلب ويلح في قبض تكملة مال ارسالية ثلاث سنوات وقصد التوجة الى استانه فسأل الامير فخر الدين ولده الامير علي هل لك على البلاد مال فذكر ان له على البلاد صفد القسط الثاني المعتاد في زمن الزيت وهذا اوان اخذه فتوجه الامير فخر الدين بنفسه الى عكا وفرق القصاد على ساير البلاد لجمع المال المذكور . . . وكذلك طاح من ساحل عكا الشيخ احمد قريطم الى عند الامير احمد ابن طرباى فارسل الامير فخر الدين ضبط رزقه وهدم حارته بقرية كفر ياسيف . . وتوجه الامير فخر الدين من عكا الى قرية حطين وارسل الى الدحاملة ايروحوا الى عنده بحجة انهم يتصيدون في ارض المنية وطبرية فتوجة من طبريا ليلا ومعه اربعمائة نفس خيل وازلام من السكمانية (حملة الصقور) وقطع على القحوانية وكبس قرية افيق من غير ان يعلم احد من اهلها وحكم على جميع رجالها ونسائها وطرشها وقتل من النزاح الذين كانوا عندهم في بلاد صفد نحو خمس عشر رجلا وهدم جميع عروشها وصحب معه جميع حريم النزاح من بلاد صفد رهينة . . . الخ » (١)

ان تفاقم نفوذ الامير فخر الدين المعني دفعه الى التطاول على سيده الرابض على قمة الهرم الاقطاعي ، فحكم ذلك على مصيره وافل نجمه بعد ان اطلق السلطان العنان لاتباعه الاقطاعيين الآخرين لمحاصرة فخر الدين واجباره على ترك البلاد

« ومن حضرة الامير فخر الدين صار له شأن عظيم وحكم ارزاق وسحوت من ابن سيفا وابن الحرفوش وغيرهم شيء لم يعلم فيه الا الله فقوت نفسه وكانت قوية من قبل ذلك وراودته نفسه على السلطنة ويقول السلطنة نقل تخم (وكلما)

(١) الشيخ احمد الخالدى الصفدى ، المصدر السابق ، ص ص ٦٩ – ٧٢ .

حكمنا بلاد نتقوى في رجالها واموالها (وننقل) الى غيرها واعتمد على ذلك وصار يعمر في بيروت حارة للوحوش تقليد للسلطنة . « دام على حكم (القوة) وترتيب السلطنة الى سنة ثلاث واربعين والف (١٦٣٣ - ١٦٣٤) وبعد ذلك آن الاوان وانتهي الزمان فسبحان من يغير ولا يتغير . . . الخ » (١)

ومن ناحية اخرى فان استعراض تاريخ امارة الشيخ ظاهر الاقطاعية خلال القرن الثامن عشر يمكن اعتباره مثالا جديرا بالملاحظة لأنه عبر عن نموذج للصراع الاقطاعي المتعدد الجبهات والذى انتهى باصطدامه - الشيخ ظاهر - مع السلطان وذلك عندما تجاوز الشيخ ظاهر - بسبب امكانيات امارته الاقطاعية - الحدود المسموح بها وهي الحدود التي يرسمها السلطان العثماني باعتباره سيد الجميع .

ويصف الامير حيدر الشهابي بزوغ نجم الشيخ ظاهر العمر فيقول « هذا الرجل اصله من بر المدينه المذكورة (عكا) وهو من ذوى البيوت المشهورة فانتدبته الاعصار وساعدته الاقدار وضاء كوكب سعده واشرق شمس مجده الى ان صار حاكما على مدينة عكا واقطاعها . ونايبا (نائبا) من تحت يد والي صيدا وقد ذكرنا في هذا التاريخ (الغرر الحسان) ان في ايام بيت معن (الامارة المعنية) قد كانت تلك البلدان تحت يده الى ان انقضت مدتهم وامر الله في انصرام دولتهم وتخلف بعدهم الامير بشير الشهابي . فولى الشيخ عمر على تلك البلدان الى ان آن الاوان ومات الامير بشير بقى الشيخ عمر حاكما وتزوج جملة نساءواتاه منهن اولاد ذكور ، وطلع بهم ذكراً مشهور في الشجاعة والقوة والبراعة . . . » (٢)

---

(١) الشيخ احمد الخالدى الصفدى ، ملحق ب ، ص ٢٤٤ .

(٢) الامير حيدر الشهابي ، كتاب الغرر الحسان في اخبار ابناء الزمان ، عني بضبطه ونشره وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه أسد رستم وفؤاد البستاني ، بيروت ١٩٦٩ القسم الاول ، لبنان والاقطار المجاورة في القرن الثامن عشر ، ص ٧٨ .

لقد اقتصر حكم الشيخ ظاهر العمر اول الامر على مدينة صفد الحصينة الواقعة وسط الجبال الى الشمال الغربي من طبرية . وفي عام ١٧٣٧ كان يعد العدة ويعمل على تحصين مدينة طبرية التي ضمها الى امارته وذلك في سبيل مواجهة والي دمشق ، وفي عام ١٧٥٠ بنى سور عكا الجديد وكان قد ضم المدينة الى امارته فاصبحت هذه المدينة حصنه الحصين وملاذه عند المحن وقد قال فيها الشاعر : (١)

سور منيع عاصم عكا فما تغتال اذ قد عيد منه الداثر
من ظاهر العمر الذى اشتهرت له بين البرية انعم ومآثر
تمت محاسنه فيرنو ناظر في حسن مبناه ويخسو ناظر
لما بناه الشيخ ظاهر عنوة اعناه تاريخا بناه ظاهر

وعمد ظاهر العمر الى تعزيز مركزه عن طريق اقامة التحالفات مع القبائل العربية وتكليف ابنائه بادارة اجزاء من امارته الاقطاعية . ومن ناحية اخرى فانه فسح المجال للتجار الاوربيين كي يفتحوا وكالات تجارية في عكا كما انه شارك البدو العرب والقراصنة المالطيين مسروقاتهم جامعا بذلك اموالا طائلة . (٢)

امتنع الشيخ ظاهر العمر عن تأدية الضرائب « الميرى » الى الولاة العثمانيين وخاض بسبب ذلك معارك طاحنة فكان ذلك تعبيرا آخر عن نمو سلطته وتصاعد نفوذه ، كما انه احرز انتصارات عديدة على القوات العثمانية . (٣)

---

(١) نسبت الى قائلها الخورى نقولا الصايغ . انظر لا جل ذلك ، الا مير حيدر احمد الشهابي المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٢) حبيب السيوفي ، المصدر السابق ، ص ص ٦٥ ، ٦٨ ، ٧١ — ٧٢ .

(٣) الشيخ احمد البديرى الحلاق ، حوادث دمشق اليومية ١١٥٤ — ١١٧٥ هـ — ١٧٤١ — ١٧٦٢ م نقحها الشيخ محمد سعيد القاسمي ، تحقيق : احمد عزت عبد الكريم ، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ص ٢١ — ٢٣ . حبيب السيوفي ، المصدر السابق ، ص ص ٧٣ — ٧٤ .

ويقول الامير حيدر الشهابي انه في سنة ١١٨٣ هـ - ١٧٦٩ - ١٧٧٠ م « تظاهرت امور الشيخ ظاهر العمر » بتحالفه مع علي بيك والي مصر الاقطاعي حيث اجتمعا على عصيان السلطان ومهاجمة والي الشام عثمان باشا الصادق . (١)

« ولما وصلوا الى غزة (عسكر الوالي علي بيك) كان في ذلك الوقت عثمان باشا في اراضي القدس لاجل جمع الاموال الميرية فبلغه خبرهم فأرسل يسألهم عن سبب قدومهم فما ردوا عليه جواب ولما رجع الرسول من غير جواب ، وقع في قلب عثمان باشا الارتياب ،انتقل في الحال الى الجبال ، ثم رجع الى الشام وسارت اولاد الشيخ ظاهر العمروقابلوا السناجق (بيكات) في اراضي يافا وحضروا بهم الى عكا فالتقاهم الشيخ ظاهر العمر بكل اكرام . . » (٢)

وفي سنة ١١٨٤ هـ - ١٧٧٠ - ١٧٧١ م سارت عساكر علي بيك بقيادة محمد بيك ابو الذهب الى الشام وقد سارت معها عساكر ظاهر العمر ووصلت دمشق الشام حيث لحقت الهزيمة بعثمان باشا الصادق وفر الى حمص (٣) ،على ان محمد بيك ابو الذهب لم يلبث طويلا في الشام وعاد الى مصر ثانية . اما عثمان باشا فانه عاد الى الشام وصار يستعد لقتال ظاهر العمر حيث اعتبره مسؤولا عن مجريات الاحداث التي شهدتها البلاد

« ثم خرج (عثمان باشا) في العساكر الكثيرة والجنود الغزيرة الى ارض الحولي لمحاربة الشيخ ظاهر العمر وبني مثوال الذين كانوا هم السبب لتلك الاحوال . فجمع الشيخ ظاهرالفداوية والابطال من رجال بلاده وبني مثوال وكبسوا علىعساكر الشام تحت غسق الظلام فابلوهم بالويل والنقم وكسرهم كسرة مهولة وغرقوا اكثرهم في بحيرة الحولة وهرب عثمان باشا بنفر قليل من رجاله . . (٤)

---

(١) الامير حيدر الشهابي ، المصدر السابق ، ص ص ٧٨ ، ٧٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٩ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ص ٨٢ - ٨٣ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٨٩ .

وقد تعززت العلاقات بين الشيخ ظاهر العمر وعلي بيك (والي)مصر بعد انتصار الاول على عثمان باشا وزار علي بيك عكا . ويقال انهما بعثا برسالة الى حكومة روسيا القيصرية يحرضانها فيها على حرب الدولة العثمانية ويطلبان منها مساندة اسطولها (١) . هذا وقد وصلت بالفعل سفن روسية ورست في عكا . وقد طلب الشيخ ظاهر العمر من قائدها مساندة حليفه الامير يوسف الشهابي ضد متسلم بيروت احمد بيك الجزار فقامت بضرب المدينة بنار حامية اضطر بعدها احمد بيك الجزار الى مكاتبة الشيخ ظاهر العمر والتماس الامان منه والوساطة بينه وبين الامير يوسف الشهابي فكان له ما اراد . (٢)

وهكذا اصبح الشيخ ظاهر العمر سيد فلسطين بلا منازع (٣) وقد دان له الامراء وخطب وده الحكام . ويذكر بأن والي الشام الجديد (عثمان باشا المصرى (ارسل الى الباب العالي كتابا يطلب فيه الصفح عن ظاهر العمر وان ينعم عليه بايالة صيدا على اساس « المالكانة » حيث يقوم الشيخ ظاهر العمر بدفع (١٠٠) كيس نقدا عوضا عن البقايا التي مازالت في ذمة ايالة صيدا و (٤٥٠) كيس في كل عام عوضا عن حصة الدولة في « الميرى » وان يقوم بتأدية خدمة الجردة كالمعتاد . (٤)

وقد وافقت الدولة العثمانية على الصفح عن الشيخ ظاهر العمر واصدر الباب العالي فرمانا خاصا جاء فيه الكثير من الامور الطريفة :

« قدوة الاماجد والاعيان الشيخ ظاهر العمر زيد قدره نعرفك بعد وصول امر همايوننا هذا يكون معلومك بانك من قديم الزمانمن المتنعمين بنعيم الدولة

---

(١) المصدر نفسه ، ص ص ٨٩ — ٩١ .

(٢) انظر احداث سنة ١١٨٦ هـ —١٧٧٢—١٧٧٣م في المصدر نفسه،ص ص ٩٨ — ٩٩ .

(٣) يقول الامير حيدر الشهابي ان حكمه كان على عكا وصيدا وحيفا ويافا والرملة وجبل نابلس وبلاد اربد وبلاد صفد كانت بيد ولده الشيخ علي وكان جميع بني مثوال تحت امره ، المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .

العليه ، ومحقق صدق عبود يتك ببرهان الخدامات الصادقة وكنت صاحب الشهرة والشان بصدق النية وخلوص الطوية يشار اليك بالبنان وكنت تؤدى الاموال الميرية قبل كل انسان وقط ما عرجت عن صدق الخدامة ، وطرق الاستقامة الا منذ ازمنة قريبة لحدوث بعض اسباب وبحب البشرة لاجل حفظ النفس اظهرت خمس سنوات التردد والوحشة ولكن في هذا الوقت وصل الى سدتنا الملوكية عرض حالك بواسطة دستور مكرم مشيد مفخم بنظام العالم ، ناظم منظم الامم ، المدبر الجمهور بالفكر الثاقب ومتمم‌مهمات الاناب بالرأى الصايب ، ممهد بنيان الدولة والاقبال مشيد اركان السعادة والاجلال ، مرتب مراتب الاكرام مكمل ناموس السلطنة العظام ، المتحوف بعواطف الملك العلام الصدر الاعظم قوى الهمم ، دام الله اجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره واقباله ، وكان مفهوم عرض حالك لسدتنا الملوكية بانك اذا حصلت على العفو عما جرى منك من الحركات الغير مستحسنة صرت منظور بنظر الرحمة ، وملحوظ بعين الشفقة فتضع قلادة الطاعة في رقبة العبودية ، فبناء على شوايع اطاعتك وثبوت عبوديتك (واتباعا) لقوله تعالى (فمن عفا واصلح فأجره على الله) واقتداء للحديث النبوى فمن اقال نادما اقاله الله يوم القيامة ، وحبذا هذا كونه من الشيم السلطانية والسجايا الملوكية بشرط ان تسلك من بعد الآن سلوك الطاعة والعبودية ولاتنحرف عن منهج الاستقامة المرضية ولو باقل الامور واصغرها ولا تصرف وجهك عن تنظيم قطر الرعية وتحصيل الاموال الميرية سابقا ولاحقا ، ومن كل الوجوه اصرف سعيك في تحصيل رضا ، الكاين عنه النمو والسعادة . فعلى هذه الشروط المذكورة اجرينا قلم مضى ما مضى عن صفايح ذنوبك الى يومنا هذا كل شيء صدر منك ومن ارفاقك ومن توابعك ولواحقك وعشايرك ، فصاروا مشمولين بالعفو السلطاني فاشكروا نعمة الله ان كنتم اياه تعبدون . واعدوا هذه الرحمه السلطانية من النعم العظيمة وقدمو شكرا الى يوم القيامة . وان دمت على طاعة الاحكام الجليلة السلطانية قائما بالخدمة المرضية ، مظهرا حسن الصداقة والطوية ، فلا تشاهد من

طرفنا السلطاني الا اللطف والعناية ، وكن امين البال مطمان الاحوال . وهما يوننا هذا اربطه على عضدك الايمن والاظهار بانعطافنا نحوك ارسلنا هذا الخط الهمايوني صحبة افتخار الاماجد الكرام قبو جيلار كتخواسينا احمد هاشم دام مجده ، وليكن معلوما عند الجميع ان سلطنتنا المخلدة البنيان المشيدة الاركان قايمة على اساس الرحمة فان صدر بحسب البشرية اجراء الذنوب من البيوت العتق واتبعوه بالتوبة والاثابة وتعلقوا باذيال المغفرة ، فالعفو عنهم من خصايص جدادنا الكرام ، ونحن اقتداء بهم قد عفونا عن ذنوبك لكبر سنك وشيخوختك وشفقة منا على الرعايا والبرايا . فعليك راى الله وامانه وراى الرسول ورايىنا السعيد فاحفظ همايوننا هذا قرط جوهر في عنقك واعتمد على علاماتنا السلطانية والحذر ثم الحذر من الخلاف » حرر في ذي القعدة سنة ١١٨٨هـ

على أن ألامور لم تستقم للشيخ ظاهر العمر . فالصراع ألاقطاعي الطويل كن كفيلا بتصفية امارته . والدولة العثمنية انما أصدرت فرمانها ألمذكور تحت ظروف الامر الواقع وبعكسه فقد كانت تحدوها رغبة قوية لتصفية امارة الشيخ ظاهر العمر ، وقد واتتها الفرصة عندما ارسل (والي) مصر محمد بيك ابو الذهب (٢) الى الباب العالي يستأذنه في اجتياح فلسطين للقضاء على الشيخ ظاهر المتمرد سابقا ولاحقا والمتطاول على مقام السلطنة والمتجاسر على خطب ود « اعداء الدين والدولة حكام روسيا » .

لقد عانت فلسطين كثيرا من الصراع الاقطاعي الذى اججته حملات الشيخ ظاهر العمر وتطلعاته لفرض هيمنته على انحاء فلسطين . ومعلوم ان حملات

---

(١) الامير حيدر الشهابي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٧ – ١٠٨ .

(٢) كان ممتعضا من احتضان الشيخ ظاهر لعلي الكبير والى مصر سابقا ومنافس ابو الذهب حينذاك .

ظاهر لم تقتصر على الاقطاعيين المنافسين له ، بل انه قام في مناسبات عديدة بتأديب العصاة من ابناءه . (١)

لقد مكنت الهيمنة الاقطاعية الشيخ ظاهر العمر من جمع ثروة طائلة . وكشفت معلومات ادلى بها بعض اعوان الشيخ ظاهر بعد مصرعه النقاب عن كنوز عظيمة كان الشيخ ظاهر قد اخفاها عند تاجرين فرنسيين في فلسطين ، وذكر ان تلك الكنوز اشتملت على صناديق عديدة ملاىء ذهبا وجواهر ولالىء وماسا واحجار كريمة اخرى وكذلك على خنجر علي بيك (والي مصر) الذى قيل بأن قيمة قبضته المرصعة تساوى ثمانين الف قرش . (٢) ولم يتوان اعوان الشيخ ظاهر عن استثمار سلطة سيدهم لمصالحهم الخاصة .

« من العرب لايعرف انك (٣) قضيت ١٤ سنة وانت تجمع المال ؟ ومن لايعرف انك احتبست التجارة واحتكرت بيع الاراضي وضننت على الجنود رواتبهم ، وجردت البلاد الواقعة حول غزة من الزراعة . . وتركت يافا بلا ميرة ولا ذخيرة » (٤)

وعلى اية حال فان نهاية هذه الامارة لم يكن يعني زوال التعسف الاقطاعي من فلسطين ، فقد عادت البلاد ثانية للحكم العثماني المباشر مع كل مايعنيه ذلك من تسلط وتحكم الولاة العثمانيين . (٥)

---

(١) أنظر ما ينقله حبيب السيوفي ، المصدر السابق ، صص ٧٣ — ٧٤ .

(٢) حبيب السيوفي ، المصدر السابق ، ص٨٩ .

(٣) المقصود به ابراهيم بك الصباغ وهو كخية الشيخ ظاهر ومدير ماليته . اما قائل الكلام فهو أحمد اغا الدنكزلي أحد أعوان الشيخ ظاهر العمر وقد تركه وأنضم الى معسكر حسن باشا الجزائري قائد الاسطول العثماني الذي تولي مهمة القضاء على الشيخ ظاهر العمر بعد وفاة محمد بيك أبو الذهب .

(٤) حبيب السيوفي ، المصدر السابق ، ص٨٦ . وأنظر أيضا : عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابق ، ص١٨٣ .

(٥) تعقب هذه التطورات بصورة من الايجاز والوضوح عند :
P.M. Holt, "Egypt and the Fertile Crescent 1516–1922 A Political History" Longmans Green and Com. LTD, London 1966, pp. 124–129.

الفصل الثالث

تطور الاوضاع الاقطاعية في فلسطين

خلال القرن التاسع عشر

الاوضاع الاقطاعية

اولا ــ فلسطين عشية احتلال ابراهيم باشا لبلاد الشام :

ظل النظام الاقطاعي سائدا في البلاد العثمانية حتى القرن التاسع عشر رغم تداعيه وانهيار مؤسساته . وقد اشار احسان النمر الى الصورة العامة للاقطاع التقليدى في فلسطين بشكليه الرئيسين : الاقطاع الضريبي واقطاع القادة والمقربين الى السلطات العثمانية حيث انيط بالوالي منح الاقطاع واتخاذ الاجراءات لجباية الضرائب . (١) على انه بسبب التغييرات المستمرة للولاة ونوابهم في بلاد الشام فقد استمرت حالة القلقوالفوضى في البلاد(٢)انهذه الحالة تجعل من مسألة « الاستقرار العظيم » التي قيل ان الفضل فيها يعود الى النظام الاقطاعي في فلسطين مسألة غير دقيقة ، وقد لاحظ نبيل ايوب بدران عدم دقة ذلك مشيرا الى الخصومات القائمة بين الاقطاعيين والى الدلالات التي تعكسها مسألة وجود السجون عند الوجهاء الاقطاعيين . (٣) امابولياك فقد اشار الى انتظام الاقطاعيين في احزاب وراثية كالقيسيين واليمنيين كما اشار ايضا الى ان الفوضىتطلبت حملة عسكرية من اجل استيفاء ضريبة الميرى السنوية . (٤)

ومن ناحية اخرى فقد تقدم نظام الالتزام على حساب النظم الاخرى التي كانت سائدة في فلسطين وباقي انحاء البلاد في الشام خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . اذ تم الاستغناء عن الخدمات الحربية للسباهية واتبعت اساليب الالتزام المعهودة في اراضيهم . اما الاقطاعات العسكرية السابقة (التيمارات) فقد انحلت وهو ما تؤكده بعض الوثائق ، واضافة لما يذكره بولياك عن هذه

---

(١) أحسان النمر ، تاريخ نابلس والبلقاء ، نابلس ١٩٦١ ، ج ٢ ، ص.١٨٤ وما يليها .

(٢) بولياك المصدر السابق ، ص١٧١ .

(٣) نبيل أيوب بدران ، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٩ ، ج ١ عهد الانتداب ، ص٢٧ .

(٤) بولياك ، المصدر السابق ، ص١٧١ .

الاقطاعات (١)، يستفاد من كتاب عبد الله باشا (والي صيدا ومتصرف لواء غزة ويافا والقدس ونابلس وجنين) الى متسلم القدس الشيخ سعيد المصطفى المؤرخ ١٧ ربيع الاول ١٢٤٧ هـ – ١٨٣١ – ١٨٣٢ م ما يأتي

« ورد لنا فرمان جليل الشأن سلطاني يشير منطوقه السامي المنيف بأن من الزعماء وارباب التيمارات انحل جانب منهم حل الهي ومنهم من ليس هو كفؤا فمن الجملة انحل جانب تيمارات في سنجق القدس الشريف يبلغ اثنين وثمانين تيمارا فهي من حين حلها ترتبت ترتيب شريف ملوكي ان يكون محصولها لجانب الخزينة العامرة الملوكية لانها تخصصت لمصارف العساكر المنصورة المحمدية . . . » (٢)

ويستطرد عبد الله باشا في كتابه فيأمر بضرورة تحصيل محصولات التيمارات المشار اليها للسنتين السابقتين ١٢٤٥ و ١٢٤٦ هـ وفقا للمعلومات الواردة في السجل الخاص المرسل مع كتاب الباشا . (٣) ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر اصبحت مناصب الولايات الرئيسة في بلاد الشام مظهرا لنظام الالتزام ذاته ، لقد دفع هذا الاجراء بنظام الالتزام ليصل الى اوج تطوره حيث سخرت مؤسسات الدولة لخدمته وخاصة جهازها العسكرى والسياسي الذى كان الباشا اعلى سلطة فيهما . يقول عبد العزيز عوض :

---

(١) يقول بولياك ، المصدر السابق ، ص١٥٢ : أن المعسكرات العثمانية في سورية وفلسطين تحولت تدريجيا الى اماكن تعاونية يأوي اليها الجنود المتقاعدون بشكل تيمارات وكانت هذه الاراضي تدفع للمقطعي ضريبة أخف من الميري العامة « أنظر أيضا تأكيداته حول تطور الاقطاعات العسكرية في سورية وفلسطين الى « نظام التزام » أو مقاطعة وذلك في صص ١٢٤ – ١٢٥ ، ١٣٤ – ١٣٧ ، ١٤٢ – ١٤٤ وقارن مع مايذكره أسد رستم : بشيربين السلطان والعزيز ١٨٠٤ – ١٨٤١م ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ١٩٦٦، ط٢ ، القسم (١) .

(٢) أسد رستم ، الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي ، المجلد الاول ، الاوراق السنوية لسنة ١٢٤٧ هـ ، بيروت ١٩٣٠ ، صص٣٦ – ٣٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٧ .

« وكان هؤلاء الباشوات يحرزون مناصبهم « باشويات الشام وطرابلس وصيدا وحلب بالالتزام اى انهم كانوا يتعهدون لخزينة الدولة بمال معين . . وللباشا لقاء هذا الالتزام الحق في جباية الاموال الاميرية من باشويته اما باستيفائها مباشرة واما بتلزيم المقاطعات لاصحابها من الامراءالمحليين (الاقطاعيين) » (١) وبين ايدينا كتاب للوالي عبد الله باشا يطلب فيه من شيخ نابلس « الحصول على المطاليب المطلوبة للخزينة . . وايرادها تماما . . » (٢)

ويذكر اسد رستم بأنه في مستهل القرن التاسع عشر كانت تلك الباشويات المذكورة اعلاه مقسمة الى سناجق والسناجق الى متسلميات في الغالب. وكان على رأس كل ايالة وال يعينه السلطان لسنة واحدة تبدأ في اول آذار شرقي (٣) وهو الوقت الذى يصادف فيه صدور التوجيهات ، ويحق للوالي ان يسعى لتجديد ولايته سنة او اكثر ويرأس السنجق بيك من البكوات كما ينوب عن الوالي في كل مدينة متسلم (٤) . ونسب الى ابراهيم العورة في كتابه تاريخ سليمان باشا انه في عهد سليمان باشا والي ايالة صيدا وايالة طرابلس سنة ١٨١١ صدرت الاوامر بشأن المتسلمين ونوابهم ومساعديهم ـ الكتاب والصيارفة ـ :

« فجعل احمد عبد العال وكيلا في ساحل عكا ونهر المفشوخ وسليم اغا ابو سيف متسلما على الناصرة وعمر العدوى وكيلا عنه على قراها . اما مزارع الناصرة فانها كانت بالتزام الخواجة انطون كتفاكو قنصل النمسه في عكا وكان ساحل حيفا وعتليت بالتزام الشيخ مسعود الماضي وجعل الوالي محمد اغا ابو نبوت

---

(١) عبد العزيز عوض ، المصدر السابق ، صص ١٨٢ – ١٨٣ . يوسف الحكيم ، سورية والعهد العثماني ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٦ ، ص١٦ .

(٢) كتاب تولية الشيخ محمد القاسم على متسلمية نابلس المؤرخ في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣١ – ١٨٣٢م . عند : أسد رستم ، المصدر السابق ، ج ١ ، صص ٤٦ – ٤٧ .

(٣) حسب التقويم الرومي .

(٤) أسد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز ، ص١٨ .

حاكما على غزة ويافا والرملة واللد فاقام في يافا وعين وكلاء عنه في سائر انحاء منطقته » (١)

وقد قضت الظروف في المناطق القبلية ان يعتمد على شيوخها او امرائها المحليين في تولي المناصب الرئيسة في الوحدات الادارية التي تقع مناطقهم ضمن حدودها وقد منح هؤلاء الشيوخ والامراء رتبا عسكرية من درجة البكوات وذلك ليكون باستطاعتهم اداء وظيفتهم على اكمل وجه . وينطبق هذا الامر على تقلد شيوخ آل طوقان في نابلس مناصب ورتبامنهذا القبيل(٢) ، وكذلك الامر يقال ايضا عن تولي آل ابي الغوش مهام جباية الخوة على الطريق المؤدى من يافا الى القدس (٣) .

ومن ناحية اخرى فقد لوحظ خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر ايضا بأن الباشوات كانوا يقومون بمنح الالتزامات الى بعض الاجانب المقربين في بلاد الشام . وبالوسع الاشارة هنا الى الالتزام الممنوح لكتفاكو M. Catafago الذى منحته السلطات العثمانية التزام (١٢) قرية بجوار الناصرة في فلسطين ببدل نقدى يزيد عن (٣٠٠٠) باون انكليزى . وقد استطاع هؤلاء الملتزمون تحقيق ارباح طائلة عن طريق فرض ضرائب ثقيلة على القرى التي التزموا ايراداتها وقد اضطر الكثير من سكان قرى شمال فلسطين وجنوب لبنان الى هجرة قراهم تلك بسبب ظروف القهر والاستغلال التي مورست ضدهم . (٤)

على ان اهم ما يميز هذه الفترة من تاريخ سورية وفلسطين هو ظهور بوادر الرفض لسياسة السلطات العثمانية التعسفية وضغوطها لابتزاز الاموال . فهذا عبد

---

(١) المصدر نفسه ، صص ١٩ — ٢٠ عن ابراهيم العورة ، تاريخ سليمان باشا ، صص ١٥٨ — ١٦٤ .

(٢) مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق ، صص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٣) أسد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز ، ص ٩٨ .

(٤) J. L. Burckhardt, "Travels in Syria and the Holy Land," London 1822, p. 341.

الله باشا والي عكا يكتب الى محمد علي باشا عام ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ – ١٨٢١ م وهو يتبرم من اساليب الدولة وطلباتها التي لاتنتهي . ويقول بأن الدولة تحدد كمية الاموال الواجب دفعها وتوقع امضاءه على الاوراق بيضاء ويضيف ايضا « بانه دفع ضمايم سنة ١٢٣٥ هـ / ١٨١٩ – ١٨٢٠ م واموال الميرى غير انه بدخول سنة ١٢٣٦ هـ ، وقبل حلول ميعاد الطلب داركونا بالمباشرين والاستعجالات بطلب بدل المخالفات واموال الميرى وسائر المطاليب . وحصلنا مضايقة من جراء ذلك بسبب المحل الذى صادف البلاد من قبل الجراد في السنتين المذكورات وتعطل المواسم وانكسر اغلب مال الميرى في البلاد (١) » (كذا) .

ويستعرض الوالي مطاليب الدولة فيقول بانه كلف بجمع المال من اهالي نابلس الاشداء لمصلحة والي دمشق درويش باشا ، وطلب منه ايضا اعانة بمقدار ستة آلاف كيس يقوم بدفعها في غضون مدة قصيرة . (٢)

وتكتسب ملاحظات هذا الوالي اهمية فائقة للسببين التاليين :

١ – انه كان يبث شكواه ومتاعبه مع السلطات العثمانية الى محمد علي باشا الذى يتخذ استقلاله في ولاية مصر مغزى خاصا .

٢ – ان عبد الله باشا يشير الى نسبه العربي ومن آل الرسول سادات قريش (؟) حيث بذل آباءوه واجداده جهودا كبيرة في عمران البلاد :

« مفهوم حال هذه البلاد بالازمنة السالفه انها كانت اراضي مقفرة ومالها جزئي وكانت مضغة لكل متطاول ووزراء الدولة ما كانوا ينتفعوا (كذا) منها بادنى دمن ، الى ان ملكها المرحوم جزار احمد باشا فاشادها ورغب في عمارها واستجلب اليها الفلاحين والسكان من كل قطر ومكان ، وبنى قلعة محروسة عكا

---

(١) تقرير عبد الله باشا والي عكا الى محمد علي باشا ، منشور ضمن وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ – ١٩٢٠ جمعها وعلق عليها عبد العزيز سليمان نوار ، دار الاحد بيروت ١٩٧٤ ، ص‌ص ٢٤١ – ٢٤٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص‌ص ٢٤٣ – ٢٤٦ ، والكيس الوارد اعلاه يساوي (٥٠٠) غـرش عثمانـي .

من كده وبدنه وعمر بقية القلاع المنسوبة لهذه الايالة ولم تسعفه الدولة العلية بالمساعدة » (١) (كذا)

واذا كان ظاهر الكتاب ان المراد منه هو وساطة محمد علي باشا لمصلحة عبد الله باشا عند اولي الامر في الاستانة فان التفاصيل الاخرى الواردة فيه تعبر في الواقع عن التطلعات المشتركة لكل من عبد الله باشا ومحمد علي باشا وهي تطلعات يمكن للمتتبع ان يرى فيها توافقا مرحليا في المصالح الاقطاعية واذكاءا للنزعات الاستقلالية . (٢)

ايا كانت الظروف التي دفعت محمد علي باشا لارسال حملته لضم بلاد الشام فان من غير المنطقي القول بأن مجمل العملية جاءت بناء على الاسباب التي يتردد ذكرها في المصادر المختلفة (٣) ان سياق الحوادث الذى ادى الى خلق كيان محمد علي باشا في مصر والتطورات التي المحنا الى جانب منها في بلاد الشام حتمت على محمد علي باشا اتمام المبادرة التي قام بها في مطلع الثلاثينات من القرن التاسع عشر باعتبارها مظهرا مهما للتناقضات الاقطاعية وقضية موافقة للتطور العام في المشرق العربي .

---

(١) تقرير عبد الله باشا ، المصدر السابق ، ص ٣٤٩ .

(٢) أنظر : كتاب محمد نجيب أفندي الى محمد علي باشا المؤرخ في ١٣ شوال ١٢٣٧هـ . أسد رستم ، المحفوظات الملكية المصرية ، بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير ، المجلد الاول ١٢٢٥ – ١٢٤٧ هـ / ١٨١٠ – ١٨٣٢ م ، بيروت ١٩٤٠ ، صص ٣٠– ٣٢ . وثيقة (٩١) وتتضمن تحذيرات من تطلعات عبد الله باشا . ومعروف أن محمد علي باشا قد توسط في موضوع الخلاف بين عبد الله باشا والباب العالي . أنظر : المصدر نفسه ، ص٥٤ .

(٣) أنظر على سبيل المثال : – ، عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي ، القاهرة ١٩١٨ ، صص ١٨٨ – ١٩٢ وأنظر أيضا نقولا زيادة ، أبعاد التاريخ اللبناني الحديث ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ص ٥٨ – ٦٣ . قارن مع جوزف حجار ، اوربا .. ومصير الشرق العربي ، بيروت ١٩٧٦ .

« . . . والمفهوم ان العرب قد امتلاءت صدورهم بالحقد على العثمانيين والنفور من سيادة الدولة العثمانية عليهم » (١)

على أن هذا التطور الخطير اصطدم بالواقع الاقطاعي المرير الذى كان يشد البناء الاجتماعي والاقتصادى في الشام ومصر على السواء . ولا شك فان تصور هذه الحقيقة يجعل من قضية التطور القومي شئنا ام ابينا ظاهرة عفوية وهي على اية حال ذات دلالات ايجابية للمستقبل العربي .

يبدو ان المجتمع العربي في سورية وفلسطين الذى عانى الامرين من السطوة والاستغلال كان على استعداد كاف للقبول بالتغييرات التي اتخذت صيغة برنامج اصلاحي شامل . ولكن من غير الممكن قبول ذلك ايضا من دون اطلاق العنان للتناقضات الاجتماعية كي تسير نحو مصلحتها النهائية . غير ان هذه قضية لا يمكن ان توافق الحكم الجديد ، ذلك لان محمد علي باشا لم يكن غير اقطاعي كبير يهيمن على مصر أوهو يتصرف كاقطاعي ولا سبيل الى اسلوب مغاير في سورية وفلسطين . وفي ذلك ينقل اسد رستم :

« شهدت بلاد الشام نزوح الآلاف من الفلاحين المصريين من مصر الى الشام بسبب اجراءات محمد علي واصلاحاته في مصر وقد قدم هؤلاء الى غزة ويافا وتوابعها » (٢)

ومع ذلك فقد كان على محمد علي باشا ان يقوم بعمل توفيقي مناسب ، فقد سعى الى تحطيم اسس العلاقات الانتاجية الاقطاعية التي كانت سائدة في الماضي واقام علاقات انتاج جديدة قوامها الغاء البؤر الاقطاعية السابقة وربط الفلاح باقطاعي كبير هو الباشا الجديد .

---

(١) كلوتبك في كتابه « لمحة عامة الى مصر » نقلا عن لويس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث ، الخلفية التاريخية ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٦٩ ، ج ١ ، ص٨٧ .

(٢) أسد رستم ، بشيربين السلطان والعزيز ، ص ٥٦ . وجدير بالذكر أن محمد علي طلب الى والي صيدأ وعكا عبد الله باشا ارجاعهم .

وقد كان لسياسة محمد علي هذه آثارها ونتائجها السريعة وكانت اولى هذه النتائج هي غياب سلطة الباشوات القدماء وتحرر الفلاحين من نفوذ الاقطاعيين الملتزمين السابقين . اما النتيجة الثانية فهي مساهمة هذه التطورات في التعجيل في اسباب تطور الفلاحين واوضاعهم المادية بشكل خاص وذلك خلال الفترة القصيرة التي اعيد فيها تنظيم علاقات الانتاج من جديد حيث انتهز الفلاحون هذه الفرصة كي ينالوا حصة اكبر من الانتاج وهي بالاصل الحصة التي كان الملتزمون السابقون يتقاضونها . لقد ساعد ذلك الفلاحين على زيادة قدرتهم على تطوير وسائل انتاجهم ثم قدراتهم بالضرورة وبشكل نسبي طبعا . (١)

ومن اجل صياغة اطار نظرى لنتائج مجمل التطورات التي شهدتها سورية وفلسطين في اعقاب ضم بلاد الشام الى كيانمحمدعلي باشايمكن القولانالبلاد ستكون مقبلة على صيغتين جديدتين من الصراع اضافة الىالصراع القائم بين محمد علي باشا والسلطان العثماني ، وصيغتا الصراع هما :

١ – صيغة جديدة للصراع الاقطاعي بين الاقطاعيين المرتبطين بالسلطان والاقطاعيين – المرتبطين بالحكم الجديد .

٢ – صيغة متبلورة الى حد ما للصراع الثورى بين عموم الفلاحين والاقطاعيين .

وبقدر ما يتعلق الامر بالنقطة الاولى فانه يمكن القول بأن حكما حقيقيا في بلاد الشام لايمكن ان يكون ممكنا بالنسبة لحكامها الجدد الا عن طريق وضع

---

(١) سجل لنا المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي ملاحظة مهمة حول التطور الاجتماعي الذي حصل للفلاح المصري بتأثير تطور امكانياته المادية . ويلاحظ أن هذا التطور دفع بموقع الفلاح الاجتماعي الذي كان يتدنى نحو حالة الرق باتجاه مستوى جديد يوازي التطور المادي الحاصل : « ولم يجد من يطيعه – الملتزم – بهم وتطاولوا – الفلاحون – عليهم بالالسنة فيقول الحرفوش منهم اذا دعي للشغل باجرته روح أنظر غيري أنا مشغول في شغلي . انتم ايش بقالكم في البلاد قد أنقضت أيامكم أحنا صرنا فلاحين الباشا . وقد كانوا مع الملتزمين اذل من العبيد المشترى .. » (كذا) . تاريخ عجائب الآثار في التراجم والاخبار ، دار الفارس ، بيروت ، ج ٣ ، ص ٤٥٥ .

الحدود الدقيقة لسلطة الولاة الاقطاعيين المنفردين وحقوقهم السياسية ثم اقصاء من يرفض الخضوع لشكل الادارة الجديدة عن طريق تقويض مقومات وجوده الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة اقطاعي بديل يعتمد عليه الحكم الجديد في تأكيد سلطة الباشا وتنفيذ اوامره مع سلسلة من الاجراءات التي تجلب الناقمين على اسيادهم السابقين الى صف الحكم الجديد .

وتنفيذا لهذه السياسة فقد اعتمدابراهيم باشا – الذى تولى مقاليد الامور (السر عسكر) في الشام نيابة عن والده (بالتبني) محمد علي – في لبنان على الامير بشير الثاني لضرب الاقطاعيين الآخرين كاقطاع آل شهاب في حاصبيا وراشيا . (١) كما اعتمد على مشيخة آل عبد الهادى في نابلس بفلسطين ضد آل طوقان الذين تمتعوا بسيادة مطلقة على المنطقة في عهد العثمانيين . (٢) لقد جردهم الحكم الجديد ومعهم الشيوخ والاقطاعيون والملتزمون المرتبطون بالحكام السابقين من مصالحهم وامتيازاتهم واستغلالهم الطويل لاهالي البلاد . (٣) « بتاريخ يوم السبت ١٤ جمادى الثانية سنة ١٢٤٧ حضروا مشايخ نابلس وجنين وهم الشيخ حسين عبد الهادى وقاسم الاحمد وولده وعبد الله الجرار

---

(١) تردد الامير بشير الشيابي في الانضمام الى جانب محمد علي باشا غير أنه أثر الانضمام اليه فيما بعد فخرج عن طاعة الدولة العثمانية وربط مصيره بحكم محمد علي . أنظر كتابي محمد علي باشا الى الشيخ بشير الثاني في ١٥ شعبان ١٢٤٧ و ١٤ شوال ١٢٤٧هـ الاصول العربية لتاريخ سورية ، ج ١ ، ص ص ١٠٣ – ١٠٤ ، ١١٥ – ١١٦ . وأنظر أيضا كتاب الامير بشير الثاني المؤرخ في ٢٦ ذى القعدة ١٢٤٧ هـ الى اعيان الدروز في الاصول العربية لتاريخ سورية ، ج ١ ، ص ص ١٢٩ – ١٣٠ . محمد كرد علي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٥٧ . نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٢) مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٩ – ١٦٢ .

(٣) يذكر أن ابراهيم باشا ، أبقى بعض الشيوخ الاقطاعيين في مراكزهم السابقة ، لاعتبارات سياسية ومن بين هؤلاء الشيخ محمد بن قاسم المتسلم العثماني على مدينة نابلس ، ويذكر أبراهيم باشا في كتاب له موجه الى أعيان المدينة بأن محسوبنا الشيخ محمد بن قاسم تحقق لدينا صدق خدماته وحسن أستقامته أنظر لاجل ذلك كتاب أبراهيم باشا المشار اليه في : الاصول العربية لتاريخ سورية ، ص ص ٧٥ – ٧٦ .

لتقبيل الاعتاب مقدمين الطاعة فقبلهم سعادته وقد اعرضوا بأن اسعد بك طوقان مكروه من الاهالي ولذلك كان هربان أو مستقيم في قلعة الصلط فمن مدة توجه قاصدا مصر وبرصوله الى العريش حرر مكاتيب الى البلاد بان سعادة افندينا ولي النعم انعم على رضوان بك بمتسلمية نابلس وانه هو حضر له طلب من مصر وتوجه فمن ذلك حصل الى الاهالي قلق فعند ذلك صدر لهم الامر بأن يبقى منهم واحد بالاورد ولاجل الخدمات التي تلزم والباقي يرجعوالاشغالهم في البلاد . واستدعوا بمراسيم الحكومه وتقريرهم على ما كانوا عليه فقبل استدعائهم وتحرر لهم مرسوم الى الشيخ حسين بمتسلمية جنين والحاق بلادها ومرسوم الى الشيخ محمد القاسم بمتسلمية نابلس ، وتقسيم مقاطعاته اقليم الشعراوية لعهدةالشيخ محمود عبد الهادى وبلاد الجماعين لعهدة يوسف القاسم وأقليم المشاريق لعهدة عبد الله الجرار وبلاد بني صعب لعهدة يوسف وعبد الوهاب الجيوسي وصاروا على نية التوجه . . » (١)

اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فهي نتيجة طبيعية للتطور السريع الذي شهدته بلاد الشام في ظل التغييرات التي احدثها الحكم الجديد . وما دام التطور الاجتماعي هو ظاهرة ملازمة للتطور المادى فانه من غير الممكن القبول بالتعسف الاقطاعي ايا كان مصدره وسواء كان ذلك من العثمانيين او من محمد علي باشا .

وعلى اية حال ومن اجل بيان صورة واضحة للتغيرات العامة التي قام بها ابراهيم باشا والتي ساعدت على حدوث تطور عام في المجتمع العربي السورى والفلسطيني لابد من عرض عام لها .

ثانيا — اجراءات ابراهيم باشا وتنظيماته في سورية وفلسطين :

اصبح واضحا ان مظاهر التغيير ستنقل الى بلاد الشام بعد ان نجح ابراهيم باشا في انتزاعها من السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨ — ١٨٣٩) عام

---

(١) أسد رستم ، المحفوظات الملكية المصرية ، ج ١ ، ص‌ص ١٢٨ — ١٢٩ ، وثيقة رقم (٣٤٢) .

١٨٣٢ وعلى غرار ما انجزه محمد علي باشا في مصر بدأ ابراهيم باشا سلسلة من الاصلاحات في بلاد الشام يبدو انها ترمي الى وضع الامكانيات المادية والبشرية فيها لخدمة الدولة التي رسمتها مخيلة محمد علي باشا . (١) وخلال الاشهر الاولى من حكم ابراهيم باشا نجح في توطيد الامن وتنظيم احوال البلاد الزراعية والتجارية والصناعية . ونجح ايضا في ايقاف التدهور الاقتصادى الذى كانت تعاني منه البلاد وذلك عن طريق تصفية التعسف الاقطاعي والتحديد الدقيق للضرائب التي تجبى من الفلاحين والغاء السخرة واعفاء الاراضي المهملة التي يحرز تقدم في احيائها من الضرائب . ولتأمين البلاد من غائلة المجتمع البدوى فقد حاول اسكان القبائل الرحالة وجلبها الى الاستقرار والتوطن وممارسة الزراعة ، وبالاضافة الى ذلك فقد سخر القوات من وحدات الجيش النظامية من اجل صيانة الغلال من الآفات الزراعية . (٢)

الغى ابراهيم باشا سياسة الالتزام في جباية الضرائب وامر بجبايتها بصورة مباشرة وينسب اسد رستم الى ابراهيم باشا قوله :

« اني لم اقصد من طرح هذه الضرائب مباشرة جلب وفر لجانب الميرى فقط ، بل اني رأيت في ذلك نفعا وسهولة يعودان على الجانبين معا فقد تيقنت ما يلقاه الاهالي من الظلم والجور والاذى والخسارة من الملتزمين حين يأتون الى

---

(١) أنظر الرسائل المتبادلةبين أبراهيم باشا ومحمد علي باشا حول هذا الموضوع والتي ذكر فيها أن هدف تلك الاجراءات هو الوصول الى مرحلة معينة من التطور الاقتصادي ليكون بالامكان الاستغناء عن اوربا . للتفاصيل راجع : أسد رستم ، بشيربين السلطان والعزيز ص ١٠١ .

(٢) محمد كرد علي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ص ٥٧ ، ٦٨ . وأنظر أيضا أسد رستم المحفوظات الملكية ، ج ٢ تقرير عكة ، ص ٣٢٦ ، ٣٣٢ ووثيقة رقم ٣٠٨٦ ، ص ٣٣٨ . وكتاب محمد علي الى ابراهيم ، ص ٣٤٤ . والوثيقة رقم ٣٢٨٩ ، ص ٣٧٢. والوثائق ٣٠٧٣ ، ٣٢٧٤ ، ٣٣٤٩ ، ٣٣٧٨، ٣٣٩٣ ، ص‌ص ٣٣٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٢، ٣٨٦ — ٣٨٧ ، ٣٧٩ . وكذلك المجلد ٣ وثيقة ٤٥٨١ ، ٤٥٨٢ ، ٤٥٩٧ ، ٤٦٩٧ ، ٤٧٦٥ ، ص‌ص ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٤٩ ، ١٦٤ — ١٦٥ .

القرى التي التزموا عشرها ويقيمون فيها . فمأكول الملتزم ورجاله وعليق دوابهم ومأكول معارفهم الذين يمرون عليهم في اثناء السفر جميع هذا على حساب الاهالي » . (١)

ويستطرد ابراهيم باشا في بيان مساوىء الالتزام فيقول : « وليس بامكان هؤلاء ان ينقلوا غلالهم من البيادر مالم يسمح الملتزم بذلك فقد تبقى هذه الغلال على بيادرها حتى الخريف فتتعرض للتلف والفساد من جراء سقوط الامطار » (٢)

وقد ترتب على ذلك قيام سلطات ابراهيم باشا بدفع مخصصات مقطوعة لاعوانها من شيوخ البلاد الذين كانوا يلتزمون القرى سابقا . (٣) ومن ناحية اخرى فقد وضع ابراهيم باشا الحوافز لتشجيع غرس الاشجار في الاراضي المهملة ، وذكر على سبيل المثال ان عدد القرى والمزارع التي تم احياؤها حتى سنة ١٢٥٢ هـ — ١٨٣٦ م في جهات حلب بلغ خمسة وثمانين قرية ومزرعة . (٤)

وخلال الفترة القصيرة التي حكم فيها ابراهيم باشا بلاد الشام تم ارسال بعثات للتخصص في شؤون الزراعة . وقد وصل فلسطين اول فريق من المتخصصين الذين درسوا في فرنسا للعمل في حقولها وبساتينها . (٥)

---

(١) أسد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز ، ص ١٠٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ . أنظر أيضا الوثيقة المرقمة ١٨٢ في اواخر رمضان ١٢٥١هـ ١٨٣٥ — ١٨٣٦م الصادرة عن متسلم نابلس ، الاصول العربية لتاريخ سورية ، ج ٣ ، بيروت ١٩٣٤ ، ص‌ص ٢٣ — ٢٤ .

(٣) أنظر على سبيل المثال الامر الصادر الى متسلم نابلس المؤرخ في ٢٥ جمادي الاولى ١٢٥٣هـ / ١٨٣٦ — ١٨٣٧م القاضي بمنح مخصصات مقطوعة الى أولاد الشيخ حسين عبد الهادي والذي جاء فيه : « الجناب المكرم حضرة ولدنا الاجل المحترم متسلم نابلوس حالا ، الشيخ سليمان أفندي حرسه الله تعالى ورد لنا أمر سامي حكمداري مآله السامي أنه تعطفا واحسانا من تحوجات المكارم الفاضلة السر عسكرية (أبراهيم باشا) فقد ترتب مبلغ أثنتين وثلاثين ألف وأربعماية وخمسين غرش سنوية بوجه معاش الى اولادنا عبد اللهأفندي ومحمد أفندي وعبد القادر أفندي بدلا عن محصول القرايا الذي كانت بيدهم .. وتصرفوا المبلغ أبتداء مارت سنة١٢٥١ لكل منهما الثلث.. الخ الاصول العربية لتاريخ سورية ، ج ٣ ، ص‌ص ٦٩ — ٧٠ .

(٤) أسد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز ، ص ١٠١ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٠١ .

ومن اجل الغاء الوضعية الاقطاعية السائدة في الماضي وهي الوضعية التي ترتبط عضويا بالسلطات العثمانية فقد تم احصاء الاقطاعات العسكرية السابقة حيث ابقى التيمارات القديمة بيداصحابها واناط حيازة الاقطاعات الجديدة بالادارة الجديدة . (١) واصدر ايضا اوامره القاضية بمنع المحاكم الشرعية من تصديق بيع وشراء المالكانات وكذلك منع القضاة من اى قرار بشأن توجيه المقاطعات والزعامات والتيمارات . كما طالب ايضا اصحاب الاوقاف بالمستندات والوثائق التي تثبت حق ملكيتهم القديم في تلك الاراضي وبالتالي صحة الوقف العائد لهم . (٢)

وفي ميدان الصناعة ينسب اسد رستم الى الوثائق العائدة لحكومة محمد علي باشا « المحفوظات » (٣) بأن جهودا مهمة قد بذلت من اجل تطوير الصناعة الى الدرجة التي يمكن بواسطتها الحصول على اكتفاء محلي . فقد وافق على انشاء معملين لصنع العباءات ، احدهما في عكا والثاني في صور ، كما ارسل البعثات الى مصر للتدرب على صناعة الجوخ والطرابيش . (٤)

وفي مجال التجارة منح ابراهيم باشا التجار السوريين والفلسطينيين نفس الامتيازات التي يتمتع بها التجار الاجانب فسمح لهم بتصدير بضائعهم بواسطة الموانيء السورية التي كان الاجانب يحتكرونها . (٥)

---

(١) أسد رستم ، المحفوظات الملكية المصرية ، ج ٢ ، وثيقة ٣٢٢٣ ، ص٣٦٣ . وثيقة ٤٧٤٠ ، مجلد ٣ ، ص ١٥٩ .

(٢) أسد رستم ، بشيربين السلطان والعزيز ، ص ص ١١٩ – ١٢٠ . وأنظر الوثيقة رقم ٣٣٧٢ من المجلد الثاني للمحفوظات ، ص ٣٨٥ .

(٣) أنظر الوثائق : ٣٠٢١ ، ٣٠٢٢ ، ٣٠٥٩ ، ٣٠٧١ ، ٣١٣٣ ، ص‌ص ٣٢٧ . ٣٢٧ – ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥، ٣٤٥ .

(٤) أسد رستم ، بشيربين السلطان والعزيز ٥ ص ١٠١ .

(٥) المحفوظات المصرية ، مجلد ٣ ، وثيقة ٤٩٩٥ ، ص ٢٣٧ . ملجد ٢ ، وثيقة ٣١٣٥ ص ٣٤٦ ، ، ٣١٥٤ ص ٣٤٩ .

على انه اصدر في آذار ١٨٣٣ قوانين تقيد التجارة تقييدا شديدا ، فقد امر بضرورة استحصال موافقة الدولة على بيع عدد من المحاصيل والمنسوجات واهمها الكتان وبذوره والحناء والعصفر والنيلة والخيط والافيون والسمسم والبن واصدر اوامر مشددة الى المتسلمين لايقاف تهريب تلك المواد والقاء القبض على المخالفين(١) وبعد ثلاثة اشهر من التاريخ المذكور امر لفترة محددة باحتكار شراء الحرير في جميع انحاء بلاد الشام(٢) ٠

تغييرات على هيكل البناء الاقطاعي في فلسطين :

لم يقم ابراهيم باشا باجراءاته لتغيير هيكل البناء الاقطاعي في قلب فلسطين دفعة واحدة ، بل حاول في بداية الامر اجراء صيغة موازنة بين القوى السياسية والاجتماعية البارزة ومعروف ان مشيخة نابلس كانت تعتبر مركز الثقل الرئيس في فلسطين ، حيث كان آل طوقان يتمتعون بمركز كبير فيها قبل احتلال ابراهيم باشا لبلاد الشام(٣) ٠ اما آل عبد الهادي الذين تدنت منزلتهم في عهد العثمانيين فانهم اصبحوا القوة الرئيسة التي اعتمد عليها النظام الجديد ٠

عهد ابراهيم باشا «بلدة نابلس وبلاد المشارق» الى الشيخ محمد قاسم ، اما جبل نابلس فقد تولاها محمود عبد الهادي والشيخ يوسف بن قاسم الاحمد والشيخ عبد الله الجزار والشيخ عبد الوهاب الجيوسي(٤) ٠

وعين الشيخ حسين آل عبد الهادي مديرا على ايالة صيدا وأصبح اخوه الشيخ محمود متسلما على يافا وابنه سليمان متسلما على جنين ٠ ويستفاد من

---

(١) بشير بين السلطان والعزيز ، ص ١١٩ ٠

(٢) الوثائق الملكية المصرية ، ج ٢ ، رقم ٣٠٩٧ ، ص ٣٣٩ ٠

(٣) كان آل طوقان وآل عبد الهادي وآل الجزار وآل النمر وآل الجيوسي اشهر عائلات نابلس وكان آل طوقان قد تحالفوا مع آل النمر ضد آل الجزار وأخرجوهم من نابلس لمزيد من التفاصيل انظر : عبد الكريم غرايبة ، سورية في القرن التاسع عشر ، ص ٩٤ ، محمد كرد علي ، ج ٢ ، قسم ٢ ما يتعلق بنابلس ، صص ١٦٠ وما بعدها ٠

(٤) اسد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز ، القسم الثاني ، ط ٢ ، بيروت ١٩٦٦ ص ١٢٠ وقارن مع القسم الاول من المصدر نفسه ، صص ١٠٤ ــ ١٠٥ ٠

التي نقل عنها اسد رستم ان التفوق المطلق لآل عبد الهادى حصل بعد ان وجهت متسلمية القدس الى عهدة الشيخ محمد قاسم بدلا من والده الشيخ قاسم الاحمد مما ترتب عليه توجيه متسلمية نابلس الى عهدة الشيخ سليمان آل عبد الهادى . (١)

لقد ادى ذلك الى صراع عنيف بين آل عبد الهادى وآل طوقان الذين ينتسب اليهم الفريق الآخر ، كما وضع الشيوخ الاقطاعيون المتضررون – آل طوقان – انفسهم في مواجهة الحكم الجديد . (٢)

عرفت الكتلة المؤيدة لابراهيم باشا نفسها بـ « دار المصرى » بينما عرف المعارضون انفسهم بـ « دار البيك » وقد القى ابراهيم باشا القبض على العديد من زعمائهم وارسلهم الى مصر . (٣)

هل يمكن اعتبار اجراءات ابراهيم باشا القاضية بتجريد السكان من السلاح وحل الجيوش الاقطاعية محاولة لايقاف الصراع الاقطاعي الجديد ؟ اذا صح ذلك يمكن بطبيعة الحالى قبول رأى عبد العزيز عوض القائل باعتبار ذلك مقدمة لانهاء النظام الاقطاعي كنظام ارض .(٤) ولكن هذا الافتراض نقضه ابراهيم باشا بسياسته التي اعتمدت تكريس وضع اقطاعي جديد . وهذا يؤكد للباحث بأن التغييرات الجديدة مست هيكل النظام الاقطاعي بينما بقي اساسه قائما . ومن الطريف ان نشير هنا الى صورة للتعسف الاقطاعي كما يعرضها ابراهيم باشا بنفسه :

---

(١) المصدر نفسه ، القسم الثاني ، ص ١٢٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢١ ، وانظر ايضا المحفوظات الملكية ، ج ١ ، ص ص ١٨٧ – ١٨٨ ، وثيقة رقم ٤٩٥ .

(٣) وابرزهم اسعد بيك طوقان ، انظر : الغرر الحسان في اخبار ابناء الزمان ، ج ٣ ص ٨٤٠ .

(٤) عبد العزيز عوض ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

« ان العرضحالات المتقدمة لطرفنا من اهالي نابلس وانحال تحقيقها لديوان التحرير بعكا ثمانية عشر مادة ،كذلك بعض دعاوى متعلقة بديوان التحرير والتي من جملتهم دعاوى اهل نابلس اعني الثمانية عشر مادة وطلب منكم احضارهم فما احضرتوا واحدا منهم وحتى لم لكم مرام بأحضارهم فهل لايكفي انك خربة نابلس بمثل ما خربتو بلاد صفد . . بادروا باحضار المذكورين والا بحيات راس محمد علي العزيز وراسنا الكريم ما تنظروا الا وقد اصدرنا امرنا لواحد مير آلاى يعدمك بالبلطة خنزير ما كفى بهدا المقدار حتى انت تقف ضدنا . .الخ » (١)

وبالرغم من بقاء اسس النظام الاقطاعي قائمة خلال حكم ابراهيم باشا فان ثمة تطورات اخرى مهمة تناولت المرافق الاخرى في الاقتصاد السورى والفلسطيني . فقد تم تحطيم الجمود العام الذى كان مفروضا على البلاد بسبب طبيعة الاقتصاد الزراعي التقليدى الذى يعد جوهر النظام الاقطاعي .

ان الانفتاح على اوربا والامتيازات الجديدة التي منحت للتجار المحليين وزيادة اهمية المحاصيل النقدية والصناعات المحلية لم تؤد الى توجيه الاقتصاد السورى والفلسطيني وجهة جديدة فحسب وانما ادت الى خلق اسس التناقضات الاقتصادية والاجتماعية في بلاد الشام . فقد نسب الى قنصل بريطانيا في دمشق المستر برانت قوله :

«فاصحاب المقامات العاليةوالافندية والاغوات امتعضوا كثيرا من ذلك —وجود ابراهيم باشا واجراءاته الجديدة — لانهم كانوا يثرون من ابتزاز اصحاب التجارة والحرف وسائر الطبقات العاملة » (٢)

---

(١) كتاب ابراهيم باشا الى سليمان عبد الهادى وكيل مدير عكا المؤرخ في غرة جمادى الاولى سنة ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٨ — ١٨٣٩ م ، الاصول العربية لتاريخ سورية ، ج ٣ — ٤ ، ص ص ٢٣١ — ٢٣٢ .

(٢) محمد كرد على ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٦٨ .

لقد انقلبت الحال واضحى التجار والحرفيون والملاك يمسكون بزمام الاقتصاد وحاولوا في غضون فترة قصيرة ان يثروا اثراءا فاحشا على حساب الشعب والحكومة . ومن هنا بالذات كانت محاولات ابراهيم باشا للسيطرة على نشاطهم الاقتصادي(١)

اصطدم ابراهيم باشا بهذه القوة الاجتماعية الاقتصادية الناشئة وبالرغم من ان هذه الطبقة تدين بنشأتها الى حكم ابراهيم باشا ، الا انها لم تستطع ان تقف وراء حكمه خاصة بعد تقييداته لنشاطها . ولكن من المهم ان نشير هنا الى ان هذه القوى الناشئة اصبحت فيما بعد مسؤولة عن مجمل التطورات السياسية والفكرية العربية ذات الصلة بالقضية العربية وذلك خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . (٢)

والواقع فانه مع وجود عوامل اخرى لتلك التطورات وهي ترتبط عموما بالمحاولات الجديدة للتوسع الاوربي في الشرق الا انه لايمكن تجاهل الظروف الجديدة التي خلقها وجود ابراهيم باشا في بلاد الشام عند دراسة من هذا القبيل في جميع الاحوال .

ثالثا – الثورة الفلسطينية على حكم ابراهيم باشا :

تحليل للعوامل المحركة :

نجح ابراهيم باشا في بداية عهده في التأكيد على حقيقة مهمة هي ان التعسف الاقطاعي اصبح مسألة في ذمة العهد العثماني المنهار . ومن ناحية اخرى فقد اصبح مفهوما ايضا – كنتيجة للوعي الجديد الذى اعقب التطور المادى والاجتماعي – بان كل محاولة تعمل على اعادة الاستغلال من جديد ستواجه

---

(١) انظر ما سبق .

(٢) للتفاصيل انظر : منير مشابك موسى ، الفكر العربي في العصر الحديث ، سورية من القرن الثامن عشر حتى العام ١٩١٨ ، بيروت ١٩٧٣ . انظر ايضا : تقييم جوستورك لهذه القوة الاجتماعية وذلك في : الابعاد الاقتصادية للمقاومة العربية ضد الصهيونية ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٤ ايلول – تشرين الاول ١٩٧٧ ، ص ص ٥ – ٣٣ .

بالعناد والرفض القاطع . وهذا ما حصل فعلا بعد وقت قصير من اتضاح نوايا محمد علي باشا وخططه الرامية لوضع بلاد الشام في خدمة كيانه السياسي .

وبالاضافة الى التناقضات الخارجية والداخلية التي ادت الى اصطدام محمد علي باشا بالقوى الاوربية الاستعمارية والسلطان العثماني والاقطاعيين المرتبطين بالولاء لهذا الاخير ، فانه يمكن تفسير حالة الثورة والدرجة الخطيرة التي وصلت اليها بأنها نتيجة لخطل سياسة التوفيق التي وصل اليها ابراهيم باشا — نيابة عن والده — مع بعض الاقطاعيين ومحاولة اعادة الصورة القديمة للاستغلال.

ارتبطت الثورة بمشاعر مختلفة لمناهضة الحكم الجديد وتراوحت ابعادها من تحريض قامت به بعض القوى الاستعمارية التي اصابها الذعر بسبب الشوط الذى قطعه الكيان السياسي الجديد ، وهو ما تؤيده بعض المصادر بقولها : وان الاجانب أثاروا عربان نابلس على ابراهيم باشا (١) الى عزم السلطان علي استثمار الاقطاعيين المرتبطين به للقضاء على وجود ابراهيم باشا فيسورية ، واخيرا ما اصاب الكثيرين — الاقطاعيين والفلاحين وعموم الشعب — من اضرار كبيرة بسبب اجراءات ابراهيم باشا وسياسته التعسفية في المرحلة التالية لاحتلاله بلاد الشام .

والواقع فان استظهار الاهالي لاحتمال قيام الحاكم الجديد بأستغلالهم كانت مسألة واردة بعد ان استقبلت فلسطين آلاف الفلاحين المصريين الذين عانوا من تطور الاستغلال الاقطاعي في مصر كما اشرنا الى ذلك سابقا . (٢)

ومن جهة اخرى عانت سورية كثيرا من الاعمال العسكرية والاجراءات الامنية التعسفية . فقد رافق عمليات حصار عكا في السنة الاولى من احتلال ابراهيم باشا لبلاد الشام حصول قحط وغلاء شديدين . وينقل اسد رستم عن الوثائق العائدة

---

(١) محمد كرد على ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٧١ .

(٢) انظر ما سبق .

لعهد محمد علي باشا بأن ابراهيم باشا اضطر الى طلب مؤونات عاجلة من مصر وقد اشتملت تلك المؤونات على القمح والدقيق والذرة والشعير والعدس والرز . (١) هذا وقد اثارت حالة الاستعداد والاستنفار الدائمة لقوات محمد علي باشا في بلاد الشام واجراءات ابراهيم باشا الامنية سخطا بين عموم السكان . (٢)

يمكن اجمال الاجراءات التي اثارت مختلف الطبقات في سوريةوفلسطين بأنها اشتملت على انواع مختلفة من الضرائب اهمها « الميرى » على الفلاحين و « الميرى » على التجارة والمصنوعات وضريبة « الفردة » على الافراد – وتراوحت بين (١٥) و (٥٠٠) غرش (٣) في السنة – وتجريده السلاح من السكان والتجنيد الاجبارى للافراد والتعداد العام للمشمولين بالواجبات المختلفة واجراءاته المتعاقبة بشأن الوضع الاقطاعي والادارى في البلاد (٤).

عقد الشيوخ والزعماء الساخطون على ابراهيم باشا اجتماعا وذلك في اواخر عام ١٨٣٣ اتفقوا فيه على اعلان الثورة على ابراهيم باشا . وقد لعبت الظروف التي اشرنا اليها سابقا وكذلك اعلان الدولة العثمانية عن عزمها على طرد ابراهيم باشا ومساندتها للثائرين دورا مهما في تأجيج الثورة واتساعها . (٥)

---

(١) المحفوظات الملكية المصرية ، ج ١ ، ص ١٥٩ وثيقة ٤٠٩، ص ٢١٤ وثيقة رقم ٥٨٤ وانظر ايضا : اسد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز ، القسم الاول ، ص ٦٧ .

(٢) المصدر نفسه ، القسم الثاني ، ص ١١٩ .

(٣) الغرش يساوى (٤٠) بارة وكانت البارة تساوى (٣) اقجات ، وذكر ايضا بأن القرش يساوى (٥) فرنكات فرنسية . انظر : محمد كرد علي ، المصدىالمصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٨٣ .

(٤) انظر ايضا : ميخائيل مشاقة ، مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان ، القاهرة ، ١٩٠٨ ، ص ١١ .

(٥) انظر لاجل ذلك كتاب عبد الله باشا الى « ارباب الامر والنهي في القدس » المؤرخ في ٢٩ جمادى الاولى ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١ م وكذلك كتابه الى اعيان دمشق المؤرخ في ١١ جمادى الآخرة ١٢٤٧ هـ وكتابه الى ارباب الامر والنهي في القدس ، المؤرخ في ٢١ جمادى الآخرة ١٢٤٧ هـ . الاصول العربية لتاريخ سورية ، ج ١ ، ص ص ٦٤ – ٦٧ ، ٧٠ – ٧١ ، ٧٩ – ٨١ .

وفي فلسطين بالذات حيث كانت اكبر ساحة للثورة ضد حكم ابراهيم باشا يلاحظ ان الفلسطينيين انقسموا على انفسهم مابين مناهض لحكم ابراهيم باشا ومؤيد له . فمشيخة نابلس التي وقعت في قبضة آل عبد الهادى وقفت ضد الثورة وعملت على مساندة ابراهيم وقواته . وفي مقابل ذلك وجد الزعماء المناهضون في منطقة القدس ارضا خصبة لاثارة الاضطرابات بسبب تركز القوى المناهضة لحكم ابراهيم باشا وولاء رجال الدين الثابت للسلطان العثماني .

موقف ابراهيم باشا من الثورة :

بدأت الثورة في منطقة القدس حيث اسفر زعماؤها عن معارضتهم لتسليم سلاحهم ورفضهم تقديم اولادهم واولاد فلاحيهم للخدمة العسكرية الاجبارية . وقد اعقب ذلك حصول اصطدامات عنيفة بين الثائرين من عرب التعامرة واهالي منطقة سعير في قلب فلسطين مع قوات ابراهيم باشا . وفي القدس تجمعت قوى فلاحية كثيرة من قرية البيرة واتجهت الى قرية العنب (ابي غوش) حيث قامت بمحاصرة حامية القدس ومنعت عنها الامدادات التي ارسلها ابراهيم باشا (السر عسكر) لتعزيز الموقف العسكري في المدينة المقدسة . (١)

وفي قرية الشيخ بدر تجمع الفلاحون بقيادة ابن سمحان و بن ابي غوش وغيرهم وشنوا هجوماً على محلة باب العمود في القدس في محاولة يبدو انها كانت تهدف الاستيلاء على المؤن والاطعمة . وفي الطريق بين يافا والقدس تصدى الفلاحون لوحدات عسكرية ارسلها (السر عسكر) واجبروها على التوجه الى الى الرملة . وفي مرج ابن عامر دارت معركة شديدة بين الثوار وبين وحدات عسكرية قدمت فلسطين من دمشق ، وقد اسفرت المعركة عن هزيمة هذه القوات واصابتها بأضرار فادحة في المعدات والرجال ويذكر بأن (٣٠٠)

---

(١) اسد رستم ، المحفوظات الملكية المصرية ، ج ٢ ، ص ٣٩٩ وثيقة رقم ٣٤٣٨ وانظر ايضا : اسد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز ، القسم الثاني ، ص ١٢٢ .

رجل فقط تمكنوا من النجاة من اصل (١٢٠٠) رجل يمثلون مجموع افراد هذه القوات . (١)

وتشير احدى رسائل ابراهيم باشا الى انه التقى بالثائرين (الفلاحين) في طريق القدس وانه تمكن من قتل عدد يتراوح بين (٦٠٠) و (٧٠٠) من الثائرين . وجاء في الرسالة ايضا بأن ابراهيم باشا يستعد لمهاجمة الثوار في منطقة الخليل . (٢)

وفي الخليل نفسها التقى ابراهيم باشا بالثائرين فأنزل بهم الهزيمة في بيت جالا ، وبيت لحم حيث اسفرت المعارك عن مقتل (٨٠) ثائرا (٣) . وفي غضون ذلك نجح ابراهيم في ضرب احد الزعماء الثائرين (ناصر المنصور) عند قرية (شعفاط) حيث انتهت هذه العملية بمقتل (٥٠٠) ثائرا . (٤)

وانتشرت الثورة في جميع انحاء فلسطين وفشلت مساعي ابراهيم لاخمادها وتشير بعض الوثائق الى اتصالات قام بها الثوار وادت الى اضطرام نيران الثورة في حوران وصفد . وذكر ايضا بأن « اعيان صفد » كتبوا الى الامير خليل الشهابي يحثونه على الاشتراك في الثورة غير انه رفض الاستجابة الى طلبهم . (٥) ويشير كتاب الشيخ سليمان عبد الهادى (وكيل مدير ايالة صيدا) الذى بعث الى محمد علي باشا لمعلومات مهمة عن الثورة في شمال فلسطين :

« واما حوادث طرفنا في هذه الاطراف كانت الفتنة منتشرة في كل اقاليم بلاد صفد واسباب ذلك عدم وجود عسكر خيل بهذا الطرف فصار لارباب الفساد فرصة لاجراء فسادهم حتى انهم تجرأوا على عمل الاهانة الى القلعة وكانوا

---

(١) وهو آلاى المشاة التاسع عشر وقد دمره الثوار في قرية الزيتون التابعة لحيفا . انظر : المحفوظات الملكية المصرية ، ج ٢ وثيقة ٣٤٨٦ ، ص ٤٠٨ . وانظر ايضا : بشير بين السلطان والعزيز ، ص ص ١٢٢ — ١٢٣ .

(٢) اسد رستم ، المحفوظات الملكية المصرية ، ج ٢ رقم ٣٤٧١ ، ص ٤٠٥ .

(٣) المصدر نفسه ، وثيقة رقم ٣٤٧٢ ، ص ٤٠٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ٢ وثيقة ٣٤٧٢ ، ص ٤٠٥ .

(٥) المصدر نفسه ، الوثيقة ٣٥٠١ ، ص ٤١١ .

يقتحمو بجيوش وزام وخيل كثير وينهبو مواشي الزرشة ويشلحوا انفارها . . وللآن مازال فلاحين عتليت محاصرين حيفا واهالي صفد مظهرين العصيان بزيادة عن الجميع » . (١)

اضطر ابراهيم باشا – رغم انتصاراته الجزئية – الى مفاوضة زعماء الثورة الذين املوا عليه ارادتهم . وقد وافق ابراهيم باشا على رفع ضريبة الفردة وايقاف تجنيد الفلاحين وتعيين بعض زعماء الثورة بمناصب كبيرة . وتعهد زعماء الثوار بتجهيز (السر عسكر) بكميات كبيرة من الحبوب (١٥٠) غرارة من القمح ، لسد العجز الحاصل في تموينات جيش ابراهيم باشا . (٢)

على ان الامور لم تتوقف عند هذا الفصل ، فقد وصل محمد على باشا بنفسه الى فلسطين على رأس قوات كبيرة فافتعل ابراهيم باشا الاسباب والمبرارت لنقض الاتفاق مع الثائرين وتمكن من قمع ثورتهم بمنتهى القسوة والعنف . (٣)

تم القاء القبض على عدد من زعماء الثائرين ومنهم الشيخ قاسم الاحمد والشيخ عيسى البرقاوى واولادهما فأمر بقتلهم . وقبض على عدد من علماء الدين الفلسطينيين ومنهم الشيخ عبد الله البديرى المقدسي والشيخ عبد الله الفاهوم الناصرى والشيخ سعيد السعدى العكاوى ، وامر ايضا بقتل الشيخ مسعود الماضي شيخ مشايخ منطقة حيفا واسعد بك الخضر متسلم يافا . وقام اخيرا بحملة كبرى لجمع السلاح من السكان فجمع من نابلس وحدها ٥٦٠٠ بندقية كما قام بتجنيد اعداد كبيرة من الرجال . (٤)

---

(١) المصدر نفسه ، الوثيقة ٣٥٣٥ ، ص ص ٤١٩ – ٤٢٠ .

(٢) اسد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز ، ص ١٢٢ .

(٣) المحفوظات الملكية المصرية ، ج ٢ ، الوثائق : ٣٥٣٧ ، ٣٥٣٨ ، ٣٥٤١ ، ٣٥٤٢ ، ٣٥٤٣ ، ٣٥٤٩ ، ص ص ٤٢٠ – ٤٢٣ .

(٤) اسد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز ، ص ص ١٢٣ – ١٢٦ . وقارن مع مذكرات تاريخية بقلم مجهول ، نشرها قسطنطين باشا المخلص ، حريصا – لبنان . وكذلك اسد رستم ، الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد على باشا ، ج ٢ ، بيروت ، ١٩٣١ ، ص ص ١١٠ وما بعدها .

تقويم لطبيعة الثورة :

كانت سياسة ابرهيم باشا التي سار عليها بعد فترة قصيرة من استقرار حكمه في سورية عموما وفلسطين خصوصا قد قوضت نتائج اصلاحاته المهمة التي سبق ان اشرنا اليها . وقد ترك ذلك آثاره السيئة على الاقتصاد السوري والفلسطيني . (١)

حقا ان الدوافع التي حركت زعماء الثورة وقادتها كانت مختلفة ، وان جمعا غفيرا من الفلاحين اندفعوا وراء شيوخهم مساندين ومؤيدين بحكم الروابط القبلية وطبيعة المجتمع السوري والفلسطيني آنذاك . ولكن الحقيقة الاخرى هي ان الطابع العام للثورة كان فلاحيا . (٢)وان الفلاحين كانوا يمثلون مادة الثورة وجيشها ، ومن هنا يمكن اعتبار احداث عامي ١٨٣٣ و ١٨٣٤ في فلسطين بانها رد فعل جماهيري ضد نمط جديد من التسلط الاقطاعي الذي بلغ حداً لايمكن السكوت عليه . ان نظرة الى ايرادات محمد علي باشا من ضريبة الارض في سورية عام ١٨٣٣ ومجمل الضرائب التي كانت تجمع من الشام سنويا فيما بعد تتيح للبحث تتبع قضية في غاية الاهمية وهي محاولة ابراهيم باشا اعتماد السكان كوسيلة لتمويل وخدمة حكمه مع كل ما ينطوي عليه هذا المسلك من مخاطر الاستياء العام والثورة المسلحة . (٣)

---

(١) انظر على سبيل المثال العريضة التي قدمها شيوخ قرى جديتا وخنزيرة وجنين وكفر عوان ودير ابو سعيد وتبنة وكفر ابيل وعنبه وبيت ايدس وسموع المؤرخة في غرة جمادى الآخرة الموجهة الى محمد شريف باشا (حكمدار بر الشام) حول الظلم الذي يعانيه فلاحو هذه القرى بسبب تسلط الحكام عليهم . وانظر ايضا رسالة اعيان جبل عجلون الموجهة الى حسن اغا اليازجي والتي يشكون فيها من ظلم المتسلم وبعض موظفيه . انظر لاجل ذلك : المحفوظات الملكية المصرية ، المجلد الرابع ، ص ص ١٨٨ — ١٨٩ .

(٢) اسد رستم ، المحفوظات الملكية المصرية ، ج ٢ ، ص ٣٩٩ .

(٣) انظر لأجل ذلك : ميزانية مصر في عام ١٨٣٣ وذلك في الاحصائية التي يوردها هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ . وقارن مع الاحصائية المرفقة المقتبسة عن المحفوظات الملكية المصرية ، المجلد الرابع ١٨٣٩ — ١٨٤١ ، بيروت ١٩٤٣ ، ص ص ١٥ — ١٦ .

وفي فلسطين بالذات اتصفت الثورة على حكم ابراهيم باشا بعدة مميزات هي :

١ – انها تمثل القاعدة الاولى لانطلاقة الثورة المسلحة ، ومن فلسطين انتشرت الى باقي انحاء بلاد الشام .

٢ – انها كانت عامة شملت انحاء فلسطين جميعها من الشمال الى الجنوب .

٣ – انها كانت عنيفة بحيث انها اجبرت ابراهيم باشا على الانحناء امامها ، والاستجابة لمطالب زعمائها .

وبقدرما يتعلق الامر بهذه الملاحظات يبدو ان فلسطين تعرضت –بحكم موقف ابراهيم باشا العسكرى منها – الى مزيد من الجهود الرامية لفرض الاجراءات الأمنية والضرائبية عن طريق القوة . لذا كانت ردود الفعل توازى بالضرورة تلك الاجراءات باعتبارها السبيل الوحيد لايقافها .

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان البناء الاقطاعي في فاسطين في هذه الفترة بالذات كان يختلف الى حد ما عن البناء الاقطاعي في انحاء الشام الاخرى ففي فلسطين لايوجد اقطاعات كبرى كتلك التى توجد في لبنان مثلا لتستطيع ان تفرض السلام بالقوة مهما كانت المطالب صعبة وعسيرة وهو ما استطاع ان يؤديه الامير بشير الشهابي لمصلحة ابراهيم باشا . وفي فلسطين ايضا وبسبب تعدد الكيانات الاقطاعية وتوازنها فقد كان الصراع الاقطاعي والقبلي قابلا للانفجار في اللحظة التى يتراءى فيها حصول خلل في ذلك التوازن وفي فلسطين اخيرا كانت القبائل البدوية وشبه المستقرة ذات تفوق نسبي على باقي انحاء بلاد الشام . ولذلك فان بقائها ساكنة عند اندلاع الاضطرابات يعتبر مسألة غير منطقية . (١) والواقع فانه منذ احتلال ابراهيم باشا للبلاد واجه مشكلة اضطراب القبائل البدوية ، ولكنه لم يستطيع ان يكبح جماحها كما

---

(١) ابرز شيوخ البدو الذين انتهزوا الفرصة خلال الثورة هو الشيخ ابو غوش ، ولكن محمد على باشا عفا عنه بعد ان تعهد بتأمين الطرق وجمع الاموال الاميرية وتقديمها في اوقاتها . انظر : المحفوظات الملكية المصرية ، ج ٢ ، ص ٤٢٣ وثيقة ٣٥٤٨ .

جدول بإيرادات ومصروفات بعض مرافق بلاد الشام في اواخر عهد ادارة ابراهيم باشا ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٩ - ١٨٤٠ م

الايرادات	العمال		اموال		اعانة		ارباح ووفورات		جزية		الملاحظات
	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	
	١٧	٣٥١٥٥٣٥٥	٢٣	١٦٧٢٧٣١٠	٠٥	٥٥٥١٢٩٦	٠٥	١٣١٦٨١٣١	٢٤	٤٠٨٦١٧	عن اجمالي ايالة الشام
	٠٦	١٤٨٨٢٨٨٣	٢٥	٩٤٣١٨٣	١٠	٣١١٧٤٦٨	٠١	٢٢٤٢٨٨٥	١٠	٩١٣٤٦	عن اجمالي ايالة صيدا
	٢٤	١٢١٢١٣٢٥	٢٨	٧٩٣٩٢٢٣	٣٢	٢٧٧٠٨٦٢	٢٤	١٢٨٤٤٧٢	١٠	١١٦٧٨٦	عن اجمالي ايالة يافا
	٠٥	٢٧١٥٠٧	—	—	—	—	٠٥	٢٧١٥٠٧		—	عن اجمالي عمارات عكا

المصروفات	العمال		من المنافع لجانب الديوان		سنويات وجاهيات وبدل تقيس		مصروفات مرافع وانعامات		الملاحظات
	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	
	٣٩	١٠٨٢٥٩٨٦	٣٣	١٧٩٣٩٠٣	٠٠	٢٩٢٣٥٤٩	٠٦	٦١٠٨٥٣٤	عن اجمالي ايالة الشام
	١٦	٢٢٨٠٥٩٣	٣٩	١٠٦٢٩٧	٢٨	١٤٦٣١٦٩	٢٩	٧١١١٢٥	عن اجمالي ايالة صيدا
	١١	١٩٥٩٣٦٣	١٨	٣٥٠٨٠٤	٢٩	٨٨٥٣٠٦	٠٤	٧٢٣٢٠٢	عن اجمالي ايالة يافا
	٩	١٩٩٠٧٠١	٠١	٣٦٤٦٢٠	٠٠	١٢٤٥١٦	٠٨	١٥٠١٥٦٥	عن اجمالي عمارات عكا

المصدر : عن المحفوظات الملكية المصرية ، ج ٤ ، ص ص ١٥ - ١٦ .

فعل مع عشائر الفلاحين المستقرة . (١) ومع ذلك فانه بذل محاولات عديدة من اجل دفع غائلة تلك القبائل . وقد سخر لهذا الغرض بعض الوحدات العسكرية وبالتعاون مع شيوخ البلاد المحليين :

قبل الآن ارسلنا هواري باشه حسين اغاقازان وصحبته مئة وثلاثون خيال لاجل محافظة الناصرة وطبريا واصدرنا اليكم امرنا لكي تكونوا معه يدا واحدة في امر المحافظة وتأمين الاهالي ومنع ضرر العربان عنهم والآن مرسلين هواري باشا علي اغاعون الله وصحبته اربعة وتسعون خيال لاجل يقيم في الشيخ بريك لمحافظة المرج وهواري باشه محمداغا العيناوي وصحبته خمسة وخمسون خيال لاجل يقيم في جسر المجامع لمحافظة البلاد وكذلك من حيث ان النواحي المذكورة بالقرب منكم فيلزم انكم تكونوا مع الهوارةباشية المذكورين يدا واحدة في امر المحافظة وتأمين الاهالي ومنع ضرر العربان عنهم . (٢)

تجدد الاضطرابات عام ١٨٣٩ وعودة الحكم العثماني الى سورية :

قمعت الثورة في فلسطين بقسوة وعنف شديدين، ولقي عدد كبير من القادة والمشايخ حتفهم على يد ابراهيم باشا كما اودع آخرون في السجون وقد اثرت الاساليب القمعية التى مارسها ابراهيم باشا في فلسطين على النشاط المعادى لحكمه تأثيرا مباشرا . ففي الفترة اللاحقة التى شهدت اضطرابات وثورات عديدة في انحاء مختلفة من بلاد الشام فان حظ فلسطين منها كان محدودا .

---

(١) انظر : اسد رستم ، المحفوظات الملكية المصرية ج ١ ص ٢٣٨ . ج ٢ص ١٠٤

(٢) انظر كتاب ابراهيم باشا الى الشيخ محمود والشيخ سليمان عبد الهادى المؤرخ في ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٤٧ هـ . الاصول العربية لتاريخ سورية ، ج ١ ، ص ص ٧٨ – ٧٩ .

في اواخر عقد الثلاثينات : ادت الدولة العثمانية من محاولاتا لاستعادة بلاد الشام من سيطرة ابراهيم باشا (١) وبذلت جهود ملحوظة لاثارة المصاعب بوجه ابراهيم باشا في سورية وفلسطين . (٢) ففي ايار من عام ١٨٣٩ قامت الثورة في جبل الاكراد بقيادة حاجي عمرا وغلو وفي جبال باباس بقيادة مصطفى بك كوجوك . وامتدت الثورة الى ادلب واريحا وجسر شغور والخليل وذلك في شهر تموز من السنة نفسها . ونجحت الدعاية المؤيدة للعثمانيين والمناهضة لحكم محمد علي باشا وولده ابراهيم باشا في كل من دمشق وبلاد « بشارة » – لبنان – وعجلون ونابلس في فلسطين . (٣)

وعلى سبيل المثال اشارت بعض التقارير الى ان اسماعيل بك حكمدار حلب المقيم في القدس لتحصيل البقايا (الضرائب) ارسل الى الشيخ عبد الرحمن عمر شيخ جبل الخليل يطلب منه الحضور ، ولكن الشيخ المذكور امتنع عن الحضور والتجأ الى عرب بني النعيم مما دفع اسماعيل بك الى مهاجمة العرب المذكورين ليلا ووقعت بين الطرفين اصابات عديدة ، ولكن اسماعيل بك لم يظفر بالشيخ المذكور . (٤)

---

(١) مشاقة ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٣ – ١٢٤ . وانظر ايضا المزيد من التفاصيل عن الجهود العثمانية لاستعادة بلاد الشام : محمد رفعت بك ، تاريخ مصر السياسي في الازمنة الحديثة ، بولاق ١٩٣٨ ، ص ص ١٢٥ – ١٢٦ ، ١٢٨ – ١٢٩ .

(٢) حول المصاعب التي واجهتها ادارة ابراهيم باشا في فلسطين خلال السنة الاخيرة من وجوده ، في بلاد الشام ، انظر : التقرير المعنون « ماذا بيافا وفلسطين » المؤرخ في آخر حزيران سنة ١٨٣٩ – ١٨ نيسان ١٨٤٠ . الاصول العربية لتاريخ سورية ، ج ٣ – ٤ ، ص ص ٢٥٧ – ٢٦٥ . وانظر ايضا : المخابرات العديدة حول قضية حصول احمد اغا النمر (من اهالي نابلس) على رتبة مير آلاى سباهي من لدن الباب العالي وما نجم عنها . المحفوظات الملكية المصرية ، المجلد ٤ ، ص ص ٣٢٥ – ٣٣٣ .

(٣) حول تجدد الثورة في فلسطين انظر : المحفوظات الملكية المصرية ، المجلد ٤ ، ص ٢٠٥ ، ٢١٤ ، ٢٢٤ . اسد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز ، ق ٢ ، ص ١٢٦ .

(٤) الاصول العربية لتاريخ سورية ، ج ٣ – ٤ ، ص ص ٢٦٤ – ٢٦٥ .

وبالرغم من ذلك فإن احداث عام ١٨٣٩ لم تكن عنيفة كتلك التي حصلت عام ١٨٣٣ ، غير ن تدخل القوى الاوربية اجبر ابراهيم باشا على الانسحاب من بلاد الشام وذلك بعد اتفاق تم التوصل اليه بين السلطان العثماني عبد المجيد ومحمد على باشا وتمت صياغة بنوده بموجب معاهدة لندن عام ١٨٤٠ . (١)

ادى انسحاب ابراهيم باشا من سورية وفلسطين الى تغييرات جديدة في هيكل البناء الاقطاعي في بلاد الشام خاصة وقد اصبح المجال مفتوحا امام السلطان العثماني لمعاقبة الذين تعاونوا مع ابراهيم باشا . ففي لبنان اضطر الامير بشير الثاني الى التنا:ل عن مركزه في الامارة الاقطاعية اللبنانية لمصلحة الامير بشير الثالث . (٢) اما في فلسطين فقد التحق بعض الشيوخ الاقطاعيين من آل عبد الهادى بركب الباشا المنسحب ، على ان المنافسة على مشيخة نابلس عادت من جديد وبصورة شديدة بعد فترة قصيرة من عودة العثمانيين الى بلاد الشام . وبالرغم من المساندة التى قدمها العثم:نيون لآل طوقان الا ان آل عبد الهادى نجحوا في اقصاء آل طوقان وذلك في عام ١٨٥١ مما حمل السلطات العثمانية على التدخل بشكل حاسم في ذلك الصراع وذلك في عام١٨٥٨م(٣) .

وهكذا فقد كانت هذه التغييرات تحتل الفصل الاخير من التطورات السياسية والاقتصادية التى شهدتها بلاد الشام خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر .

رابعا ــ الغاء النظم والاساليب الاقطاعية في الدولة العثمانية :

الاعلان عن بدء عهد التنظيمات العثمانية :

بعد نجاح العثمانيين في تأليب القوى الاوربية ضد محمد على باشا وتمكنهم من استعادة سورية وفلسطين قررت الدولة العثمانية تنظيم احوالها واحكام

---

(١) عبد العزيز محمد الشناوى وجلا ل يحيى . وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، الاسكندرية ١٩٦٩ ، ص ص ٥٦٠ – ٥٦١ .

(٢) امد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز ، ص ص ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٣) مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ص ١٦٢ – ١٦٣ ، ١٨٠ .

سيطرتها وظهار نفسها بمظهر جديد . وقد عرف هذا العهد من تاريخ الدولة هذا العهد بعهد «التنظيمات» واستهل باللائحة الاصلاحية « خط شريف كولخانة » ١٨٣٩ التي الغت النظام الاقطاعي واعترفت بفساد نظام الالتزام .

« ان اصول الالتامات هي من آلات الخراب ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الاوقات جارية حتى اليوم وكأنها عبارة عن تسليم مصالح البلاد السياسية وامرها المالية لاحد الناس ... » (١)

وعمدت الدولة في اعقاب ذلك الى اتباع اسلوب جباية الضرائب امانة، اي على ذمة الحكومة وبمعرفة جباة مختصين (٢) . غير ان الدولة عادت الى نظام الالتزام في عام ١٨٤٢ م حين عهدت الى موظفي الدولة وبعض الاثرياء التزام الاعشار لمدة خمس سنوات . وفي عام ١٨٥٤ م اعيدت اصول الامانة لاسباب عسكرية — حرب القرم — . وفي عام ١٨٥٦ م اعيدت اصول الالتزام على ان يمنع موظفو الدولة واعضاء المجالس المحلية من التعهد بأي التزام (٣)

وكانت التنظيمات العثمانية قد امتدت لتشمل الغاء المالكانة — الالتزام مدى الحياة — (١٨٥١) وتعويض اصحابها وشمول الفلاحين بقوانين دفع الضريبة مباشرة . (٤)

ويذكر ان الدولة اصدرت في عام ١٨٤٠ قانونا مهما يتعلق بضريبة العشر، حيث حددها القانون الجديد بـ (١٠ ٪) من المحصول في انحاء الدولة العثمانية .

---

(١) الدستور ، المصدر السابق ، المقدمة .

(٢) المصدر نفسه ، المقدمة .

(٣) عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

Maoz, M., "Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861, The Impact of the Tenzimat on Politics and Society", Oxford 1968, p. 162.

وهكذا يبدو ان القانون قد اسقط الزيادة القانونية وغير القانونية التى اضيفت الى تلك النسبة في فترات سابقة .

وكانت ميزة التطورات الجديدة انها غير قائمة على منح الموظف الذى يقوم بجباية الضرائب اى امتياز يمكنه من تكريس وضع دائم في المنطقة التى يقوم بتحصيل الضرائب منها . ويذكر هرشلاغ ان الهدف من وراء اصدار هذا القانون هو رغبة الدولة في التخلص من الاقطاع الوراثي وجميع الامتيازات التى كان يحصل عليها عن طريق توارث عملية الالتزام . (١)

ومن الناحية العملية فان اجراءات الدولة العثمانية السابقة لم تؤد الى ازالة الاقطاعيات القديمة بصورة نهائية حتى صدور قانون الاراضي عام ١٨٥٨ ، حيث وضعت المادة ١٢٩ من القانون حدا لتلك الاقطاعات . (٢) هذا وقد اعتبر الباحثون قوانين الاراضي الجديدة اساسامهمالتطورات لاحقة ،ولعل ابرزما في هذه التطورات ، ان هذه القوانين اعطت مستأجرى الاراضي في البلاد العثمانية شراء حق التصرف بالمال ، فساهمت من هذه الناحية على تطوير الملكية الخاصة للارض بعد ان اصبح بمقدور اصحاب الاموال شراوءها باعتبارها سلعة . (٣)

لقد استتبع الغاء النظام الاقطاعي العسكرى بموجب قوانين الاراضي ان الغيت ايضا تبعية الفلاحين للتيمارجية السابقين .

قوانين الارضي والطابو :

في عهد التنظيمات كانت قوانين الاراضي (٢١ نيسان ١٨٥٨) اهم ما اصدرته الدولة العثمانية من تنظيمات . وقد جاء القانون في (١٣٢) مادة

---

(١) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(٢) راجع : الدستور ، المادة ١٢٩ من قانون الاراضي ، ص ٤٢ .

(٣) لوتزتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ وقارن مع Ma'oz, Op. Cit., p. 162.

مستمدة من الشريعة الاسلامية والعرف والعادة . ويذكر ايضا بأن القانون استمد بعضا من مواده من القانون المدني البروسي والقانون المدني الفرنسي والقانون الانكليزى . (١) وقد قسم القانون الاراضي في البلاد العثمانية الى مايلي : (٢)

١ ـ الاراضي المملوكة : وتقسم الى اربعة اقسام هي :

آ ـ العرصات الموجودة داخل المدن والقرى .

ب ـ الاراضي التى افرزت من الاراضي الاميرية وتملكت تملكا صحيحا .

حـ ـ الاراضي العشرية وهي التى وزعت وتملكت حين الفتح الاسلامي .

د ـ الاراضي الخراجية وهي التى تقرر ابقاءوها في يد اهلها الاصليين على ان يدفعوا عنها الخراج .

٢ ـ الاراضي الاميرية : وتعود رقبة هذة الاراضي الى بيت المال وتجرى احالتها وتفويضها بموافقة الدولة ، ويعطي المتصرفون فيها سندات خاقانية هي سندات الطابو .

٢ ـ الاراضي الموقوفة : وقد قسمها القانون الى قسمين : (٣)

آ ـ اراضي الوقف الصحيح ، وهي التى كانت من الاراضي المملوكة

(*) حول تعريف مصطلح الطابو انظر المادة (٩) من الملحق رقم (١) في كتابنا تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ، ص ٤٧٦ . وجاء في احد المصادر الحديثة ان مصطلح « طابو » هو مختصر لـ « طابو سندى » او سند الطابو ويقصد بها وثيقة الارض التى قبلت بها شروط الخدمة او شروط حيازتها وهو في الاصل اجراء للمكافأة على الخدمة المعترف بقيمتها . وتستخدم الوثيقة هذه للتدليل على حالتى منح صك التمليك او استئجار الارض والرسم الواجب دفعه لاجلها

Cohen, Lewis, Op. Cit., p. 3. Nole No. 2.

(١) شاكر ناصر حيدر ، احكام الاراضي والاموال غير المنقولة ، بغداد ١٩٤٢ ، ص ص ١٤ ـ ١٥ . الجواهري ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢) الدستور ، المصدر السابق ، ص ص ١٤ ـ ١٦ . الجواهرى ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨ ـ ٣٠ .

(٣) انظر : الدستور ، المصدر السابق ، المادة ٤ من قانون الاراضي ، ص ١٦ .

حقيقة ثم اوقفت وقفا شرعيا وفقا للشرع الاسلامي ، ورقبة هذه الاراضي وحقوق التصرف بها عائدة الى الوقف .

ب - اراضي الوقف غير الصحيح ، وهي الاراضي المفرزة من الاراضي الاميرية والموقوفة من لدن السلاطين او الآخرين باذن من السلطان فتخصص اعشار هذه الاراضي ورسومها الاميرية لجهة من الجهات .

٤ - الاراضي المتروكة : وقسمها القانون الى قسمين ايضا : (١)

آ - الاماكن التى تركت للناس كافة كالطريق العام وما شابه ذلك .

ب - الاماكن المخصصة لاهل قرية او قصبة او لاهل القرى والقصبات كالمراعي .

٥ - الاراضي الموات : وهي الاراضي الخالية التى لم يتصرف فيها احد من الاهالي ولم تترك لهم وكانت بعيدة عن القرى والقصبات . (٢)

وقسم المشرع قانون الاراضي الى ثلاثة ابواب ، بحث الباب الاول في الاراضي الاميرية ، وبحث الباب الثاني في الاراضي المتروكة والاراضي الموات ، وبحث الباب الثالث في مسائل شتى . (٣)

وفي السنة التالية اصدرت الدولة العثمانية قانون الطابو (١٣ كانون الثاني ١٨٥٩) في (٣٣) مادة خصصت لاجل تسوية الحقوق المتعلقة بالاراضي الاميرية وتحديدها على اسس صحيحة وبموجب هذا القانون فقد تم وضع نظام قانوني لتسجيل الحجج والعقود المختصة بالاراضي ، كما عالج هذا القانون ونظام آخر صدر عام ١٨٦٠ مسألة منح سندات للمتصرفين بالاراضي الاميرية . (٤)

---

(١) المصدر نفسه ، المادة ٥ من القانون ، ص ١٦ .
(٢) المصدر نفسه ، المادة ٦ من القانون ، ص ١٦ .
(٣) المصدر نفسه ، المواد ٧ - ١٣٢ من القانون ، ص. ص ص ١٦ - ٤٣ .
(٤) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادى في العراق ، بيروت ١٩٣٨ ، ص ١١٧ .

ان دراسة مجموعة القوانين المتعلقة بالاراضي والكيفية التى عالج فيها المشرع العثماني كل قسم من اقسام الاراضي المذكورة وكذلك الظروف التى صدر فيها يوحي بالاعتقاد بأن عهداً جديدا من الاصلاح قد بدأ وان سلطة الدولة لتنفيذ الاصلاح قد اتسعت بما فيه الكفاية كي تصل الى معظم الاراضي في البلاد العثمانية . فالسلطات الواسعة التى منحتها الدولة لنفسها ،في الاراضي الاميرية والاراضي الموقوفة وقفا غير صحيح والاراضي المتروكة والاراضي الموات ، من شأنها ان تعزز امكانيات وضع خطط الاصلاح والتنظيم.

على انه من خلال تاريخ طويل من تجربة الحكم العثماني في البلاد العربية اتضح ان الدولة العثمانية اثبتت انها غير قادرة على تحمل اعباء تلك المسؤوليات ، خاصة بعد ان وضعت القوانين الجديدة لاراضي الدولة ومؤسساتها ذات العلاقة على المحك . وهكذا وباستثناء اظهار الدولة نفسها بانها صاحبة الكلمة الاخيرة ، فقد القت تبعات العمران على المتصرفين بالارض بمعرفتها وذلك بحجة تنظيمها لاساليب التصرف وضمان اعترافها به وبشرط قيام المتصرف بالارض دفع جزء من ريع الارض الى الدولة اعترافا منه بحقوقها في رقبة الارض .

لقد انتزعت الدولة جزءا مهما من الريع القابل للتراكم والاستثمار دون ان تقدم دليلا على مساهمتها في اعمال العمران الكبرى التى يفترض ان تقوم بها في البلاد العثمانية . والواقع فان العكس وارد للباحث الذى يقوم بتقويم دور الدولة العثمانية في مسألة العمران . لقد استنزفت الدولة ايراداتها الجسيمة في مجالات لاعلاقةلها بالعمران معرقلة بذلك اسباب النمو والتطور الاقتصادى .

خامسا ــ حالة الاراضي في فلسطين في عهد التنظيمات :

عكس تقسيم الاراضي في فلسطين شأنها في ذلك شأن اغلب البلاد العثمانية على النحو الوارد ذكرها في قانونالاراضي العثماني لعام ١٨٥٨ولاشكفان هذا

يعني بأن رقبة الاراضي في فلسطين هي ملك الدولة وبالتالي فان صيغ واشكال التصرف بالارض ينبغي ان يخضع لسيطرتها واشرافها .

واستنادا الى التفسير الذى قدمه قانون الاراضي العثماني فان معظم اراضي فلسطين كانت اميرية – باعتبارها مفتوحة – وان اراضي الملك فيها صغيرة ومحدودة جدا . وتظهر في فلسطين انماط عديدة للتصرف القديم (حيازة ارباب الزعامة والتيمار والتزامات المقاطعجية) كما يظهر فيها الوقف غير الصحيح والمشاع ويمكن ايضا ملاحظة مساحات واسعة من الاراضي التى تعتبر في حكم الاراضي الموات . (١)

ذكر موسى دوخان بأن المعلومات او الاحصاءات عن الاراضي الاميرية في فلسطين غير متوفرة ، مصنفاً القسم الاكبر من الاراضي الزراعية ضمن نوع الاراضي الاميرية . (٢) اما الاراضي التى تحولت من مناطق زراعية الى قرى وقصبات فهي مهددة بالتحول الى اراضي ملك ومن ثم اراضي اوقاف . (٣) ومن هنا ربما يمكن تبرير موقف الدولة المتشدد في هذه القضية باعتبار ان سلطة الدولة يمكن ان تتعرض الى الخطر . وبالرغم من ذلك فقد جاء قانون الاراضي العثماني بالتعليمات التى تكفل للمشرع اعلان الارض محلولة ثم تفويضها – تسجيلها بالطابو – ببدل المثل لشخص آخر عن طريق المزايدة وذلك لتأمين عمران الارض ووضع حد لاهمالها وخرابها . وتتمتع الدولة ايضا بممارسة حق انتزاع الارض ثانية فيها اذا تأكد لديها بأن الارض قد اهملت زراعتها « عمرانها » مدة ثلاث سنوات متوالية .

---

(١) انظر ما سبق .

(٢) موسى ج . دوخان ، نظام الاراضي في فلسطين ، فصل في كتاب النظام الاقتصادى في فلسطين ، تحرير سعيد حمادة ، المطبعة الاميركانية ، بيروت ١٩٣٩ ، ص ١٠٠ وانظر الدلالات السياسية لهذه المسالة كما هو مبين في ختام الفصل الاول فى من هذاالكتاب .

(٣) انظر التنظيمات العثمانية الخاصة باصلاح اوضاع الاوقاف ، عبد العزيز محمد عوض المصدر السابق ، ص ص ٢٤٧ – ٢٥١ .

ان ما ذكر عن نقص المعلومات والاحصاءات عن الاراضي الاميرية ينطبق ايضا على الاصناف الاخرى من الاراضي ويعود السبب في ذلك الى عدم قيام السلطات العثمانية في ذلك التاريخ باجراء مسح كادسترائي (١) للاراضي في عموم البلاد العثمانية . وهكذا فان مساحة الاراضي الموات غير معروفة ولكن اسمها ينطبق على معظم الاراضي غير المأهولة وقد اشار دوخان الى (١٢) مليون دونم من هذه الاراضي في قضاء بئر السبع ، و (٣) ملايين دونم في المناطق الجبلية . (٢)

وتظهر الاراضي المتروكة في فلسطين مخصصة لانتفاع عامة السكان وتنقسم الى قسمين :

١ — الاراضي المتروكة لعموم الناس كالطرق العامة .

٢ — الاراضي المخصصة لعموم اهالي القرية او القصبة .

ومن الناحية القانونية فان مشكلة الاراضي المتروكة تبدو في مغالطة بعض الخبراء القانونيين فهم قصد المشرع العثماني من جعله الاراضي المتروكة صنفا من اصناف الاراضي ، وهو امر كانت له ابعاده السياسية فيما بعد يقول دوخان :

ولربما لايكون مضبوطا كل الضبط جعل الاراضي المتروكةنوعامستقلا عن الاراضي الاميرية او المملوكة او الموات ، ولايزال الى الآن غير واضح نوعا ما ، هل الاراضي المتروكة هي في الحقيقة فقط اراضي اميرية او مملوكة خاضعة لحق عام او مشترك يمنع من استعمالها لغاية اخرى . (٣)

---

(١) المسح الكادسترائي : من الكلمة الانكليزية Cadastral وتعني مسحي او مساحي ، هذا وقد اعتبر المختصون الاجراءات الخاصة بالعمل المساحي ضرورة لا بد منها في تعيين حقوق المتصرفين بالاراضي ويحول دون حصول التجاوزات بعضهم على البعض الآخر كما انها ضرورة لكل عمل يهدف الاصلاح في هذا المضمار .

(٢) دوخان ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ وتابع الدلالات السياسية فيما بعد .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٦ . وقارن مع الفصل التالي في هذا الكتاب .

وتبرز في فلسطين الحيازة المشاعة بصورة واسعة النطاق . ويفهم بان هذا النوع من الحيازة يقع بحوزة جماعة من الناس هم في الغالب اهل قرية واحدة . (١) ويلاحظ ان الطريقة الاكثر شيوعا لظهور « المشاع » هي كما يلي :

في زمن لايتذكزه الاحياء من سكان القرى قسم مشاع القرية سهما او اكثر . والارجح ان الشيوخ قد اجروا هذه الاسهم لقاء حصة معينة من غلتها . وبعد موت الذين عينت لهم الاسهم بالاصل كان وارثوهم يرثون الاسهم ايضا فينال كل واحد منهم كسرا من سهم سلفه بالنسبة لعدد الوارثين وهكذا كانت هذه الطريقة تتكرر على توالي السنين .. (٢)

وذكرت ايضا طريقة اخرى لظهور المشاع وهي تتعلق بطبيعة التركيب الاجتماعي الفلسطيني :

« ففي كل قرية عادة عدة حمايل اى عيال ، فيتخصص لكل حامولة مساحة معينة من الاراضي تقسم بين افرادها ..... وهكذا يتحول المشاع من مشاع للقرية الى مشاع للحمائل العديدة في القرية الواحدة » (٣)

ويلاحظ في الاراضي المشاعة ان النساء كن يقنعن بالتنازل عن حصتهن المشاعة وذلك للحيلولة دون وقوعها بيد الغرباء عن طريق الزواج ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان توارث الحصة المشاعة وتقاسمها أدى الى تعقيد شديد في حيازة الحصص المشاعة حتى اصبح هناك من يملك مثلا ١٧/١ من ٢٢/٣ من ٩/٢ من السهم . (٤)

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١١٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١١٦ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ١١٦ .

تطبيق قوانين الاراضي والطابو في فلسطين

لم يجر تطبيق القوانين الجديدة — الاراضي والطابو — في البلاد العثمانية في وقت واحد ، بل حينما كان ذلك ممكنا . فبينما تأخر تطبيق هذه القوانين في العراق حتى عهد مدحت باشا عام ١٨٦٩ . كان تطبيق ذلك في سوريا منذ عام ١٨٦٠ حين بدأت الدولة العثمانية تسجيل الاراضي وظلت العملية مستمرة حتى نهاية العهد العثماني . (١) ولعل من الجدير بالذكر بأن عملية تسجيل اراضي بلاد الشام قد استكملت في عهد الانتدابين الفرنسي والبريطاني عليها . (٢) هذا وقد اضطربت عملية التسجيل في فلسطين بسبب تعهد بريطانيا في صك الانتداب البريطاني على فلسطين بانشاء الوطن القومي اليهودى .

انشأت السلطات العثمانية لاغراض التسجيل دوائر تسجيل الاراضي (الدفتر الخاقاني) ويذكر انه كان في عام ١٨٦٧ دفتر خاقاني واحد في مدينة دمشق كما تم تأسيس دفتر خاقاني آخر في ولاية بيروت عام ١٨٩١ (٣) .

دعت السلطات العثمانية الحائزين للارض تسجيل الاراضي التى تحت تصرفهم في هذه الدوائر وحذرت الذين يمتنعون عن ذلك بانها ستطرح اراضيهم في المزاد العلني . وقررت السلطات العثمانية ايضا اعفاء الاراضي الموات التى يجرى استصلاحها كليا او جزئيا وبموافقة الدولة من رسوم التسجيل . (٤)

وفي فلسطين حيث كان الفلاحون متصرفين عمليا بالاراضي بينما كان الملاكون هم المنتفعون من اسلوب التصرف القائم ، ارسلت السلطات العثمانية

---

(١) عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابة السابق ، ص ٢٣٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٣٥ .

(٤) من بيان اللجنة التنفيذية العربية في الرد على الكتاب الابيض الانكيزى الصادر في اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٣٠ ، وثائق المقاومة العربية الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالى ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٢١٤ .

مأموري الاراضي ليقوموا بعملية منح السندات الجديدة (سندات الطابو) للمستفوضين من المتصرفين بالاراضي او من رست عليهم المزايدة . وقد تجول اولئك الموظفون في انحاء فلسطين وسجلوا قسما من الاراضي باسم الاقطاعيين ومتنفذي المدن ، بينما بقي القسم الآخر من هذه الاراضي بدون تسجيل . (١) وبناء على ذلك فقد استمر تداول الحجج وهي اوراق غير رسمية موقعة بشهادات الشهود حول التصرف القائم بالارض فترة طويلة من الزمن . (٢) ويذكر ان جمعية التنقيب الفلسطينية التي كانت تحظى بدعم القنصل البريطاني في القدس (تمبل مور) ١٨٦٢ – ١٨٩٠ ، قامت ببعض اعمال مسح الاراضي بصفة الدراسة والتنقيب عن الآثار . وفي عام ١٨٨٣ قامت بعثة بريطانية برئاسة الميجر كتشنر باعمال مسح اراضي الكرك غير انها لبثت فترة قصيرة من الزمن . (٣) وعموما فقد اتسمت عملية تسجيل الاراضي في فلسطين بالفوضى والاضطراب واقتصرت على مناطق محدودة . اما دفاتر الطابو التي ثبتت فيها عمليات التسجيل فهي الاخرى مضطربة وتفتقر الى الخرائط وتكتفي بالاشارة الى بعض العلامات لتحديد الارض المسجلة . (٤)

تقويم عملية تطبيق قوانين الاراضي في فلسطين

يمكن تفسير موقف الدولة العثمانية من عملية تطبيق قوانين الاراضي الجديدة في سورية وفلسطين بانها تهدف الى :

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢١٤ .
(٢) عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٣٦ هامش رقم ٢ .
(٤) صابر موسى ، نظام ملكية الاراضي في فلسطين في اواخر العهد العثماني ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٩٥ ، تشرين الاول ١٩٧٩ ، ص ص ٧٥ – ٩٢ . ولاغراض البحث انظر ص ٨٥ . وانظر المثال الطريف الذى يرويه نجيب عازورى (مساعد حاكم . القدس سابقا) حول منح السلطات العثمانية في يافا سندات ملكية في ارض واحدة لأشخاص عديدين والمنازعات والدعاوى الناجمة عن ذلك . يقظه الامة العربية ، تعريب احمد بو ملحم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت . ص ٦٥ .

١ ـ تثبيت سلطتها ونفوذها على ارجاء البلاد الشامية بما ستتيحه نظم اقرار شكل الملكية الجديدة من تقويض لاسس الامارات الاقطاعية .

٢ ـ ضمان قيام الافراد باعمال العمران في الاراضي من خلال تأكيدها حقها في منح حقوق التفويض للمتصرفين القائمين بواجبات العمران .

٣ ـ تحسين قدراتها المالية عن طريق تحسين اساليب جباية الضرائب التى ستتاح لها من خلال فرض التنظيمات الجديدة .

اسرعت القوى الاجتماعية الرئيسة في الدولة العثمانية فاستغلت المبادرة الجديدة التى قامت بها الدولة العثمانية . وقد استفادت تلك القوى من الظروف الاقطاعية السابقة التى اوصلتها الى مركز الوجاهة في المجتمع العثماني وذلك لتأكيد مشروعية اضطلاعها باعمال العمران وتمهيدا لاسباغ الشرعية على ادعاءاتها في تلك الاراضي .

وعمليا فقد تمت التطورات الجديدة على شكل صفقة تجارية بين هؤلاء المتنفذين وبين السلطات العثمانية ومن وراء ظهور الفلاحين المتصرفين الحقيقيين بالاراضي حيث لم تمكنهم ظروف التخلف المادى والاجتماعي من ادراك حقيقة التنظيمات العثمانية فكانت النتيجة الطبيعية ان احيطت عملية الاستغلال القديمة التى وقع الفلاحون تحت طائلها باطار من المشروعية عبرت عنها حقوق الطابو التى منحت لاولئك المتنفذين .

وهنا يمكن القول انه اذا كان بالامكان تصور الاثمان البخسة التى فوضت الاراضي بموجبها للوجهاء والمتنفذين ، فانه يمكن التصور على اساس منطقي مدى حرص هذه الطبقة على هذه الاراضي في الظروف التى تضطرها للتخلي عنها .

وفي سياق هذا الموضوع يقول جون رودى بأن « عملية التحديث تنطوى دوما على تغير جوهرى في المؤسسات والعلاقات الاجتماعية والوظائف ، مثلما تنطوى على توطيد دعائم القدرة والسلطة اللازمتين قبل ان يتسنى فرض تلك

التغيرات الجوهرية . لكن الفلاحين بفلسطين لم يحسوا الا بالمهمة الثانية على نحو ضعيف من الاحساس او عن طريق الحدس » لقد صحت مخاوفهم حول امكانية استفادة السلطات الحكومية من السجلات الجديدة لاغراض الضرائب والخدمة العسكرية ولكنهم لم يستطيعوا ان يقدروا الاهمية الفائقة لحصولهم على سندات طابو للاراضي التى بحوزتهم مما يعتبر الضمانة القانونية لمستقبلهم . (١) وقد صور لنا جون رودى رد فعل الفلاح الفلسطيني للاجراءات العثمانية الجديدة فقال :

« فالسبيل المحفوفة باقل مقدار من الاذى والتى استطاع الفلاح ان يسلكها قضت بتسجيل الارض تحت اسم شخص وهمي او فرد متوفي منذ زمن بعيد . ولقد ادى هذا السلوك الى تشويش السجلات بتعاقب الورثاء مما جعل حيازته اللاحقة غير مأمونة الجانب وعلى نحو اشد خطورة فهو لم يأت فعلا ، بل ترك تجار المدن المحليين ، وغالبا ملتزمي الضرائب يقومون بتسجيل مجموعات بكاملها من القرى تحت اسمائهم كما عمد الفلاح في حالات اخرى الى تشجيع اقطاب المدن على حمل صكوك التملك » (٢)

ويلاحظ وليم بولك W.Polk . بان عددا كبيرا من الفلاحين في فلسطين كانوا يجدون الفرصة ببساطة للاختفاء وعدم عمل اى شيء وفي اية حادثة فان النتيجةغالبا ما تكون هي‌هي : حجة التملك غالبا تخرج من‌ايدى اولئك‌الذين يحرثون الارض لتقع في ايدى اصحاب النفوذ من تجار المدن . (٣)

---

(١) ابراهيم ابو لغد (اعداد) تهويد فلسطين ، ترجمة اسعد رزوق ، منظمة التحرير . الفلسطينية ، مركز الابحاث ، سلسلة كتب فلسطينية (٣٧) بيروت ١٩٧٢ ، ص. ص . ١٣٨

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٨ .

(٣) Polk, W. R., "Backdrop to Tragedy, Part III, The Arab and Palestine USA 1957, p. 235

ومن ناحية اخرى فان زيادة اهمية المحاصيل النقدية ادت الى تطور سريع للطبقة التجارية التى صارت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تستثمر اموالها في عمران الاراضي للاغراض التجارية وفي حيازة واستملاك الاراضي والعقارات .

وهكذا « وجد الآلاف من الفلاحين انفسهم منذ السبعينات فصاعدا محرومين بالفعل من ابسط الحقوق الدنيا للحيازة ، فيما اصبحوا واقعين بشكل متزايد تحت سيطرة الملاك الذى تمكن ان يجمع في شخصه بين مالك الارض وجابي الضرائب والمرابي . (١)

ووثبت طبقة الملاكين الجديدة الى اراضي الاوقاف ، وذكر ان « المغلوب على امرهم من الفلاحين الذين استجاروا بمؤسسات الاوقاف الاسلامية رأوا ممتلكاتهم ينهبها القيمون عليها من حراس الاوقاف والوكلاء ممن كانوا فوق مستوى الشبهات» . وقد روى صلاح البحيرى موقف الفلاحين فقال عنهم انهم كمن استجار من الرمضاء بالنار . (٢) ويقول كرد علي انه بالرغم من ان الدولة العثمانية اصدرت قرارا يمنع تحويل اراضي الاوقاف الى املاك خاصة ، الا ان هذا النظام بقي حبرا على ورق واستمرت عملية تحويل هذه الاوقاف الى املاك خاصة بالتواطؤ مع القضاة وذلك لأجل اطالة مدة ايجار الوقف او استبداله بارض اخرى اقل جودة من ارض الوقف (٣)

تدنى وضع الفلاحين عموما الى منزلة المستأجرين وصار بوسع الملاكين طردهم من الاراضي بعد ان وقعت في ايديهم سندات التملك التى اعترفت الدولة العثمانية بشرعيتها القانونية . (٤) وقد جسد لنا وليم بولك جانباً مأساويا قاتماً لعملية تطبيق قوانين الاراضي والطابو في فلسطين فقال :

---

(١) ابو لغد ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٨ — ١٣٩ .

(٢) صلاح البحيري ، ارض فلسطين والاردن : طبيعتها وحيازتها واستعمالاتها ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٦٧ .

(٣) محمد كرد على ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٢٧ .

(٣) نبيل ايوب بدران ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨ — ٢٩ .ن

«قبل صدور تصريح بلفور بزمن طويل ، كانت طبقة الفلاحين العريقة العاجزة عن التعبير عن مشاعرها قد انزلقت درجة على السلم الذى اودى بها فيما بعد الى مخيمات اللاجئين» . (١)

سادسا — الآثار الاجتماعية والسياسية للتنظيمات الجديدة :

ظهور طبقة ملاكي الطابو :

لم يستطع الفلاحون الفلسطينيون ان يستفيدوا من الاتجاه العام للمصلحين العثمانيين وهو الاتجاه الذى هدف الى التخلي عن العلاقات الزراعية القديمة وتوسيع تأكيد حق التملك ومن هنا فقد اصبحت مسألة الغاءالنظم والاساليب الاقطاعية قضية قانونية شكلية تم بمقتضاها الاعلان رسميا عن الغاء النظم القديمة .

وقد خيبت الدولة العثمانية بفشلها الجديد كل الآمال المعقودة على امكانية تحقيق الاصلاح والتغيير . فبالاضافة الى ان الدولة العثمانية اكتشفت بعد فوات الاوان ان النظام الاقطاعي الذى اعتمدته خلال القرون الاولى من تاريخها وجعلته الدعامة الاساسية للبناء الاقتصادى العثماني اضحى عاجزا عن تحقيق الاغراض التى انشيء من اجلها خاصة وقد بلغ الفساد فيه الى الدرجةالتى اضحى فيها غير قادر على تسيير المؤسسة الاقطاعية نفسها ، فان اجراءات الدولة حول الغاء النظام الاقطاعي والاساليب المرتبطة به لم يؤد الى التغيير المنشود ، بل على العكس من ذلك فان التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة اللاحقة لعهد التنظيمات اتسمت بتقهقر اوضاع الفلاحين ونمو طبقة جديدة من الملاكين .

ولعل ادق وصف للتطورات الجديدة هو انها تمثل وضعا اقطاعيا جديدا نشأ في ظل قوانين الاراضي والطابو . وهو من الناحية العملية يمثل استمرارا للاوضاع الاقطاعية التى كانت سائدة في البلاد العثمانية قبل تشريع قوانين

Polk, Op. Cit. pp. 235–236.

(١) ابو لغد ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .

الاراضي والطابو . فقد ساهمت القوانين المشار اليها في تركيز الاراضي بايدى الملاكين الجدد (ملاكي الطابو) وهم عموما من الملتزمين السابقين وشيوخ القبائل ووجهاء المدن . ويحلل السيد ياسين الظروف التى ادت الى تجمع الاراضي بيد كبار الملاكين بالصورة المشار اليها سابقا ، فيرى انها نجمت عن مصادرة الدولة للاراضي المتروكة وقبائل البدو ثم بيعها الى الملاكين . وكذلك نتيجة امتناع بعض صغار الملاكين وقبائل البدو من تسجيل اراضيهم باسمائهم بسبب عدم قدرتهم على دفع رسوم التسجيل او الضرائب السنوية المقررة فمهدذلك السبيل للدولة للاستيلاء على الاراضي ثم بيعها لطالبيها (الملاكين) باثمان زهيدة . (١)

وبالوسع ان نشير هنا الى بعض الامثلة حول ظهور ملكيات واسعة نتيجة لقوانين الاراضي والطابو . والمثال الاول هو تسجيل أراضي وادى الحوارث في فلسطين باسم الامير ناصر الحارثي بعد ان كانت اراضي الوادى ديرة قبلية للعشيرة جميعها . (٢) اما المثال الثاني فهو قضية امتلاك آل سرسق لمساحات واسعة من اراضي مرج بن عامر في فلسطين . وقد ضمت هذه الاراضي (٢٢) قرية تعد اراضيها من اخصب بقاع فلسطين . وقد ذكر ان المبلغ المقرر دفعه كان (٢٠ ر ٠٠٠) جنيه انكليزى . (٣) وتنقل بعض المصادر بأن سرسق لم يدفع من المبلغ الاصلي سوى (٦ ر ٠٠٠) جنيه انكليزى . واذا تصورنا المساحة الكلية للارض ومقدارها (١٨٠ ر ٠٠٠) دونم عند ذلك يمكن تصور الثمن البخس الذى بيعت به تلك الاراضي . (٤)

---

(١) السيد ياسين وعلى الدين هلال ، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ، ج ١ ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٩١ .

(٢) نبيل ايوب بدران ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٣) Polk, Op. Cit., p. 236.

(٤) صلاح بحيرى ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

والمثل الآخر الذى يمكن الاشارة اليه هنا هو الاراضي الشاسعة التي تفوضها السلطان عبد الحميد في فلسطين والتي جعلت منه اكبر ملاك طابو في فلسطين. وقد امتدت الاراضي التي تملكها السلطان العثماني عبد الحميد في مناطق بيسان والنبك وشرق البحر الميت. (١)

وهكذا لم يمض وقت طويل حتى ظهرت طبقة ملاكي الطابو وهي تسيطر على معظم اراضي فلسطين. وقد قدمت بعض المصادر احصائية يعود تاريخها الى سنة ١٩٠٩ حول هيمنة ملاكي الطابو على الاراضي في فلسطين (٢) كما هي موضحة في الجدول رقم (٦) :

جدول رقم (٦)

اسم المنطقة	عدد الملاكين	المساحة المسجلة باسمائهم
القدس والخليل	٢٦	٢٤٠ر٠٠٠ دونم
يافا	٤٥	١٦٢ر٠٠٠ =
نابلس وطولكرم	٥	١٢١ر٠٠٠ =
جنين	٦	١١٤ر٠٠٠ =
حيفا	١٥	١٤١ر٠٠٠ =
الناصرة	٨	١٢٣ر٠٠٠ =
عكا	٥	١٥٧ر٠٠٠ =
طبرية	٦	٧٣ر٠٠٠ =

(١) عبد الغزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص ٢٣٨. شهادة عوني عبد الهادى امام اللجنة الملكية (لجنة بيل) في ١٣ / ١ / ١٩٣٧، وثائق المقاومة، ص ص ٥٢٠ - ٥٢١. عازورى، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٢) خليل ابو رجيلي، الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١١، يوليو - تموز - ١٩٧٢، مركز الابحاث، بيروت، ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

واستنادا الى ما جاء في هذه الاحصائية فان ارضا تبلغ مساحتها ١٣١٠٠٠ر١ دونماً كانت مسجلة باسم (١١٦) ملاكا ، اى بمعدل (٩٧٥٠) دونماً للملاك وفي قضاء بئر السبع وغزة كان اكثر من مليوني دونم في حيازة (٢٨) ملاكا وكان (١١) ملاكا من هؤلاء يملك كل منهم اكثر من (١٠٠) الف دونماً . (١)

واذا استثنينا السلطان العثماني عبد الحميد وبعض الموظفين الاتراك فان فان هؤلاء الملاكين ينتمون الى عوائل فلسطينية وسورية ولبنانية ، وهذا يعني ان قسما كبيرا من هؤلاء الملاكين يمكن اعتبارهم في عداد الملاكين الغائبين . وكان ابرز الملاكين الغائبين في فلسطين هو السلطان عبد الحميد وآل سرسق وثنيان وثويني ومادور .

اما الاسر الاقطاعية الفلسطينية فقد اشير الى اهمها وهي (٢) :

١ ــ آل عبد الهادى ــ وكانت تمتلك (١٧) قرية مجموع مساحتها ٦٠٠٠٠ دونم .

٢ ــ آل الجيوسي ــ وكانت تمتلك (٢٤) قرية .

٣ ــ آل البرغوثي ــ وكانت تمتلك (٣٩) قرية .

٤ ــ آل ابو خضرة ــ في منطقة يافا وغزة (٣٠) الف دونم .

٥ ــ آل الطيان ــ في منطقة يافا وكانت تمتلك (٤٠٠٠٠) دونم

٦ ــ آل الحسيني ــ وكانت تمتلك (٥٠٠٠٠) دونم .

---

(١) عنان العامرى ، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ – ١٩٧٠ ، بحث احصائي ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ص ٦٠ – ٦١ وقارن مع المصدر الاصلي .

Granot, A., "The Land Systemin Palestine, History and Structure", London 1952, p. 39.

(٢) نبيل ايوب بدران ، المصدر السابق ، ص ٣٢ . عنان العامرى ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

٧ ــ آل التاجي الفاروقي ــ وكانت تمتلك (٥٠ر٠٠٠) دونم .
٨ ــ آل الشوا ــ وكانت تمتلك (١٠٠ر٠٠٠) دونم .

وقد استمر الاقطاع الجديد في النمو والتطور على امتداد الفترة الزمنية الواقعة بين تطبيق قوانين الاراضي والطابو ونهاية الوجود العثماني في سورية وفلسطين . وصاحب هذا النمو والتطور انحسار واضح للملكيات الوسطى والصغيرة مما يشكل دليلا على هيمنة الاقطاع الجديد ونفوذه في البلاد . وتأكيداً لذلك فقد ذكر ان مساحة الاراضي التى يمتلكها الملاكون الوسط والصغار قد تقلصت من ٥٠ ٪ الى ٢٠ ٪ من مساحة اراضي فلسطين الجنوبية ومن ٢٥ ٪ الى ٢٠ ٪ ايضا من مساحة الاراضي في شمال فلسطين . (١) وهكذا عندما اطلت السنوات الاولى للانتداب البريطاني على فلسطين فقد كان حوالي (١٤٤) ملاكا يملكون ٤ر١٤٣ر٠٠٠ دونم وهي مساحة توازى مساحة جميع الاراضي التى يمتلكها كافة الفلاحين في فلسطين . (٢)

ولابد من الاشارة اخيرا بأنه ليس من الضرورى ان يكون النمو في الاقطاع الجديد قد حصل بصورة تعسفية فظروف الواقع الاجتماعي الفلسطيني كانت عاجزة عن مواجهة اجراءات الحكومة بشكل صحيح يضمن للفلاحين الموقع القانوني والشرعي الذى يجب ان يكونوا فيه . وقد اشارت الى هذه الحقيقة وثيقة فلسطينية جاء فيها :ـ

« ان الحالات غير المرضية والمؤثرات المتعددة التى عملتها الحكومة والتى حملت كثيرا من اصحاب الاملاك على تسليم اراضيهم بسهولة الى السلطان عبد الحميد لقاء ما كانوا يؤدونه اليه من خمس المحصول هي نفسها التي دفعت اصحاب هذه القرى لتسجيل اراضهم على بعض آل سرسق

(١) خليل ابو رجيلي ، المصدر السبق ، ص ١٣٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ص ١٣٣ ، ١٣٧ .

راجين انها ستبقى في تصرفهم مقابل ما يسلمون لهم من خمس المحصول » . (١)

الآثار الاجتماعية للوضع الاقطاعي الجديد

لم تشهد ظروف الانسان الفلسطيني الاجتماعية والاقتصادية سوى تطورا محدودا جدا ، وكانت عودة الحكم العثماني الى سورية وفلسطين سببا مهما لمزيد من الانحطاط في اوضاع الفلاحين . فقد استعاد الملتزمون والاقطاعيون هيمنتهم بعد انسحاب ابراهيم باشا مباشرة . ولكن اجراءات العثمانيين لالغاء النظام الاقطاعي القديم اوقفت مؤقتا وبشكل ملحوظ من الانحطاط الذى كان يمكن ان يصل اليه الفلاحون .

على ان طبيعة العلاقات الانتاجية الجديدة التى قامت في فلسطين في فترة التنظيمات والتى اتسمت بمعالم اكثر قساوة بسبب بروز ظاهرة االملاكين الغائبين ، فقد ادى كل ذلك الى تدهور جديد يوازى التطور الملحوظ في ظاهرة الاقطاع الجديد والممارسات غير الانسانية التى كان الفلاحون عرضة لها من لدن الوكلاء والسراكيل . (٢)

وبالرغم من ان عددا غير قليل من الفلاحين الفلسطينيين استمروا بالتصرف بالارض دون حصولهم على سندات طابو . (٣) الا ان المعروف ان مثل هذا التصرف لم يكتسب الاعتراف الرسمي وبالتالي فانه يبقى تصرفا غير مشروع يفتقر الى حماية القانون في اغلب الظروف .

ان الظلم والفقر اللذين احاطا بالفلاح السورى والفلسطيني وقلقه المستمر من المحاولات المبذولة لانتزاع ارضه كل ذلك دفعه الى الثورة وخاصة في

---

(١) احتجاج اللجنة التنفيذية العربية على بيوع اراضي قضاء الناصرة وموقف الحكومة من حقوق المزارعين العرب فيها ، ٢٥ / ٨ / ١٩٢٤ ، وثائق المقاومة ، ص ٨٥ .

(٢) خليل ابو رجيلى ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(٣) من بيان اللجنة التنفيذية ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

في بعض جهات سورية التى يقطنها الدروز . (١) ويمكن القول ان هذه الثورات تعبر عن زيادة الوعي للتناقض الاجتماعي بدليل انها نجحت في اجبار السلطات العثمانية على تمليك الفلاحين في المناطق الثائرة للاراضي التى يتصرفون بها . كما اذعن الاقطاعيون لشروط الفلاحين حول عدم ترحيلهم من الاراضي وعدم تكليفهم القيام باعمال السخرة . (٢)

اما فيما يتعلق بمسألة الاستقرار في وضعية الاراضي فان الدلائل حول حصول استقرار نسبي في هذه المسألة تكاد تكون مفقودة . فالغالبية من الملاكين كانوا يعطون معلومات وبيانات خاطئة لمأمورى التسجيل ، وعموماً فان المعلومات المقدمة كانت تفيد بأن الحيازة المحددة بحدود ظاهرة ومعروفة لاتتعدى مساحتها سوى بضع مئات من الدونمات . وكان القصد من ذلك واضحا ، فالملاكون كانوا يتهربون من رسوم التسجيل فأوقع ذلك السجلات والبيانات الرسمية في اخطاء جسيمة . لقد ساعد على ذلك انعدام عملية المسح الكادسترائي لدوائر التسجيل العثمانية وادى في نهاية الامر الى اشاعة الفوضى والاضطراب في حقوق الملكية للعديد من المتفوضين للاراضي . (٣)

وكانت المسألة المالية واحدة من اعوص المشاكل التى عانى منها الفلاح الفلسطيني فقد كانت السلطات العثمانية نشطة دائما لتحصيل الاموال والبقايا

---

(١) يوسف الحكيم ، سورية في العهد العثماني ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ٢٤٦ . لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٣٩١ .

(٢) بولياك ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ . ولا بد من الاشارة هنا الى ظاهرة مهمة كان لها اثرها الواضح في تطور الوعي للتناقضات القائمة ، وهذه الظاهرة هي محاولات الدول الاوربية الاستعمارية لتنمية مصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي في اجزاء مهمة من الدولة العثمانية وخاصة في سورية وفلسطين ، وقد اخذت هذه المحاولات صورة تشجيع الحركات والانتفاضات المناهضة للحكم العثماني . انظر ايضاً ما يلي ذلك في صفحات هذا الكتاب .

(٣) صلاح بحيرى ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

من الفلاحين . في حين اضطرت في احايين عديدة الى شطب البقايا والديون التى في ذمة المتنفذين . (١)

ومن ناحية اخرى فقد ثبت بالدليل التاريخي ان المتفوضين للاراضي في اعقاب تشريع قوانين الاراضي والطابو استطاعوا ان يتجاوزوا على القوانين العثمانية التى حددت بدل مثل الارض عن طريق المزايدة ، فقد قرروا بانفسهم قيمة بدل المثل . بل آانهم لم يدفعوا نظير تسجيل الارض باسمائهم سوى مبالغ ضئيلة . (٢) ومن ناحية اخرى فانهم خبروا السبل التى تساعدهم على التواطؤ مع الجباة لوضع تقديرات ضئيلة من الضرائب على المحاصيل والايرادات وفي مقابل ذلك فقد استخدم هؤلاء الملاكون كل ما في جعبتهم من وسائل لابتزاز الضرائب من الفلاحين وتحقيقها على حساب حصة الفلاحين . ان هذة الحالة لم تؤد الى افقار الفلاح فحسب ، وانما ادت الى اغراقهم بالديون بعد ان وقعوا بين براثن المرابين من الملاكين وتجار المدن الذين كانت تصل قيمة الفوائد التى يتقاضونها الى نسبة ١٠٠ ٪ . (٣)

ويقدم لنا احد الباحثين صورة مأساوية لظاهرة الابتزاز التى تعرض لها الفلاح الفلسطيني جاء فيها :

« ومع بداية الخمسينات من القرن التاسع عشر وبدء ظهور الوسطاء التجاريين من العرب والاجانب اخذ الفلاح يرزح تحت طائلة الدين ففي وقت جمع الضرائب وهو الوقت الذى يكون فيه الفلاح بامس الحاجة الى النقود يتوجه جيش من التجار اغلبهم وكلاء التجار الاجانب الى القرى (ليساعدوا) الفلاح بتقديم النقد

---

(١) عبد العزيز محمد عوض ، الا دارة العثمانية ، ص ٢١٦ .

(٢) انظر ما سبق ذكره عن البدل المدفوع لقاء تفويض سهل مرج بن عامر لآل سرسق .

Polk, Op. Cit., p. 236.

الضروري له لقاء رهن محصوله القادم بفائدة قدرها ٣ ـ ٥ ٪ في الشهر او بشراء المحصول كله لقاء ثلثي او نصف ثمنه . وبذلك يستولي التجار على المحصول بارخص الاثمان او يربحون فوائد قروضهم المتراوحة بين ٣٩ و ٦٠ ٪ في العام » (١)

ويصف شاهد عيان حالة الفلاح الفلسطيني في اواخر العهد العثماني فيقول :

« كانت حصة الحكومة من الحاصل (الضريبة) هي العبء الرئيس على الفلاح وكان موسم جمعها يعني الاضطهاد والرعب للقرويين البؤساء ... وكان الفلاح عاجزا امام رجال الحكومة الذين خبروا كل اساليب الابتزاز . انه مضطر لدفع ما يطلبونه منه . وليس هناك طريقة اخرى يدفع بها الاذى عن نفسه ... واذا رفع صوته معارضا او مستغيثا فليس هناك اذن واحدة تصغي اليه ... (٢)

ويستطرد الكاتب قائلاانه«ان ما يتبقى عند الفلاح من الحاصل بعد استيفاء الضريبة هو النصف فقط ، وكان عليه ان يبيعه ... ولكن في الريف لايوجد شارين له لذا فقد ترتب عليه انيتولىامر نقله الى عكااو مدن الساحلوكان عليه ان يدفع اجرة نقله على الجمال التى كانت تكلفه حملا من الحملين التى يقوى الجمل على نقلها » . (٣)

وتعتبر ملاحظات نجيب عازوري الذى شغل منصبمساعد حاكم القدس خلال الفترة بين ١٨٩٨ ــ ١٩٠٤ مثيرة للتأمل حقا لما حملته من صور قاتمه عن الاوضاع الاجتماعية التى تعيشها (طبقة) الفلاحين البائسة وحالةالقهر التى تعاني

---

(١) كامل محمود خلة ، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ــ ١٩٣٩ ، بيروت ١٩٧٤ ص ١٢ .

(٢) William Ewing, "Arab and Druzee at Home: A Record of Travel and Intercourse with Peoples east of the Jordan' London T. C. and E. C. Jack 1907. p. 13

(٣) Ibid., pp. 13–14.

منها بسبب تعسف السلطات العثمانية في فلسطين . يقول عازوری :

« يذهب الجباة الى الريف بحماية الدرك الذين امروا بمد يد المعونة اليهم فيخطفون من الفلاحين التعساء ثمانية اعشار محصولهم بعد ان يسوموهم كل انواع العذاب مع نسائهم وبناتهم واذا تجرأ هؤلاء الناس المساكين على الشكوى لايصغى اليهم وان الحوا يزجون في السجن ولايستطيعون الخروج منه الا بعد دفع الغرامة . » (١)

ويتعرض عازوری الى الضرائب التى يدفعها الفلاح الفلسطيني فيقول انها كانت تفرض على حاصلاته واشجاره وحيواناته . ويقول ايضا بان الفلاح كان يجبر على الدفع عدة مرات لعدم اعطائه وصلا بالضريبة المجباة او عدم اعتراف الجباة بالايصالات التى يحتفظ بها . (٢)

ويحدثنا عازوری عن جولته في فلسطين فيقول ان البلاد خربت واقفرت وهجرها فلاحوها كما تناقص عدد سكانها الى درجة خطيرة « زرت هذه البحيرة الجميلة (طبرية) في شباط الاخير في سنة ١٩٠٤ عدا مدينة طبريا الآهلة باليهود فلم اجد اى مزرعة على شواطئها الرائعة . (٣) ويقول ايضا .

« ان خصوبة وادى الاردن عجيبة .. ويمكن ان يعطي ثلاثة محاصيل في السنة .. ومع ذلك قطعت هذه الناحية العجيبة من الشمال الى الجنوب دون ان اصادف قرية واحدة آهلة .. ولانصف هكتار مفلوحاً . حتى ولا متراً واحدا مروياً .. » (٤)

---

(١) نجيب عازوری ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٧ ، انظر ايضا ص ص ٥٦ ، ٦٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٧ .

وبالرغم من الصورة التى يقدمها جمال الحسيني عن حالة الفلاح العربي الفلسطيني قبل الحرب وتأكيده على انها حالة جيدة نسبيا مقارنة بوضع الفلاح خلال عهد الانتداب البريطاني الا انه اشار الى ان الفلاح كان يؤدى في اواخر العهد العثماني ضريبة العشر والمعارف بمقدار ١٢٫٥ ٪ وضريبة الاموال غير غير المنقولة وضريبة المواشي علاوة على الضرائب غير المباشرة التى كان يساهم فيها اسوة بسكان المدن . (١) هذا من جهة ومن جهة اخرى فان نفقات السلطات العثمانية على مختلف مرافق الحياة في فلسطين كانت قليلة الى درجة خطيرة . وقد نسب الى وثيقة عثمانية بأن نفقات الدولة العثمانية على ولاية سورية في عام ١٨٨٣ كانت تساوى ٧٨٣ ر ٩٦٢ ر ٢٥ قرشا في حين وصلت ايرادات الدولة منها في السنة نفسها الى ٩٨٩ ر ٨٦١ ر ٦٠ قرشا وهذا يعني بأن الايرادات كانت تزيد على النفقات بنسبة ٢ : ١ وفي لواء عكا في فلسطين بلغت ايرادات الدولة من اللواء في عام ١٨٨٣ ٤٧٢ ر ٥٥٥ ر ٧ قرشا بينما كانت النفقات على اللواء في السنة نفسها ٧٠٢ ر ٨٢٨ قرشا فقط . (٢)

هذا وقد تحمل الفلاحون القدر الاكبر من هذه الضرائب فقد شكلت ايرادات الاملاك والعقار ورسم الاغنام والجمال والحيوانات الاخرى وبدلات الاعشار باسلوبي الالتزام والامانة ورسوم الغابات والاخشاب وعائدات الطابو والاملاك الاميرية والبدل العسكرى ما يوازى ٩٠ ٪ من ايرادات الدولة من من ولاية سورية لسنة ١٨٩١ ، بينما شكلت نفقات الدولة على دوائر الداخلية والجيش والشرطة والدرك والبحريةمابوازى ٧٠٪ ميزانية من ولاية سورية للسنة نفسها . (٣)

---

(١) شهادة جمال الحسيني امام اللجنة الملكية (لجنة بيل) وثائق المقاومة ، ص ص ٤٨٦ – ٤٨٨ .

(٢) عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .–

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٨ .

ازاء هذه الظروف القاسية والاعباء التى القيت على كاهل السكان فقد شاعت في اقاليم الشام ظاهرة الهجرة الى البلاد الاخرى – اوربا وامريكا – ويذكر ان من بين المناطق الفلسطينية التى هجرها بعض اهلها هي الخليل وعكا وحيفا . (١)

على انه من غير المناسب ان تكون هذه الهجرة مقرونة بالاسباب المشار اليها آنفا ، ذلك لأن مسألةطرد الفلاحين–التى يمكن‌ان‌تكون ذات صلةبالموضوع كانت قد توقفت منذ منتصف القرن التاسع عشر (٢) كما انه‌لم يكن هناك ما يبرر للملاك ان يقوم بطرد الفلاح من الارض مادام الاخير مثابرا على ارتباطه بالارض والعمل لمصلحة الملاك . وعلى هذا الاساس لم يعمد الملاكون (الا في الحالات التى تهدد فيها مصالحهم طبعا) الى طردهم وفي اراضي السنية (املاك السلطان عبد الحميد) لم تلاحظ حالات طرد الفلاحين ، كما ان السلطات العثمانية لم تكن مضطرة لاخراج الفلاحين من الارض . وبعكس ذلك فقد قيل ان السلطان عبد الحميد كان ارحم من اى (ملاك آخر في فلسطين) . (٣) واخيرا وفي ضوء الملاحظات الاخيرة يمكن الربط بين مسألة الهجرة المشار اليه ونشاط القوى المعدية التى اضحى لها دور استيطاني ملحوظ منذ اواخر القرن التاسع عشر .

الدور السياسي لطبقة الملاكين في اواخر العهد العثماني :

اتاح التطور العام في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي الذى ناله المتفوضون للاراضي بموجب قوانين الاراضي والطابو ، آفاقا مهمة في مجال الوعي السياسي والقومي .

---

(١) محمد كرد على ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ص ١٥٤ ، ٢٧١ .

(٢) في فلسطين استمر ذلك في الفترة اللاحقة .

Ma'oz, Op., Cit., pp. 161–162.

(٣) شهادة عوني عبد الهادى امام اللجنة الملكية ، وثائق المقاومة ، ص ٥٢١ .

ولاشك فان هذه المسألة بحاجة الى التحليل عندما يكون امام الباحث ضرورة المقارنة بين وضعين اقطاعيين احدهما سبق قوانين الاراضي والطابو والآخر جاء في اعقابهما . ومن ناحية اخرى فأن المسألة تبدو اكثر تعقيدا عندما نضع حقيقة ان المتفوضين عموماً كانوا اشخاصا اقطاعيين خلال العهد الاقطاعي السابق للتنظيمات الاخيرة .

ان تحليل هذه القضية تكمن في ادراك الحقيقتين الآتيتين :

١ — ان الاشخاص الاقطاعيين في النظام الاقطاعي القديم كانوا جزءا من النظام الاقطاعي وبعبارة اخرى فقد كانوايجسدون الدولة الاقطاعية ، والاعتبار الاساسي هو مركزهم الوظيفي في الجهاز الادارى والسياسي الرسمي .

٢ — ان الاشخاص المتفوضين الذين جسدوا العمود الفقرى للوضع الاقطاعي الجديد صاروا بتوالي السنين يمثلون وحدات اقطاعية مستقلة عن الدولة .

وهذا يعني ان الدولة لم يعد بوسعها الآن تجريد اى منهم من قاعدته الاقتصادية لاعتبارات ادارية او سياسية ، فالقانون الجديد لايصرح بغير مسألة العمران والتى يمكن ان يؤدى اهمالها (العمران) الى تجريد المتفوض من الارض الممنوحة له قانونا .

ان الاستنتاج الذى يمكن ان نصل اليه هو ان الاقطاعي في الماضي كان يشعر تماما بأن الاقطاع يعود للدولة اولا واخيرا . اما الآن (بعد تشريع قوانين الاراضي والطابو) فان الارض هي ملك المتفوض ابدا ما دام قائما بالالتزامات التى تفرضها عليه القوانين المرعية .

من هنا يمكن القول ان المتفوضين الجدد صار بمقدورهم ان يتوجهوا ضمن الاطار الذى يخدم مصالحهم عموما وبشكل مستقل الى حد ما عن المؤثرات القديمة . وقد اوجد ذلك فيما بعد اهمية استثنائية لاعتبارات المصالح الاقتصادية القطرية والقومية مع العالم الخارجي على حساب الاتجاهات التى تشدد على الانغلاق والتى اتسمت بها الرابطة العثمانية .

ان المتفوضين الجدد والقوى الاجتماعية (١) المرتبطة بها وجدت بالضرورة ان التقدم في مواقعها الاجتماعية والاقتصادية او الحفاظ على ذلك لايمكن ضمانه الا عن طريق التقدم لاستلام المراكز السياسية الرئيسة وهذا لايتم الا من خلال نفسها كقوة سياسية ينبغي ان يتاح لها التقدم تدريجياً على حساب الاتراك ومستفيدة بشكل خاص من ظاهرة الوعي القومي العام .

لقد ادى ذلك بطبيعة الحال الى ظهور تناقض سياسي واضح بينها وبين العثمانيين . وحمل هذا التناقض في مظهره صيغة الصراع بين القومية والعثمانية .

وضمن هذا التوجه سارت هذه الطبقة خطوات تمهيدية ورئيسة في طريق بناء الكوادر اللازمة لتحقيق الاهداف المقبلة . فقامت بارسال ابنائها الى جامعات اوربا والاستانة وبدأت الدفعات الاولى من هؤلاء باستلام مراكز مهمة وقيادية في الادارة والجيش العثمانيين في الاستانة والاقاليم . ويبدو ان العثمانيين الذين امسكت بخناقهم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الالتزامات والتعهدات الخاصة ببلاد الشام ، كانوا مضطرين للقبول بسياسة احتضان الطبقة الجديدة وابنائها املا في كسبهم الى جانبها او ضمان ولائهم .

وخلال اواخر القرن التاسع عشر كان التقدم الذى حققته هذه الطبقة ملحوظاً الى حد ما ولكنه دون شك لم يكن يوازى آمالها وتطلعاتها . والمسألة هنا اكبر من ان يكون للطبقة الجديدة لهم فيها حول او قوة ، فطبقة الملاكين شأنها في ذلك شأن كل عناصر وطبقات المجتمع العربي ، كانت تعاني من امراض المجتمع الذى تنتسب اليه . لذا كان عليها ان تواجه مشكلتين رئيستين هما :

١ ــ الصراع الاقطاعي القديم الذى توارثه الابناء عن الآباء .

٢ ــ منافسة طبقة الاشراف وهي الطبقة التى تظهر بشكل بارز في المجتمع العربي الفلسطيني وتتركز في القدس .

---

(١) انظر ملاحظات جوستورك حول طبيعتها البرجوازية ، الابعاد الاقتصادية للمقاومة العربية ضد الصهيونية ، المصدر السابق ، ص ٥ .

والحقيقة فان اجيالا متعاقبة لم تمنع نفسها من ان تتأثر بشكل او بآخر بالصراع الاقطاعي القديم ، ومن انتساب هذا الملاك الى عصبية والملاك الآخر الى عصبية اخرى ، وبالتالي تعمق هذا الصراع بسبب الاختلافات على الارض والجاه والسلطة . انه صراع طويل ترك آثاره التناحرية حتى على الاتجاهات السياسية والولاء السياسي . (١)

اما الاشراف ، فبالرغم من انهم كانوا يحسبون على طبقة الملاك ، فانهم كانوا يشكلون خطرا على التطلعات السياسية التى كان يندفع نحوها الملاكون والاقطاعيون الجدد ويعود سبب ذلك الى طبيعة العلاقة القائمة بينهم وبين مؤسسة الخلافة العثمانية وهي علاقة عمادها الولاء للسلطة الدينية التى تتمتع بها المؤسسة السياسية والتى يرأسها السلطان العثماني . وجدير بالذكر ان الامتيازات التى نالتها طبقة الاشراف قد لعبت دورا مهما في الولاء السياسي . (٢)

واخيرا يمكن القول ان المهمة التى كانت طبقة الملاكين الجديدة تتطلع نحوها قد تعثرت حينا من الزمن ولكنها استطاعت ان تمسك بزمام النضال السياسي بصورة متميزة في الفترة اللاحقة خاصة بعد ان استطاعت استقطاب الطبقة البرجوازية الناشئة في العمل السياسي المشترك .

---

(١) كامل محمود خلة ، فلسطين ، ص ص ٩ – ١٠ .

(٢) حول ذلك انظر : احسان النمر ، تاريخ جبل نابلس والبلقاء ، دمشق ١٩٣٨ ، ج ١ ، ص ١٥٨ . نبيل ايوب بدران ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

الفصل الرابع

فلسطين بين التخلف الاقطاعي والتحدي الاستعماري الصهيوني

اولا ـ ملامح التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين في اواخر العهد العثماني

١ ـ في البلاد العثمانية :

في تقويمنا لاهمية التطورات الاقتصادية التى شهدتها بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . لابد من الرجوع اولا الى تقويم للابعاد الاقتصادية للوجود العثماني في المشرق العربي . لانريد ان نسهب في الحديث فهناك مصادر عديدة حاولت تقويم ذلك سلبا وايجابا .

واالواقع فان المتابع للصورة العثمانية التى يقدمها هذا الكتاب يجد من الصفحات السابقة صورة قاتمة للحكم العثماني ومؤسساتهالسياسية والاقتصادية وهي مسألة انساق وراءها البحث بسبب طبيعة الاوضاع التى ناقشها الباحث . ولعل من نافلة القول ان نشير هنا الى ظاهرة بطء عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادى خلال القرون الطويلة من الحكم العثماني على انحاء المشرق العربي .

ربما تكون مصر قدعرفت نمو انسمات الرأسمالية في العصر العثماني (١) بل قد تكون انحاء اخرى من المشرق العربي قد عرفت تلك السمات ولكن ذلك لايخرج عن اطار السياق العام للتطور التاريخي .

من هنا يمكن القول ان الاوضاع الاقطاعية في البلاد العثمانية عموما ومنها فلسطين بطبيعة الحال كانت سمة عامة للاقتصاد العثماني والمحلي حيث تناولت بشكل خاص القطاع الزراعي باكمله . اما القطاعات الاخرى للاقتصاد العثماني فكانت تعاني عموما من التراجع والانكفاء بسبب تفاقم الوضع الاقطاعي من ناحية والثورة التجارية التى عمت اوربا خلال القرون السابع عشر والثامن عشر . يقول جوستورك :

---

(١) احمد صادق سعد ، مصر العثمانية ، مجلة دراسات عربية ، العدد ٩ ، تموز ١٩٧٩ ص ص ٢٩ – ٧٠ ، ولا غراض البحث انظر : ص ٢٩ .

« وحتى قبل تباشير الثورة الصناعية في انكلترا واوربا وبعد ان اخذ دور الشرق الاوسط ينكفيء كمركز حساس للتجارة الداخلية والخارجية امام مأثر الاساطيل الاوربية كانت فوائض الانتاج الزراعي الريفي تنتزع من اصحابها اما لتستهلكها الطبقة الحاكمة محليا او لتنقل الى العاصمة العثمانية » (١)

ويستطرد الباحث نفسه فيضيف للصورة القاتمة السابقة جوانب اخرى منها انعدام التدابير المستدعية لتوسيع مجال الاستثمارات المنتجة ووضع الصناعة المحدود والذى كان يدور في نطاق الاعمال اليدوية والحرفية .(٢)

ومن ناحية اخرى يتضح من الدراسة الوافية للامتيازات الاجنبية في الدولة العثمانية والتى اشار لها ز . ى . هرشلاغ بأن تلك الامتيازات مثلت طوقا شديدا على السلع والمنتجات التى يجرى انتاجها في البلاد العثمانية . فالتسهيلات التى كانت تحصل عليها البضائع والمنتوجات والتجارة الاوربية كانت تتم دون شك على حساب تقدم ونطور نظائرها في البلاد العثمانية . (٣)

وهكذا تميزت المرحلة اللاحقة من العلاقات الاقتصادية بين اوربا والدولة العثمانية بسعي الدول الاوربية الحثيث من اجل تحطيم الاقتصاد العثماني والاقتصاد في عموم بلاد المشرق باعتبار ان هذه السياسة هي مسألة لايحاد عنها لضمان العملية الاستعمارية .

وبالرغم من محاولة الدولة العثمانية كسر الطوق المفروض عليها ومحاولتها مواكبة التقدم الذى شهدته اوربا وذلك خلال القرن التاسع عشر ، فان محاولتها كانت متأخرة جدا حتى انه يمكن القول ان العجلة الاستعمارية

---

(١) جوستورك ، المصدر السابق ، ص ٥ .

(٢) جوستورك ، المصدر السابق ، ص ٥ .

(٣) للمزيد من التفاصيل عن الا متيازات الا جنبية وآثارها على الدولة العثمانية انظر : هرشلا غ ، المصدر السابق ، ص ص ٧٢ — ١٠٤ .

كانت قادرة على سحقها سحقا . ولعل ذلك يفسر لنا الاستسلام العثماني للرأسمال الاجنبي الذى تدفق على شكل قروض او مشاريع .

ومن المهم ان نشير اخيرا بأن فشل العثمانيين في التطورات الاخيرة لم يكن مرده الى حالة العجز في المواجهة فحسب وانما الى ظروف التطورات نفسها التى خلقت طبقة اجتماعية في البلاد العثمانية ارتبطت بالمصالح التجارية الاجنبية مما جعلها تقف موقف المعاداة او اللامبالاة ازاء الخطوات الرامية الى تحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادى .

٢ — في سورية وفلسطين :

شهدت بلاد الشام في اواخر العهد العثماني اندفاع الرأسمال الاجنبي للعمل في ميداني التجارة والاستثمار . وبسبب الفعاليات التجارية التى زخرت بها هذه الفترة فقد شهدت المدن الساحلية نموا مطردا في العمران وتطورا ملحوظا في وسائل النقل وطرق المواصلات كما شهدت زيادة كبيرة في السكان وخاصة في المدن الساحلية التجارية . (١)

وفي قطاع الزراعة شهدت عموم بلاد الشام تحولا مهما نحو انتاج السلع النقدية بسبب رواج تجارتها . وهذا يفسر لنا بطبيعة الحال ظاهرة اقبال التجار والمتمولين على شراء الاراضي وكذلك تحول كبار ملاكي الطابو الى اعمال التجارة والصيرفة . (٢)

لقد كانت المراكز التجارية الرئيسة في فلسطين هي كل من يافا وغزة وحيفا وكانت تجارة فلسطين الخارجية المؤلفة من الحمضيات والصابون والزيتون تنقل الى اوربا عن طريقها . ويشير الجدول رقم (٧) الى صادرات المدن المذكورة خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٠٨ و ١٩١٣ : (٣)

---

(١) عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٠ — ٢٨٩ .

(٢) يقول نبيل ايوب بدران ، المصدر السابق ، ص ٣٥ ان عددا من ابناء الطبقة البرجوازية نجح في الحصول على الالتزامات على الاراضي كما حصل مثلا سليم على سلام ومختار بيهم على التزام تجفيف مستنقعات الحولة ومساحتها (٥٠) الف دونم .

(٣) محمد يونس الجسيني ، التطور الاقتصادى في فلسطين العربية ، يافا ١٩٤٦ ، ص ١٤٤ . وقارن مع الاحصاءات التى يذكرها عازورى ، المصدر السابق ، ص ص ٥٨ ، ٥٩ .

جدول رقم (٧)

كمية الصادرات بالجنية	السنة
١١٣٤٢٤٠	١٩٠٨
٦١٠٦٦٠	١٩٠٩
٧١٥١٥٠	١٩١٠
٨٧٧٧٥٠	١٩١١
١١٢٧٥٠٠	١٩١٢
٩٠٦٥٢٠	١٩١٣

واستنادا الى الاحصائية الواردة في الجدول رقم (٧) واحصائية ثانية منسوبة الى حنا صلاح . (١) يلاحظ بان قيمة واردات المدن الثلاثة المذكورة وقيمة صادراتها لنفس الفترة كان في زيادة مستمرة مما يشير الى نشاط اقتصادى ملحوظ له دلالاته على الوضع الاقتصادى في البلاد .

وجدير بالذكر ان بعض الصادرات الفلسطينية كانت تتمتع بشهره عظيمة كالبرتقال . ويذكر بان الكمية المصدرة منه بلغت في عام ١٩٠٦ (٥٠٠ر٠٠٠) صندوق وبلغت في عام ١٩١٢ مليون صندوق وفي السنة التى تلت ذلك وصل الرقم ٨٦١ر ٥٥٣ ر ١ صندوق . (٢)

---

(١) جاء في الاحصائية ان الواردات والصادرات من مرافيء غزة ويافا ك وحيفا هي :

العام	الواردت	الصادرات
١٨٨٦	٠٠٠ر٢٤٠ ليرة انكليزية	٠٠٠ر١٢٠ ليرة انكليزية
١٩٠٠	٠٠٠ر٣٨٠ =	٠٠٠ر٢٦٥ =
١٩١٣	٠٠٠ر٣١٠ر١ =	٠٠٠ر٧٥٠ =

نبيل ايوب بدران ، المصدر السابق ، ص ٤٣ عن حنا صلاح ، فلسطين وتجديد حياتها ، القدس ١٩١٩ ، ص ٥٣ .

(٢) السيد ياسين ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

اقتصر دور التجار العرب الفلسطينيين على التجارة الداخلية في حين سيطر التجار الاجانب على التجارة الخارجية على ان عددا مهما من التجار المسيحيين استفادوا من نظام الامتيازات الذى كان الاجانب يتمتعون به فاحتموا بمظلته واصبح لهم شأن في تجارة البلاد الخارجية . (١)

الف متوسطو وصغار التجار العناصر الرئيسة في الطبقة البرجوازية الناشئة . وقد وجد هؤلاء انفسهم مرتبطين بعجلة الاقتصاد الرأسمالي الاجنبي وعزفوا تدريجيا عن حياتهم وارتباطاتهم السابقة فهجروا قراهم واعمالهم الزراعية كما باعوا اراضيهم التى لم يعد العمل وتوظيف رأس المال فيها يوازيان الربح الوفير الذى يدره عملهم التجارى الجديد . وهكذا ارتبط مصيرهم بمصير المؤسسات والمصالح الاجنبية الى درجة كبيرة مما املى عليهم فيما بعد سلوكا سياسيا محددا قوامه عدم المساس بتلك المصالح والتساهل في القضايا التى تتعلق بمصير البلاد والمصلحة الوطنية العليا .

ومن ناحية اخرى دفعت التطورات الاخيرة في بلاد الشام الصناعة المحلية نحو المزيد من التطور خاصة بعد ان اصبح تراكم راس المال ظاهرة ملحوظة في اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . وقد تطورت بضائع جديدة شملت الزيوت والمنسوجات والصابون والصناعات الغذائية والخمور والخزف والزجاج والجلود .

اصبح معدل انتاج الزيوت عشية الحرب العالمية الاولى (٧) آلاف طن سنويا كما قدر عدد معاصر الزيتون بمئتين . وذكر بان عدد المصافي العاملة في مدينة نابلس في التاريخ عينه بلغ (٢٠) مصبنة . كما تأسست مصانع آلية حديثة لانتاج الماكينات والماطورات في مدينة يافا . (٢) وذكر

---

(١) كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ١١ .

(٢) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادى في فلسطين ، ص ص ٢٧٤ — ٢٨٢ . السيد ياسين ، المصدر السابق ، ص ص ٩٩ — ١٠٠ .

ان عدد المصانع في عام ١٩١٨ قد وصل الى ١٢٣٦ مصنعا تركز معظمها في القدس ويافا وحيفا . (١)

ويذكر السيد ياسين ثلاث خواص للصناعة الفلسطينية هي : بدائية وسائلها اولا ، وعلاقات العمل العائلية ثانيا ، واعتماد ها على المواد الاولية المحلية ثالثا . (٢)

على اننا يمكن ان نشخص جملة آثار مهمة ترتبت على التطور الصناعي الملحوظ يمكن اجمالها فيما يأتي :

١ — بالرغم من ان هذا التطور يعبر عن قدرة راس المال على تحقيق تراكم جديد فانه يعني ايضا وعيا برجوازيا لاهمية استثمار راس المال في المشاريع الصناعية الاضافية والجديدة .

٢ — المساهمة الجدية للانتاج الصناعي في التجارتين المحلية والخارجية .

٣ — تحويل جزء مهم من الاموال المستثمرة في القطاعين الزراعي والتجارى نحو قطاع الصناعة .

٤ — تحول جزء مهم من الايدى العاملة الزراعية نحو القطاع الصناعي ، اى بعبارة اخرى هجرتها من الريف الى المدينة .

وبالاضافة الى ذلك فإن ابعاد هذه التطورات لا يمكن حصرها في النقاط المشار اليها اعلاه ، لقد تركت بصماتها الواضحة على الريف الفلسطيني اذ وجدت طبقة الفلاحين المعدمة مجالا جديدا ينقذها من حالة الفاقة والحرمان فهجرت ارضها واريافها واهملت الزراعة وخاصة المحاصيل التقليدية . كما شهدت المدن محاولة راس المال البرجوازى لاحتواء واسر الاقتصاد الفلسطيني التقليدى عن طريق امتصاصه لليد العاملة الفلسطينية المهاجرة .

---

(١) محمد يونس الحسيني ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ . عنان العامرى ، المصدر السابق .
(٢) السيد ياسين ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .

لم يكن هذا التطور فلسطينيا بحتا ، فقد اشترك فيه بدون شك راس المال اليهودى — الاجنبي وذلك لأنه اقترن بمرحلة تاريخية تطورت فيها ظاهرة الهجرة الاجنبية الى فلسطين . ومثال ذلك ما ذكر عن ادخال اليهود لصناعة الخمور الحديثة عام ١٨٨٥ م وكذلك ادخال شركة يهودية روسية في مطلع القرن العشرين للوسائل الحديثة في صناعة الصابون حيث بلغ انتاج الشركة (٢٠٠) طن سنويا . (١)

وعلى اية حال فانه على الرغم من اهمية التطورات السابقة التى طرأت على الاقتصاد الفلسطيني ، فانه يمكن القول بدون تردد ان الارض كانت ما تزال هي العمود الفقرى للاقتصاد الفلسطيني وان قطاع الزراعة هو القطاع الرئيس فيه . ولما كانت حيازة الارض الفلسطينية وقفا على الدولة والفلاحين والملاكين العرب والمؤسسات العربية فان الاقتصاد الفلسطيني كان لايزال بعيدا عن هيمنة المؤسسات الاجنبية التى اندفعت نحو فلسطين في في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتى كانت تغلف مصالحها السياسية الاستعمارية بمصالح اقتصادية ادعت بان المنافع المرجوة منها ستكون خيرا وربحا لها وللسكان على السواء .

ثانيا — النشاط الاجنبي للاستحواذ على الاراضي والظاهرة الصهيونية :

لم يفت على القوى الاجنبية التي نجحت في توغلها الاقتصادي في قطاعي التجارة والصناعة من ان تسعى للسيطرة على الاراضي . والواقع فإنه مادامت تلك النشاطات الاقتصادية تخفي وراءها اغراضاً سياسية واستعمارية فإنهاستوجه جهودها في الظروف المناسبة للاستحواذ على الاراضي لاكمال سيطرتها على المرافق الاقتصادية جميعا .

ولاجل ذلك فقد كان عليها اولا ان تتخلص من القيود القانونية التى فرضها اولو الامر في فلسطين في مسألة الاراضي وحقوق التملك الاجنبي في عموم انحاء البلاد العثمانية .

---

(١) عنان العامرى ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

على انه في ظل الفوضى والاضطراب التى كانت تعاني منها المؤسسات السياسية والادارية العثمانية فقد كان من الممكن التجرؤ على الهيمنة على بعض الاملاك والاراضي بطرق يمكن اعتبارها بانها نموذج للتحايل على على القوانين . ومع ذلك فقد كانت هناك مصاعب اخرى ناجمة عن طبيعة هذا التملك باعتباره يمثل جسداً غريبا في داخل جسد متماثل ، لذا فان امكانات الحياة فيه ضئيلة بالنظر لعدم تزويد اى من الاراضي التى يشتبه بأن ملاكها من الاجانب بالمياه اللازمة لديمومة الزراعة والعمران فيها . (١)

وكانت العقبة الاخرى في سبيل اى تشبث لحيازة الاراضي بواسطة النفوذ لدى المؤسسة السياسية العثمانية هي الحقوق المختلفة التى تظهر للافراد او المؤسسات بالرغم من عائدية الارض للدولة وهذا يجعل من اى تنازل عن الارض قد يحصل من لدن الدولة لمصلحة المؤسسات الاجنبية ولاشخاص اجانب عرضة لنزاع عنيف في الحقوق بين الوطنيين والاجانب .

ازاء هذا الموقف فقد عمدت القوى الاجنبية مدعومة بالتأثيرات غير المحدودة من لدن حكوماتها لتحقيق المساعي الرامية للحصول على الاراضي في البلاد العثمانية وقد تم ذلك على مراحل وهو لا يخرج على اية حال من كونه خطة مدروسة للسيطرة على المشرق العربي والبلاد العثمانية . ويمكن تعقبه وفقا للصورة التالية :

١ — السعي لدى الباب العالي من اجل السماح للاجانب بامتلاك الاراضي في البلاد العثمانية .

٢ — اصطناع حقوق تاريخية لعناصر اجنبية وتبنيها من لدن الحكومات الاوربية ودعمها للوقوف في مواجهة الحقوق القائمة اصلا .

٣ — التمادى في تصور قيمة الحقوق المزعومة الى الدرجة التى يمكن اعتمادها في انشاء كيان سياسي خاص بها .

Polk, Op. Cit., p. 234.

ولما كانت القضية باكملها ذات بعد سياسي استعماري لايمكن اخفاءوه فان السير فيها حتى النهاية كان يتطلب ايضا تهيئة المسرح المناسب والوسائل اللازمة . وبعد تهيئة الوسائل فقد تمت تسمية المسرح ، وهكذا كان اليهود هم الوسيلة وفلسطين هي المسرح ، وهي المرحلة الاولى والخطوة الرئيسة لتحقيق الغاية .

الادلة التاريخية تدعم هذه الحقيقة ففكرة الدولة اليهودية وتعبئة اليهود للهجرة الى فلسطين ارتبطت بالمشاريع والخطط الاستعمارية في وقت مبكر يعود الى نهاية القرن الثامن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر . (١) وخلاف ذلك فان الفكر الصهيوني السياسي لم ينضج تماما الا

---

(١) ارتبطت فكرة نابليون لانشاء دولة يهودية في فلسطين بخططه لاقامة امبراطورية استعمارية فرنسية في الشرق اواخر القرن الثامن عشر . انظر : يوسف هيكل ، فلسطين قبل وبعد ، ص ص ٨٤ — ٨٥ . ويذكر ايضا بان عددا من رجالات الاستعمار البريطاني كانوا قد وضعوا عام ١٨٣٨ جملة مشاريع لاسكان اليهود في فلسطين وانشاء دولة يهودية تحت الحماية البريطانية ، فحظيت تلك المشاريع بتأييد بالمرستون V. Palmerston . (تراس فيما بعد الحكومة البريطانية عام ١٨٥٥ وعام ١٨٥٩ وتوفي عام ١٨٦٥) بعد ان رأى فيها ضمانا لامن المواصلات البريطانية . انظر : لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ . ولمزيد من التفاصيل حول موقف بريطانيا من هذه المسألة انظر : وزارة الارشاد القومي ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ملف وثائق فلسطين ، مجموعة وثائق واوراق خاصة بالقضية الفلسطينية ، ج ١ ، من عام ٦٣٧ الى عام ١٩٤٩ ، القاهرة ١٩٦٩ ، وهو يضم مذكرة بالمرستون الى سفير بريطانيا في تركيا بخصوص توطين اليهود في فلسطين ١١ / آب / ١٨٤٠ وكذلك رسالة بالمرستون الى سفيره في تركيا لاقناع السلطان باباحة هجرة اليهود ، شباط / ١٨٤١ وغيرها . لاغراض البحث انظر : ص ص ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ . اما روسيا القيصرية فقد حاولت الاعتماد على الحجاج الروس الذين كانوا يتشبثون لاجل البقاء في فلسطين وينقل عن القنصل البريطاني في القدس خلال اربعينات القرن التاسع عشر بان هؤلاء الحجاج الذين كان معظمهم من المحاربين القدماء كانوا يتحدثون عن اليوم الذى ستصبح فيه فلسطين تحت السيطرة الروسية . انظر :

في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . (١)

وجدير بالملاحظة حقا ان تكون اول خطوة للتملك الاجنبي اليهودى في فلسطين قد حدثت ابان احتلال ابراهيم باشا لبلاد الشام (٢) وهذه الظاهرة بقدرما تعبر عن تساهل حكومة محمد على باشا مع النشاط الاجنبي فهي تمثل نقطة تحول في الخطط الرامية للاستحواذ على الاراضي في فلسطين . (٣)

هكذا اذن كانت الخطوة الاولى ولاجلها كانت زيارة موسى حاييم مونتفيورى الى فلسطين . على ان المقارنة بين المذكرات التى كتبها مونتفيورى حول الاستيطان اليهودى في فلسطين والكتب التى بعث بها بالمرستون الى سفرائه وقناصله في غرب آسيا ، تدل على ان اليهود كانوا اقل حماسة من رجال الحكومة البريطانية ، مما يدل على انهم دفعوا في هذا الاتجاه دفعا .

Derek Hopwood,"The Russian Presence In Syria and – Palestine 1843–1914.Church and Politics In the Near East", Claredon Press,Oxford 1969, pp. 15–16.
Ben Halpern, "The Idea of Jewish State,"London, Oxford University Press 1961, pp. 54–56 .

(١) انظر الوثيقة رقم (٢١٥) حول طلب اليهود شراء الاراضي في فلسطين المورخة في ٢٤ محرم ١٢٥٣ هـ / ١٨٣٧ – ١٨٣٨ م والذى يتضمن مصادقة الجهات الرسمية على قرار مجلس القدس القاضي برفض الطلب المقدم من « وكيل طائفة السكناج بالقدس الشريف بقصد الاستعلام بأنه هل يترخص لهم بمشترى الاملاك واراضي للزراعة وتعاطي الحرث والزرع .. الخ » الاصول العربية لتاريخ سورية ، ج ٣ – ٤ ، ص ص ٦٥ – ٦٦ .

(٢) انظر رد فعل محمد على باشا حول هذا الموضوع كما ينقله : جوزف حجار ، مصدر سابق ، ص ص ٢٣٢ – ٢٣٣ .

وبالرغم من ذلك فان الواضح هو ان بعض اليهود قد ابدوا استعدادهم للمساهمة في تمويل الاستيطان اليهودي في فلسطين في حين انهم ابدوا مخاوفهم من الابعاد السياسية المرسومة لمجمل العملية الاستيطانية . (١)

وعلى اية حال فانه ليس من الصعوبة بمكان تفسير التردد الذي غلب على بعض الزعامات اليهودية ما دام الموضوع اعد اساسا ليكون مشروعا مربحا من الناحية الاقتصادية ولكن اذا تصورنا البرجوازية وهي جزء من البرجوازية الاوربية فانه ليس بمقدور احد ان يجعل للبرجوازية اليهودية اهدافا متباينة الا اذا اختلفت المصالح القومية . ولما كانت هذه المسألة غير واردة باعتبار ان من السخف اعتبار اليهود في بريطانيا قومية مستقلة عن الانكليز ، لذا فان التوافق في الاهداف كان موجودا منذ البداية .

على ان القضية هذه لم يكتب لها النجاح بمجرد موافقة عدد من اقطاب البرجوازية اليهود وغير اليهود . فالقضية اكبر بكثير اذ انها تتناول اقامة كيان سياسي يتسم بالديمومة والبقاء وهو بحاجة الى ايمان يهود العالم اجمع ، لذا فقد اقتضت الضرورة ابتداع الآيدلوجية الصهيونية .

بناء على ما تقدم يمكن اعادة النظر في بعض النصوص التاريخية حول ظاهرة الاستيطان اليهودى في فلسطين وتحليلها ضمن علاقتها بالسياق العام لمنطوق هذا البحث . ففي اواخر الثلاثينات من القرن الثامن عشر كتب موسى خاييم مونتفيورى بعد زيارته لفلسطين خلال حكم ابراهيم باشا فقال : (٢)

« من كل المعلومات التى استطعت جمعها اتضح لي ان الارض المجاورة تبدو انها صالحة على الخصوص للاستغلال الزراعي

---

(١) يقول بن هالبرن ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .
« ان تأثير اليهود اللاصهيونيين واليهود المعادين للصهيونية واتجاهاتهم يجب ان تكون مفهومة في التحليل التاريخي الاجتماعي للفكرة الصهيونية السياسية »

(٢) حول خلفية هذا الموضوع انظر : جوزف حجار ، اوربا ومصير الشرق ، ص ص ٢٢٨ - ٢٣٣ .

فهنا احرا ش من اشجار الزيتون يغلب على ظني انها تعود الى خمسمائة عام وحقول كرم ومراع شاسعة وعدد كبير من الآبار . كما توجد اشجار تين وحقول قمح وشعير غنية فهي في الحقيقة ارض يمكن ان تنتج اى شيء بكثرة في مقابل قليل من المهارة والعمل . انني واثق من انه لو نجح المشروع الذى افكر فيه فانه كفيل بتحقيق السعادة والرخاء للارض المقدسة وسأبدأ بأن اطلب من محمد على منحي ارضا لمدة خمسين عاما او مائة او مائتي قرية وسأعطيه ربحا يتراوح بين عشرة وعشرين في المائة على ان يكون دفع المبلغ باجمعه سنويا بالاسكندرية بشرط ان تعفى الارض والقرى التى ستمنح طول المدة من اية ضريبة يفرضها الباشا او حاكم المناطق التى ستمنح فيها الارض وبشرط ان احصل على حرية التصرف في المحصول في اية جهة من جهات العالم فاذا حصلت على المنحة فانني ساستعين بالله بعد عودتي من انكلترا وانشيء شركة تتولى زراعة الارض وتشجيع ابناء ديننا في اوربا على العودة الى فلسطين ان كثيرين من اليهود يهاجرون الى ويلز الجنوبية الجديدة وكندا ولكنهم يستطيعون في الارض المقدسة ان يجدوا فرص النجاح المؤكد. (١) هنا سيجدون الآبار التى تم حفرها واشجار الزيتون والكرم

---

(١) وجدت دعوة مونتفيورى هذه صدى لها عند اناس آخرين زاروا فلسطين في وقت لا حق . وكان المقصود من ذلك شحذ همم اليهود ودفعهم للهجرة الى فلسطين حيث تنتظرهم فرص الرخاء والازدهار في بلد يزخر بالعسل والحليب . انظر على سبيل المثال ماكتبه : Johe Wilhelm Rowntree في عام ١٨٩٥
«Palestine Notes and other Papers,» Edited by Joshua Rowntree, Headly Brothers London 1906, p. 10
وكذلك : Ewing, Op. Cit., p. 14.

التى تم زرعها والارض الخصبة التى لا يعوزها الا القليل من السماد . (١)

والواقع فان من غير المقبول الافتراض بان اولئك اليهود الذين كانوا يغادرون الى ويلز الجديدة وكندا كانوا يهاجرون وهم مدفوعون بآمال تتضمن انشاء كيان سياسي يهودى . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تذكر بعض المصادر بان المستوطنين في فلسطين من اليهود المهاجرين خلال موجتي الهجرة الرئيستين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لم يتجاوزوا نسبة ال ٣ ٪ الى مجموع يهود تينك الهجرتين البالغ ٥ر٢ مليون . (٢)

واذا رجعنا الى اشارة يوسف الحكيم الذى كان في اواخر العهد العثماني موظفا في طرابلس ثم في القدس وتفريقه الواضح بين المستوطنين الاجانب (الالمان) والمستوطنين اليهود الذين قال بانهم من جنسيات مختلفة مثل روسيا ورومانيا والمانيا والنمسا والمجر واليمن والعراق (كذا) وبعض الولايات العثمانية وشمال افريقيا . (٣)

فانه يمكن التصور بان المراحل الاولى من ظاهرة الاستيطان اليهودى كانت جزءا لايتجزأ من مسألة النشاط الاجنبي للاستحواذ على الاراضي وبصورة تفوق بشكل واضح على كونها جذرا تاريخيا للعمل الصهيوني .

ومن هذا السياق ايضا يمكن تقويم الضوابط التى وضعتها الدولة العثمانية . ففي اول الامر كانت القوانين العثمانية تحظر على الاجانب امتلاك الارض

---

(١) من مذكرات موسى حاييم مونتفيور عن فلسطين ، ٢٤ / مايو / ١٨٣٩ ، ملف وثائق فلسطين ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

Nedav Safran, «The United States and Israel» , Harverd(٢) University Press: Cambridge 1963, p. 67.

(٣) يوسف الحكيم ، سورية في العهد العثماني ، ص ص ٢١٤ ، ٢٤٩ – ٢٥٠ .

في الدولة العثمانية . واقر هذا المبدأ في قوانين الاراضي العثمانية عام ١٨٥٨ واستمر سارى المفعول حتى عام ١٨٦٩ حين استجابت الدولة العثمانية للضغوط الاجنبية ووافقت من الآن فصاعدا على التملك الاجنبي للاراضي في البلاد العثمانية باستثناء الحجاز . (١)

وعلى اثر صدور هذا القانون قام عدد من الاجانب والمؤسسات الاجنبية بشراء او استئجار اراضي في جهات مختلفة من فلسطين اهمها منطقة يافا الخصيبة . ومن ابرز هؤلاء القنصل الالماني في يافا والقنصل البريطاني في يافا (الحاخام افرينليغ) والقنصل الفرنسي في عكا والبارون روتشيلد والنمساوى يوئيل سلمون وشخصيات اخرى في القنصليات والوكالات التجارية الاجنبية في فلسطين . (٢) وجدير بالملاحظة ان معظم هذه الاراضي انتقلت ملكيتها الى اليهود بصورة مباشرة او غير مباشرة واقميت عليها مستعمرات يهودية . (٣)

ولكن لم يمض وقت طويل عل ذلك حتى اختصت الدولة العثمانية اليهود بقوانين لاحقة لاحباط الفائدة المرجوة من قانون عام ١٨٦٩ .وهكذا كانت قوانين عام ١٨٨٢ و ١٨٩٣ و ١٨٩٩ التى حظرت انتقال الاراضي الى اليهود استثناء من بين كل الاجانب . (٤)

---

(١) عبد العزيز محمد عوض ، الادارة العثمانية ، ص ٢٣٤ . انظر ايضا الملاحظة المنسوبة الى انكلهاردت حول تاريخ صدور القانون واهميته لرعايا الدول الاجنبية ، المصدر السابق ، هامش ص ٢٣٤ .

(٢) صبرى جريس ، تاريخ الصهيونية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ج ١ بيروت ١٩٧٧ ، ص ص ٦٩ ، ١٠٤ — ١٠٦ . صابر موسى ، المصدر السابق ، ص ص ٨٩ — ٩٠ .

(٣) اهمها « مكفية اسرائيل » (يافا ١٨٧٠) و « بيتح تكفا » (يافا ١٨٧٣) .
و « ريشيون لتسيون » (يافا ١٨٨١) و « زخرون يعقوب » (حيفا ١٨٨٢)
و « يسود هامعله » (قرب طبرية ١٨٨٢) و « عكرون » (الرملة ١٨٨٣)
و « نحلات رؤوفين » (وادى جنين ١٨٨٣) .

(٤) خيرية قاسمية ، النشاط الصهيوني ، ص ص ٢٤ — ٢٥ . ناجي علوش ، الحركة الوطنية الفلسطينية امام اليهود والصهيونية ١٨٨٢ — ١٩٤٨ ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ٧٧ .

لأجل ذلك كله فان برنامج هرتزل (بخلاف برنامج مونتفيوري) للاستيطان اليهودي في فلسطين قد اتسم بالصراحة والوضوح والخطورة فهو يصرح بامكانية ضم الملاكين العرب الى المعسكر الصهيوني . ثم خطوات لاحقة تهدف الى تجريدهم من حقوق الملكية بأي ثمن . والتخلص من الفلاحين بصورة تدريجية وعدم بيع الاراضي ثانية الى العرب وحصر حيازة وانتقال الارض باليهود وبواسطة مؤسساتهم فقط . (١)

ثالثا — المواجهة العثمانية والعربية الفلسطينية للنشاط الصهيوني :

منذ تولي السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ — ١٩٠٩ السلطنة كانت التحديات الاستعمارية قد بلغت مرحلة خطيرة وكان من ابرز مظاهرها :

١ — مطالب الدول الاوربية حول رعاية الطوائف الدينية في البلاد العثمانية . وكذلك مطالبها للحصول على الامتيازات الاقتصادية في البلاد العثمانية .

٢ — وقوع الدولة العثمانية تحت وطأة الديون الاجنبية .

٣ — احتلال فرنسا للبنان في اعقاب فتنة عام ١٨٦٠ واضطرار الدولة العثمانية الى الاذعان الى منح جبل لبنان وضعا سياسيا واداريا خاصا .

٤ — تنازل الدولة العثمانية عن قبرص عام ١٨٧٨ لبريطانيا .

٥ — تعرض الدولة العثمانية لهجوم روسيا عام ١٨٧٦ — ١٨٧٧ .

٦ — احتلال فرنسا اجزاء واسعة من شمال افريقيا العثمانية خلال القرن التاسع عشر .

٧ — تعرض ولاية مصر العثمانية للاحتلال من لدن بريطانيا عام ١٨٨٢ .

ان هذه الظروف منحت السلطان عبد الحميد دروسا مهمة لمناورة تلك الاطماع واستخدام كل ما في جعبته من اسلحة لمقاومتها . وهكذا فقد

---

(١) وزارة الارشاد القومي ، ملف وثائق فلسطين ، وثيقة رقم ١٢ ، ص٤٥ .

شهدت المراحل التالية لثمانينات القرن التاسع عشر ارساء دور اكبر للوجود السلطاني على شكل املاك همايونية ، المساس بها يعني اضراراً مباشرة لمصالح السلطان باعتباره ملاك اقطاعي كبير .

وكان الخطر يتهدد العراق وسوريا وفلسطين . لذا فقد اشترى السلطان مساحات هائلة من اخصب الاراضي في العراق . وفي سورية وفلسطين اشترى السلطان ٢٦٣٥٥٠ دونم في اربع صفقات فقط بينها اراضي وادى الاردن باكملها . وذكر بان مزارع السلطان في فلسطين كان يشرف عليها ضباط كبار وانهم منحوا اوسمة ورتب رفيعة . (١)

وفي مقابل ذلك ليس من الصعوبة بمكان تعليل تطور برامج الاستيطان اليهودى في فلسطين بصورةموازيةلتطورالمصالح البريطانية في الشرقالاوسط قبرص ، مصر ، الجنوب والخليج العربي – وبالرغم من ان تاريخ العمل الصهيوني يسجل تقلب الصهاينةعلى اكثر من قوة استعمارية لكنه يرسي في النهاية على بريطانيا . (٢) ربما يكون من غير المؤكد الجزم على ان ذلك مثل مناورة بريطانية – صهيونية ولكن هل كان بمقدور اية قوة استعمارية ان تستثمر العمل الصهيوني لانشاء قاعدة لها في فلسطين مهددة في الصميم المصالح الامبراطورية البريطانية ؟ (٣)

بعد العمل الذى قامت به بريطانيا في مصر عام ١٨٨٢ والذى اثار غضب السلطان عبد الحميد وحفيظة الدول الاستعمارية الأخرى مدت بريطانيا يديها نحو فلسطين مستعملة قفازات صهيونية بعد ان مهدت لذلك بواسطة

---

(١) عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ . عازورى ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٢) ثيودور هرتزل ، يوميات هرتزل ، ترجمة واعداد انيس صايغ وهلدا شعبان صايغ ، الفصل الاول الموسوم : هرتزل والاستعمار ، ص ص ١٧ – ٣٣٢ .

(٣) ان تطور الايديولوجية الصهيونية واكب تاريخيا وصول المصالح البريطانية في الشرق الادنى الى مرحلة الذروة .

نشاط صهيوني على الصعيد الدولي . وحاول الصهاينة الاتصال مباشرة بالسلطان ، ولكن الاخير – الذى لم تغب عن ذهنه المحاولات الاجنبية للسيطرة على انحاء من بلاده – ابلغ هرتزل الذى عرض عليه منحة وقرضا كبيرين لقاء موافقة السلطان على السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين ما يلي :

« لااقدر ان ابيع ولو قدما واحدا من البلاد ..

لااستطيع ابداً ان اعطي احدا اى جزء منها .. » (١)

على انه ليس من الصعوبة بمكان تقدير القيمة النهائية لمقولة السلطان هذه ، فالدولة كانت تعاني من ضغوط اقتصادية هائلة وكذلك من ضغوط سياسية وعسكرية كبيرة ، وكان السلطان بحاجة الى المساعدات والقروض مما يجعل العرض الصهيوني عرضة للمراجعة او التعديل وفق مقتضيات الظروف .

ان المصادر العثمانية المنشورة لا تفيد باكثر من ذلك والوثائق العثمانية بهذه المسألة غير مطلع عليها حتى الآن وهي محفوظة ومحجوبة عن الباحثين كما يقول عبد الكريم غرايبة (٢) وكما يستنتج من رسالة خيرية قاسمية الموسومة : النشاط الصهيوني في الشرق وصداه ١٩٠٨ – ١٩١٤ . (٣)

والمهم ان نقول هنا ان العبارة السابقة المنسوبة الى السلطان وردت على لسان هرتزل وذلك في يومياته المشهورة . ولكن ملاحظات هرتزل اللاحقة تقلل من من اهميتها الى درجة كبيرة . (٤) اما مذكرات السلطان وبعض رسائلة فانها

---

(١) هرتزل ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

(٢) وثائق يلدز كمصدر لتاريخ البصرة وخليجها والنشاط الاوربي في تلك المناطق ، بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ – بغداد ١٩٧٣ ، جمع وزارة الاعلام ، بغداد ١٩٧٤ ، ص ص٦٨٨ – ٧٠٥ . ولاغراض البحث أنظر : ص ص ٦٩٢ – ٦٩٣ .

(٣) أنظر عرض المصادر في مقدمة رسالتها المذكورة .

(٤) أنظر للكاتب : حول الموقف العثماني من الاطماع الصهيونية الاستيطانية في فلسطين ١٨٧٦ – ١٩٠٨ ، مجلة آداب الرافدين ، العدد ٩ سنة ١٩٧٨ صادرة عن جامعة الموصل ص ص ٧١ – ٩٧ ، ولاغراض البحث أنظر : ص ص ٨٩ – ٩٠ .

تدعم وجهة النظر حول موقف السلطان الثابت المعارض للاطماع الصهيونية (١).

ومن اجل معالجة هذه المسألة بوسعنا ان نفترض فروضا عديدة اهمها :

١ – ان هرتزل لم يتقدم بعرضه الى السلطان الا بعد ان ادرك صعوبة العمل للمشروع الصهيوني في فلسطين بسبب انتشار الاملاك السلطانية في معظم الانحاء الخصبة من البلاد الفلسطينية . وان العرض المالي بوسعهان يقنع السلطان بالتنازل عن املاكه تلك وكذلك التخلص من العقبات القانونية التى وضعتها الدولة .

٢ – ربما يكون السلطان قد وافق على هجرة يهودية محدودة لمناطق مختلفة من الدولة العثمانية باعتباره بديلا مناسباً لعرض هرتزل السابق .

يقول بن هالبرن :

« لقد كان السلطان متحفظا في مساومة هرتزل لقد قرر انه عندما يجهز الصهاينة القرض اولا فانه سينظر بروح ودية الى مشروع الامتيازات الصهيونية المقترحة » (٢).

وعلى اية حال – مع الاخذ بنظر الاعتبار الفروض السابقة – يمكن القول ان السلطان كان امام خيار صعب اذ لم يكن من مصلحته ان يدمر سياسة فرض الركائز التى اعتمدها في فلسطين وغيرها من البلاد العثمانية .

كما انه لم يستطع ان يفرط بعرض مغر كالعرض الصهيوني . ولذلك فقد بقي العرض الصهيوني معلقا حتى وقت لاحق في القرن العشرين حينما عصفت ثورة ١٩٠٨ بالسلطان عبد الحميد وتمت مصادرة املاكه في انحاء البلاد العثمانية واوجدظروفا اكثر ملائمةللتفاهم بينالصهاينة ورجالالعهدالجديد .

---

(١) Sultan Abdulhamit,«Siyasi Hatiratim»(Istambul Dergah Yayinlari–1975). 1. pp. 76–77.

(٢) Ben Halpern, op. Cit., p. 56.

حول موقف القوى الاجتماعية الفلسطينية :

تجمع المصادر المختلفة العربية وغير العربية على ان النشاط الصهيوني في فلسطين واجه مقاومة ملحوظة وذلك في وقت مبكر بعد نشأة المستعمرات والقرى اليهودية . ومن المثير حقا ان يكون الفلاحون – الذين انحدر الكثير منهم الى مستأجرين بسبب القوانين العثمانية الخاصة بالاراضي – اول من من تحسس المخاطر الناجمة عن الاستيطان اليهودى . "فالفلاحون الذين رضوا طواعية ان يضعوا اراضيهم تحت تصرف حماتهم الملاكين تخلصا من الضرائب والواجبات التى تفرضها عليهم السلطات العثمانية ، كانوا غير مستعدين لروءية ارض الاباء والاجداد يهيمن عليها اليهود بصيغة الامر الواقع . وقد ادى ذلك الى حدوث اشتباكات دامية بين الفلاحين العرب والدخلاء اليهود . (١)

على ان موقف الملاكين كان ولايزال عرضة للانتقاد . وكما هو معروف فان المستوطنين اليهود كانوا يضعون املاك هؤلاء الملاكين نصب اعينهم وكان نشاطهم ينصب على شراء الارض باثمان خيالية ليتمكنوا من اغراء الملاكين وبالتالي شراء الارض منهم . وجدير بالملاحظة ان هرتزل نفسه كان يعتقد بان الملاكين سينضمون الى جانب المعسكر الصهيوني . ولا شك فقد كان في تقديره ان هؤلاء الملاكين بحكم موقعهم الاقتصادى واقعون تحت تأثير جذب وسائل الاغراء الاقتصادى الصهيوني . ولكن ذلك لم يكن صحيحا تماما . وبوسعنا ان نقول بأن عددا مهما من الملاكين الفلسطينيين

---

(١) عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٠ ، ص‌ص ٤٨ – ٤٩ ، ٥٠ . يوسف الحكيم ، المصدر السابق ، ص‌ص ٢٤٩ – ٢٥٠ . خيرية قاسمية ، المصدر السابق ، ص٣١ .

قاوموا النشاط الصهيوني واثاروا حملة وطنية عنيفة ضده . (١) لاجل ذلك فقد اقتصر التأثير الصهيوني على الملاكين الغائبين الذين امتلكوا في العقود الماضية مساحات واسعة من الاراضي . واذا تصورنا ان روابط الملاكين الغائبين بالارض والفلاحين تكاد تكون مفقود ة عند ذلك يمكن ان نقارن بين موقفهم من عملية البيع وموقف اقرانهم الملاكين الفلسطينيين المعارض. (٢)

على ان من الصعوبة بمكان تصور موقف الملاكين الفلسطينيين على انه موقف ثابت حتى النهاية فالدلائل تشير الى ان ضغوطا اخرى يعود بعضها الى الصراع الاقطاعي القديم وبعضها الآخر الى ضعف الوعي السياسي والجهل بالقيمة الاقتصادية للارض او الوقوع تحت طائلة الضغوط المالية ادت جميعا الى حصول صفقات بيع مختلفة .

اما الطبقة البرجوازية الناشئة التى يشكل المتورون من سكان المدن قاعدتها الاساسية فقد كانت على وعي ملحوظ بالابعاد السياسية الخطيرة التى يمكن ان تنجم كنتيجة لتفاقم الهجرة والاستيطان اليهوديين في فلسطين .

والواقع فان ظروف ونتائج التطور الرأسمالي التى ساهمت في خلق الطبقة البرجوازية قد جعلت منها بالضرورة متنورة فكريا وتشدها اهداف قومية تقف على وجه التأكيد ضد الاطماع والمساعي الصهيونية في فلسطين

---

(١) اشترك عدد من أبناء العوائل الفلسطينية – آل الحسيني والنشاشيبي وآل عبد الهادي – في النشاط السياسي المناهض للعمل الصهيوني أنظر مثلا : عبد الوهاب الكيالي .المصدر السابق ، ص ٧٨ وانظر حول هذا الموضوع أيضا :

Robert John, Sami Hadawi, "The Palestine Diary", Published by the Palestine Research Center, Beirut 1970, Vol. I, p. 18.

(٢) قارن مع ما يذكره أبو لغد ، المصدر السابق ، ص١٤٩ . وهو ان آل الحسيني حافظوا على املاكهم مصونة حتى النهاية .

ومن هنا فقد لعب ابناء هذه الطبقة دورا مهما في خلق وعي وطني وقومي ضد ظاهرة الاستيطان اليهودى . وامتد نشاط ابناء هذه الطبقة المعادى للصهيونية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني فشمل فلسطين وسورية ومصر ، كما انتشر ايضا في الاستانة وباريس . هذا وتعتبر ملاحظة نجيب عازورى عن الاطماع الصهيونية من اهم النصوص التاريخية التى عبرت عن وعي عميق ومبكر للابعاد السياسية لمسألة الاستيطان اليهودى في فلسطين . يقول عازورى :

« ان ظاهرتين هامتين متشابهتي الطبيعة بيد انها متعارضتان لم تجذبا انتباه احد جتى الآن تتضحان في هذه الاونه في تركيا الاسيويه اعني : يقظة الامه العربية وجهود اليهود الخفي لاعادة تكوين مملكة اسرائيل القديمة على نطاق واسع . ومصير هاتين الحركتين هو ان تتعاركا باستمرار حتى تنتصر احداهما على الاخرى وبالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين هذين (الشعبين) الذين يمثلان مبدأين متضاربين يتعلق مصير العالم بأجمعه .. » (١)

وقد اتخذت معارضة الفئات المتنورة من مسألة الاستيطان اليهودى في فلسطين صورة جماعية في مطلع القرن العشرين ، فقد ارسلت برقيات احتجاج للسلطات العثمانية في فلسطين والاستانة . كما تم الاعلان عن تشكيل جمعيات فلسطينية لمواجهة النشاط الصهيوني المتزايد وكان من ابرز العناصر الفلسطينية المثقفة آنذاك محمد عزة دروزة واحمد سامح الخالدى ونجيب نصار ومحمد رفيق التميمي عارف العارف . ويذكر ان الخالدى كان ابرز عضو في جمعية فلسطين التى تأسست في بيروت عام ١٩١٣ ، وشن نجيب

---

(١) عازوري المصدر السابق ، ص ٤١ .

نصار حملة ضارية ضد الصهيونية وذلك من على صفحات جريدة الكرمل التى تولى تحريرها . (١)

هذا وقد اشارت المصادر الاخرى الى جوانب اخرى من نشاط الشبيبة الفلسطينية المثقفة ومواقفها المعادية للصهيونية والاستيطان اليهودي في فلسطين (٢) وقد تأثر بذلك عدد من الشخصيات العربية مما جعلها تتحرك في الطريق نفسه . لقد جاء في كلمة القاها عبد الكريم الخليل امام الباب العالي في ٥ — ٨ — ١٩١٣ :

« وهناك مسألة .. بيع الاراضي المدورة — الجفالك — في البلاد لأن دخول الاجانب اليهاوحرماناهاليهامن مواردها مما لا ترضونهفخامتكم فالتمس منحنان الحكومة السنية اتخاذ قرار قطعي موافق في هذا الشأن » (٣)

واخيرا فقد رسمت بعض المصادر الصهيونية صورة اخرى لنشاط وفعالية الشبيبة الفلسطينية فقد ذكر انه من بين (١٢٦) عضوا من المشتغلين بالقضية العربية عند الحرب العالمية الاولى فان عدد الفلسطينيين كان (٢٤) شخصا فقط . كماذكر ايضا ان (١٣٠) فلسطينيا ابرق الى المؤتمر العربي

---

(١) أنظر السيد ياسين ، المصدر السابق ، ص‌ص ١٣٤ — ١٣٥ . مذكرات جمال باشا ، تعريب علي أحمد شكري ، تحقيق عبد المجيد محمود ، مطابع دار البصرى بغداد ١٩٦٣ ، ص ص٢١٢ وما بعدها . وانظر :

Adnan M. Abu- Ghazaleh, "Arab Cultural Nationalism in Palestine During the British Mandate", The Institute for Palestine Studies, Beirut 1973–, pp. 19–20, 27.

(٢) أنظر ما سبق ، وأنظر الكيالي ، المصدر السابق ، ص‌ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٠، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ . وأنظر أيضا تفاصيل مهمة عند :
محمد عزة دروزة نشأة الحركة العربية الحديثة ، صيدا ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ص ٣٣٥ — ٥١٠ .

(٣) أحد أعضاء الجمعيات العربية ، ثورة العرب ، مقدماتها — اسبابها — نتائجها ، مطبعة المقطم ، القاهرة ١٩١٦ ، ص ٨٤ . —

الاول في باريس وذلك من بين مجموع المبرقين الى المؤتمر وعددهم (٢٨٧) شخصا . وقيل ايضا عن الشباب الفلسطيني بانهم من صغار السن وان قليلا جدا منهم كانوا من اعضاء الجمعيات . (١)

رابعا—التقويم الاقتصادي لمظاهر النشاط الصهيوني في اواخر العهد العثماني

كانت مظاهر النشاط الصهيوني في فلسطين واضحة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . وقد اتضح ذلك النشاط من خلال عمليات الاستحواذ على الاراضي والهجرة اليهودية وبناء المستعمرات

اذ لم تستطع القوانين العثمانية ان تحول دون ذلك النشاط . وان موقف السلطات المحلية العثمانية كان ضعيفا بسبب فساد كان الاجهزة الادارية وانتشار الرشوة في صفوف الموظفين الاتراك . اما القهر والاستغلال الاقطاعي الطويل فقد اضعف الانسان العربي وافقر الارض وعمل على انحطاط قيمتها الاقتصادية .

استفاد اليهود من كل ذلك واستثمروه لمصلحتهم ، وتشير المصادر المختلفة الى نتائج ذات اهمية ملحوظة . فحتى قيام الحرب العالمية الاولى كان اليهود قد استحوذوا على اراض تبلغ مساحتها (٦٥٠) الف دونم . وبلغ عدد المستوطنين اليهود (٦٠) الف شخص . كما بلغ عدد المستوطنات اليهودية (٤٧) مستوطنة . (٢)

ان دراسة هذه الارقام لاول وهلة تظهر النشاط اليهودى وكأنه لم يحقق غير نجاح متواضع . فالاراضي التى تمكنوا من وضع اليد عليها لاتشكل سوى ٢ ٪ من مساحة فلسطين وهي ٠٢٣ ر ٣٢٣ ر ٢٦ دونم . كما ان اعداد

---

(١) Y. Porath, "The Emergence of the Palestine Arab National Movement: 1918–1929", Frank Cass, London 1974, p. 20.

(٢) يوسف عبد الله صايغ ، الاقتصاد الاسرائيلي ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٤٤ .

المستوطنين اليهود توازى نسبة مقدارها ٧ ٪ من مجموع سكان فلسطين . اما المستوطنات اليهودية الا (٤٧) فليس لها اهمية كبيرة قياساً الى العمران العربي في فلسطين .

على ان دراسة تلك الارقام استنادا الى معايير اكثر دقة من شأنها ان تعطي نتائج جديدة . وقبل ان نفصل في الحديث عن هذه المسألة لابد من الاشارة الى عدة مسائل مهمة هي :

١ — ليس من المنطقي اعتبار المهاجرين اليهود الى فلسطين مواطنين عربا ، كما يذهب الى ذلك بعض الباحثين . (١) فقد بقي اولئك المهاجرون يحملون الجنسيات الاصلية للبلاد التى نزحوا منها وقد ادى ذلك بموجب نظام الامتيازات الى بقائهم تحت السلطة القضائية للسلطات القنصلية ذات العلاقة . (٢)

٢ — ان تقويم عدد المهاجرين اليهود على اساس نسبتهم كأجانب الى المجموع الكلي للمقيمين الاجانب الذين دخلوا فلسطين في الفترة نفسها تظهر ارقاماً بالغة الخطورة .

٣ — ان مساحة الاراضي المعمورة في فلسطين محدودة ومن هنا فانالهيمنة الاقتصادية تتناسب تناسبا طرديا مع عملية السيطرة على مراكز العمران الرئيسة مع الاخذ بنظر الاعتبار آثار ذلك على الوضعية السياسية والاجتماعية للقوى المسيطرة .

٤ — يمتد العمران العربي في فلسطين عبر مرحلة تاريخية طويلة جدا تشمل بشكل خاص تاريخ فلسطين منذ العهد الاسلامي حتى عهد الانتداب البريطاني ، وفي مقابل ذلك فان الاستعمار الصهيوني في فلسطين لا يشكل غير مرحلة طارئة وقصيرة من تاريخ فلسطين .

---

(١) شفيق الرشيدات ، فلسطين ، تاريخا وعبرة ومصيرا ، بيروت ١٩٦١ ، ص ٥٤ .

(٢) خيرية قاسية ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

٥ – ان نفوس الطائفة اليهودية حوالي منتصف القرن التاسع عشر قدر بحوالي من (١٠) الى (١١) الف نسمة (١) . واذا اخذنا بنظر الاعتبار ان الكثير منهم قد اقاموا في مدينة القدس لاغراض دينية عند ذلك يمكن تقويم دورهم الاقتصادى في فلسطين بانه دور محدود في بعض الاعمال التجارية الربوية والصيرفة .

تبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في فلسطين حوالي ٣٠ ٪ من جملة مساحة فلسطين او بحدود ستة ملايين ونصف المليون دونم . (٢) وتقع معظم – حوالي ٨٧ ٪ – الاراضي التي بحوزة اليهود في البقاع الصالحة جدا للزراعة (٣) . ان ذلك يعني ارتفاع القيمة الاقتصادية للاملاك اليهودية (٤) ومن جهة اخرى فان الارقام المذكورة اعلاه ترفع من تقدير نسبة ما حصل عليه اليهود الى مجموع الاراضي الصالحة للزراعة حتى الحرب العالمية الاولى بـ (١ : ١٠) .

---

(١) عبد الوهاب الكيالي ، الموجز في تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ١٧ .
لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٥٨

(٢) جاء ذلك في تقرير خبير الاراضي السر جون هوب سمبسون الذي نشر عام ١٩٣١ . وجدير بالاشارة ان مساحة فلسطين تبلغ ٢٦٫٣٢٣٫٠٢٣ دونم = ١٠٠٠ متر مربع يضاف لها المنطقة المائية وتبلغ مساحتها ٧٠٤٫٠٠٠ دونم . كما جاء ذلك في تقرير لجنة الامم المتحدة للتوثيق بشأن فلسطين .

(٣) أنظر مايلي في صفحات هذا الكتاب ، وأنظر أيضا :
Luke, and Keith–Roach, "The Hand book of Palestine and Trans–Jordan," Issued under the authority of the Government of Palestine, Macmillan and Co. Limited London 1930, p. 67.
وقارن مع الخارطتين اللتين توضحان أنواع الاراضي ومراكز الاستيطان اليهودي في فلسطين عند :
Polk, Op. Cit., pp. 327, 313.

(٤) يوسف صايغ ، المصدر السابق ، ص ص ٧٥– ٧٦ . وجدير بالاشارة أن الاراضي التي استولى عليها اليهود أصبحت تزرع أشجار الفاكهة بعد أن كانت تزرع الحنطة والشعير والدخن والسمسم سابقا . أنظر .
The Hand book of Palestine, p. 67.

تتضح خطورة ما انجز من عمل يهودى للاستحواذ على الاراضي خلال الفترة ١٨٨٢ — ١٩١٤ عندما تجرى مقارنة نسبة مساحة الـ (٢٥) الف دونم التى استحوذ عليها اليهود حتى عام ١٨٨٢ الى مساحة الاراضّي التى استحوذوا عليها خلال الفترة اللاحقة . حيث قفز الرقم السابق الى (١٠٧) الف دونم في عام ١٨٩٠ و (٢٢٠) الف دونم في عام ١٩٠٠ و (٤٢٠) الف دونم في عام ١٩١٤ كما يظهر من الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

السنة	مساحة الاراضي المستولى عليها
حتى عام ١٨٨٢	٢٥ الف دونم
١٨٩٠	١٠٧ =
١٩٠٠	٢٢٠ =
١٩١٤	٤٢٠ =

ولعل ابرز ما يمكن استنتاجه في الاحصائية السابقة ان مساحة الاراضي التى تملكها اليهود قد ازدادت بنسبةعاليةتراوحت بين٤٢٨ ٪ و ١٦٨٠٪ كما يظهر في الجدول رقم (٩)

جدول رقم (٩)

السنة	نسبة الزيادة مقدرة على اساس مساحة الارض المستولى عليها سنة ١٨٨٢
١٨٩٠	٪ ٤٢٨
١٩٠٠	٪ ٨٨٠
١٩١٤	٪ ١٦٨٠

وتكمن خطورة هذه الزيادة عندما تقارن مع مجموع مساحة الاراضي المعمورة والصالحة للزراعة البالغة (٥ر٦) مليون دونم اذ انها ستعبر بطبيعة الحال عن تقدم الدور الاقتصادى لوسيلة الانتاج -- الارض - التي بحوزة اليهود كما ان لذلك مدلولاته على كمية الانتاج وتوزيعه بين العرب واليهود .

جدول رقم (١٠)

السنة	نسبة الاراضي المستولى عليها الى مساحة الاراضي الصالحة للزراعة
١٨٨٢	٣٨ ر ٠ ٪
١٨٩٠	٦٤٦ ر ١ ٪
١٩٠٠	٥٣٨ ر ٣ ٪
١٩١٤	٤٦١ ر ٦ ٪
١٩١٤ – ١٩١٧	١٠ ٪

ومن ناحية اخرر فان تدفق المها جرين اليهود الى فلسطين خلال الفترة عينها قد ادى الى مضاعفة عدد اليهود الى حوالي عشرة امثال ما كانوا عليه قبل عام ١٨٨٢ اى بنسبة قدرها ...١ ٪ خلال (٤٢) عاما . كما ان المتتبع لهذه الزيادة يجدها مواكبة للزيادة في مساحة الاراضي المستولى عليها بحيث ان نصيب الفرد اليهودى الواحد من الاراضي المستولى عليها لم يقل عن دونم واحد بالرغم من الزيادة المطردة للمهاجرين اليهود . ففي الوقت الذى سجلت فيه الزيادة في اعداد المهاجرين اليهود خلال الفترة الواقعة بين منتصف القرن التاسع عشر وعام ١٨٨٢ عددا تراوح بين عشرة آلاف وعشرين

الف يهودى (١) فان مساحة الاراضي التى تم الاستيلاء عليها بلغ (٢٥) الف دونم . وفي سنوات الحرب تنوقص عدد اليهود من (٨٥) الف الى (٥٦) الف . غير ان الزيادة في الاراضي المستولى عليها ظلت مستمرة حتى بلغ مجموع الاراضي المستولى عليها (٦٥٠) الف دونم (٢) . وهو مايمكن ملاحظته في الجدول التالي :

جدول رقم (١١)

السنة	عدد المستوطنين اليهود	مساحة الاراضي المستولى عليها
١٨٥٠—١٨٨٢	١٠٠٠٠ر١٠=٢٠٠٠٠ر٢٠	؟ — ٢٥٠٠٠ر٢٥ دونم
١٨٨٢—١٩١٤	٢٠٠٠٠ر٢٠—٨٥٠٠٠ر٨٥	٢٥٠٠٠ر٢٥—٤٢٠٠٠٠ر٤٢٠ =
١٩١٤—١٩١٧	٨٥٠٠٠ر٨٥—٥٦٠٠٠ر٥٦	٤٢٠٠٠٠ر٤٢٠—٦٥٠٠٠٠ر٦٥٠ =

ويمكن ان نستنتج من الاحصائية في الجدول رقم (١١) ان نمو الاستيطان اليهودى كان يجرى على قدم وساق بصورة مواكبة للنمو في الهجرة اليهودية كما انه لم يتأثر بانخفاض اعداد المستوطنين اليهود خلال الحرب العالمية . ولاشك فان لذلك نتائجه السلبية على الاقتصاد العربي ، باعتبار ان النمو في الاقتصاد اليهودى كان يجرى على حساب الاقتصاد العربي وفي الوقت نفسه فان القاعدة الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد العربي كانت تنحسر لمصلحة الاقتصاد اليهودى . (٣)

---

(١) Ibrahim Al Abid, "A Hand Book to the Palestine Question", Beirut 1969, p. 25.

(٢) Ibid., p. 25, Polk, Op. Cit., p. 232.

(٣) قارن مع الاحصائية المنقولة عن روبين في : القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية لمصلحة وزارة الدفاع اللبنانية ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ١٢٣ .

وانعكس النمو الاقتصادى اليهودى على اعمال بناء المستعمرات اليهودية التى ارتفع عددها بشكل لافت النظر ، ففي خلال السنوات ١٨٨٢ ، ١٨٩٠ ، ١٩٩٠ ، ١٩١٤ ازداد عدد المستعمرات من (٥) مستعمرات الى ١٤ ، ٢٢ ، ٤٧ على التوالي . (١) وهذا يعني ان العمران الصهيوني (٢) احرز زيادة بنسبة مئوية قدرها ٢٨٠ ، ٤٤٠، ٩٤٠ على التوالي كما هو واضح في الجدول رقم (١٢)

جدول رقم (١٢)

السنة	عدد المستعمرات	النسبة المئوية للزيادة
١٨٨٢	٥	—
١٨٩٠	١٤	٪ ٢٨٠
١٩٠٠	٢٢	٪ ٤٤٠
١٩١٤	٤٧	٪ ٩٤٠

والملاحظ ان الاقتصاد اليهودى لم يعتمد على القدرات الذاتية للمستوطنين اليهود في فلسطين فحسب ، بل تلقى معونات ومساعدات كبيرة باستمرار . فقد اشارت بعض المصادر الى ان البارون روتشيلد وحده انفق على عمليات الاستعمار اليهودى مبالغ جسيمة قدرت بـ (١٥) مليون جنيه فلسطيني ، وفي مرجع آخر (٢٠) مليون دولار . وفي مرجع ثالث انها تتراوح بحدود (٦٠) مليون فرنك فرنسي . (٣)

---

(١) يوسف صايغ ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

(٢) تابع تطور ونمو المستمرات اليهودية ومراحله الزمنية في :
The Handbook of palestine, p. 66.

(٣) محمد عبد الرؤوف سليم ، تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة ، ١٨٩٧ — ١٩١٨ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ج ١ ، ص٢٣ . هرتزل المصدر السابق الملحق بالا شخاص ، ص ٥٢١ .

اما الاقتصاد العربي الفلسطيني فانه لم يتلق معونات اقتصادية مهمة كما ان اعمال العمران كانت محدودة جدا واقتصرت على بعض كبريات المدن الفلسطينية .

وبالرغم من ان السلطات العثمانية انشأت في فلسطين في عام ١٨٨٧ البنك الزراعي العثماني الذى تولى تسليف المزارعين ومساعدتهم الا انه لم يحرز سوى نجاحا محدودا في رفع المسترى الاقتصادى والاجتماعي للريف الفلسطيني ، ويرجع سبب ذلك الى ان رأسماله كان قليلا . (١) وان الفلاحين عجزوا عن سداد الديون والفوائد مما اضطر البنك الى تدوير تلك الديون وارجاء استيفائها بشكل دورى .

خامسا – تطور برامج الاستيطان الصهيوني في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين

بالرغم من ان التقويم السابق لاعمال انتقال الاراضي الى اليهود في فلسطين قد اظهر حالة عجز نسبي بسبب ظروف الوضع الاقطاعي للمجتمع والاقتصاد العربي الفلسطيني فانه يمكن القول ان برامج الاستيطان اليهودى في فلسطين لم تجد مناخا ملائما لنشاطها قدرما وجدته في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين .

والواقع فقد شكل الانتداب البريطاني قوة ضاغطة لمصلحة «الوطن القومي اليهودى » وفي مقابل ذلك كان البناء الاقطاعي المهلهل الجوانب ما يزال يعتبر بناء سياسيا تقليديا في المجتمع العربي الفلسطيني .

وعلى اية حال فان ابعاد الوجود البريطاني في فلسطين كانت قد اتضحت في وقت مبكر ويمكن اعتبار صك الانتداب البريطاني وثيقة اساسية في هذا الموضوع . (٢)

---

(١) . عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابق ، ص‌ص ٢٤٢ – ٢٤٣ .

(٢) أنظر مناقشة اللجنة التنفيذية لما جاء في صك الا نتداب ، وثائق المقاومة .

وقد شرعت السلطات البريطانية بعد وقت قصير من تسلمها لسلطات الدولة المنتدبة مجموعة من القوانين والانظمة الجديدة الخاصة بالاراضي كانت بمثابة تعديلات متتابعة على قانون الاراضي العثماني ، وهدفت تلك التعديلات بشكل رئيس الى اقرار صيغة جديدة لوضعية المتصرفين بالاراضي تتناسب واهداف الوجود البريطاني الجديد وتتلاءم مع السياسة البريطانية تجاه فلسطين ، مع المحافظة على الجوهر الاقطاعي للمجتمع العربي ليسهل امامها تنفيذ عملية بناء « الوطن القومي اليهودى » وفي مقدمتها دعم برامج الاستيطان اليهودى .

فبموجب قانون الاراضي الموات الصادر عام ١٩٢١ عمدت السلطات البريطانية الى الغاء المادة (١٠٣) من قانون الاراضي العثماني التى كانت تخول كل شخص زراعة أي ارض موات وتلزم مأمور الاراضي تسجيلها له مجانا اذا زرعها باذن من المأمور او مقابل بدل بسيط من المال اذا زرعها بدون اذن . لقد كان من نتيجة الغاء تلك المادة ان اصبحت زراعة اى ارض موات تعني المحاكمة والعقاب . (١) وكانت السلطات البريطانية قد شرعت ايضا قانونا سابقا وذلك في عام ١٩٢٠ منحت بموجبه حكومة الانتداب لنفسها الحق بالاستيلاء على بقعة الارض التى اهملت زراعتها مدة (٣) سنوت (٢) (قانون الاراضي المحلولة) (٣) وفي قانون ثالث (قانون انتقال الاراضي رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٠) (٤) حددت السلطات البريطانية ما يمكن للشخص شراء وه من الارض من المدن بثلاثين دونم

---

(١) أنظر بيان اللجنة التنفيذية ، المصدر السابق ، وثائق المقاومة ، ص ٢١٥ .

(٢) جاء في مذكرة الوفد العربي الفلسطيني الاول الى الحكومة البريطانية حول المطالب الوطنية لعرب فلسطين ١٩٢١/٨/١٢ أن الحكومة العثمانية سنت قانونا مماثلا له ولكنها لم تعمل به أبدا وذلك لأن هناك اسبابا معقولة لترك الارض بدون زراعة . أنظر : وثائق المقاومة ، ص ٣١ .

(٣) حول ذلك أنظر : عادل حامد الجادر ، المصدر السابق ، صص ٢٠٢ — ٢٠٤ .

(٤) المصدر نفسه ، صص ١٩٨ — ٢٠٢ .

وفي القرى والمزارع بثلثمائة دونم ، بينما اعطت للجمعيات والشركات الحق في شراء مساحة تزيد كثيرا عما ذكر واعطى المندوب السامي لنفسه ايضا صلاحية تعديل القانون او تغيير مواده او تطبيقها حسب ما يتراءى له . (١)

وبالرغم مما قيل عن ان قانونا وضع في عام ١٩٢٠ (القانون رقم ٣٩) اشتمل على احكام في ماديته السادسة والسابعة من شأنها ان تحافظ على المالك الصغير وتمنع المتاجرة بالاراضي فان برامج الاستيطان اليهودى تجاوزت ذلك . ويمكن تعقب الجهود الصهيونية وفقا للصورة الآتية :

١ – ان القانون الصادر في عام ١٩٢٠ لم يستطع ن يقف عقبة في سبيل انتقال الاراضي من العرب الى الصهاينة . وقد اشير في هذ الصدد الى ان اليهود أبتاعوا في السنة المشار اليها مئات الالوف من الدونمات (٢) وقد لاحظ جمال الحسيني ان القانون يحتوى على مواد تساعد اليهود على النفوذ الى قانون الاراضي وامتلاكها . ومن الامثلة على ذلك انتقال اراضي وادى الحوارث الذى تبلغ مساحته (٤٠) الف دونم وكذلك قرية شطة بمساحة (١٦) الف دونم . وقد قام اليهود بذلك دون ان تقوم السلطات البريطانية بتحريك ساكن في الموضوع رغم ما حصل للمزارعين العرب من تدهور في احوالهم المادية والاجتماعية . (٣)

٢ – ان تعديل قانون انتقال الاراضي الذى صدر عام ١٩٢١ اوجد المبررات القانونية التى تمكن الصهاينة من التخلص من بعض القيود السابقة فجاءت

---

(١) بيان عبد اللطيف صلاح أمام اللجنة الملكية ١٩٣٧ ، وثائق المقاومة ، ص ٥٥٩ .

(٢) شهادة جمال السجيني امام اللجنة الملكية ، وثائق المقاومة ص ص ٤٩٠ – ٤٩١ .

(٣) المصدر نفسه ، وثائق المقاومة ، ص ٤٩١

الموافقة على السماح للجمعيات والشركات بشراء مساحة واسعة جدا من الاراضي بمثابة خطوة في هذا المجال . (١)

٣ ـ ومع ذلك فقد قيل ان ثمة امل بقي لدى الفلاح نظرا لوجود بعض القيود التي من شأنها تخويل مدير الاراضي صلاحية منع تسجيل الارض المباعة الا بعد تأكده واطمئنانه بوجود اراضي بحوزة الفلاح كافية لاعاشته (٢) . ونظرا لأن هذه المسألة قد تقف عقبة في طريق انتقال الاراضي الى الصهاينة فقد قيل ان السلطات البريطانية لم تلتزم بالقانون عمليا خاصة وان الصهاينة كانوا يتخذون التدابير والاجراءات التي تؤدى الى انتزاع اراضي الفلاحين مع حرمانهم من امكانات الاستفادة من القانون المذكور . (٣) ويؤكد هذه الحقيقة بيان االلجنة التنفيذية الذى جاء فيه ان اليهود لم يأبهوا للقيود التي وضعت من اجل حماية المزارعين فطردوا من استطاعوا طرده وخدعوا البعض الآخر باعطائهم مبالغ زهيدة ، كما لم يتورعوا عن استخدام العنف مع البعض الذى اصر على البقاء في الارض . (٤)

٤ ـ نجح الصهاينة في عام ١٩٢٩ من تغيير المادة الخاصة بتعويض الفلاح ارضا بدل الارض التي تنتزع منه وصار الامر الى منحه النقود بدلا

---

(١) مذكرة الوفد العربي الفلسطيني الى الحكومة البريطانية ١٩٢١/٨/١٢ ، وثائق المقاومة ص ٣٢ . ويقول الجادر ، ص ٢٠٢ في كتابه سابق الذكر أن جميع الا بواب اصبحت مفتوحة أمام المؤسسات الصهيونية لحيازة الا راضي اذا كان ذلك عن طريق الشراء اوعن هبة الحكومة .

(٢) شهادة عوني عبد الهادي أمام اللجنة الملكية ، وثائق المقاومة ، ص ٥٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ، وثائق المقاومة ، ص ٥٢٥ .

(٤) بيان اللجنة التنفيذية ، وثيقة سبقت الا شارة اليها ، وثائق المقاومة ، ص ٢١٧ . من أجل دراسة تفصيلية عن قوانين حماية المزارعين ، أنظر : الجادر ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣٢ — ٢٣٨ .

من الارض وقد تم ذلك بمسعى النائب العام نورمان بنتويتش وهو يهودى صهيوني انيطت به مهمة الاشراف على القوانين . (١)

ولعل من المفيد ان نشير هنا الى عدد من الجداول الاحصائية التى تظهر بشكل واضح تطور الاستيطان اليهودى في فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني . ففي تصنيفها حسب عائدية الحيازة كما هو واضح في الجدول رقم (١٣) (٢) يبدو ان تطور المستعمرات التى تعود حيازتها للبيكا كان بنسبة مقدارها حوالي ٧٨ ٪ . ويلاحظ بالنسبة الى الحيازات العائدة للصندوق القومي اليهودى انها تطورت بنسبة مقدارها حوالي ٣٧٦ ٪ . واخيرا فان حيازة المؤسسات الخاصة شهدت هي الاخرى تطورا مهما مقداره حوالي ٣٠٠٪ .

(١) شهادة عوني عبد الهادي ، وثيقة سبقت الا شارة اليها ، ص ٥٢٥ .

(٢) أنظر: Esco Foundation for Palestine, Inc. "Palestine: Astudy of Jewish, Arab, and British Policies," New Haven, Yale University Press London 1947, New York 1970, p. 374.

جدول رقم (١٣)

المستوطنات حسب العائدية	عدد المستعمرات ١٩٢٠	عدد المستعمرات ١٩٢٩	مساحتها في سنة ١٩٢٩ بالدونم	عدد سكانها في سنة ١٩٢٩
البيكا . . . . P. I. C. A. الجمعية اليهودية لاستعمار فلسطين	٢٦	٣٢	٣٨١٨٨١	٢٠٢٤٨
الصندوق القومي اليهودى	١٣	٤٧	١٥٥٦٢٨	٦٢٣٠
مؤسسات خاصة	١١	٣٢	١٦٣٤١١	١٠٣٩٤
المجموع	٥٠	١١١	٧٠٠٠٢٠	٣٦٨٧٢

اما تقويم الاستيطان الصهيوني بحسب الموقع الجغرافي فانه يبدو وفقا للصورة التالية الموضحة في الجدول رقم (١٤) (١)

(١) Esco., Op. Cit., p. 374

جدول رقم (١٤)

الاستيطان حسب المواقع الجغرافية	عدد المستعمرات ١٩٢٠	عدد المستعمرات ١٩٢٩	مساحة الاراضي المزروعة بالدونم عام ١٩٢٩	عدد نفوسها في عام ١٩٢٩
السهل الساحلي	٢٦	٥١	٣٧٢٦٤٢	٢٩١٢٩
مناطق المرتفعات	٤	٧	١٧٩٩٨	٢٤٠
مرج بن عامر	٢	٢٧	١٣٧٢٤٥	٤٣٠٥
الجليل الاسفل	١١	١٧	١٠٩٥٠٣	٢٠٠٤
الجليل الاعلى	٧	٩	٦٣٥٣٢	١١٩٤
المجموع	٥٠	١١١	٧٠٠٩٢٠	٣٦٨٧٢

يبدو واضحا ان تطور الاستيطان الصهيوني في المنطقة السهلية الساحلية خلال الفترة المشار اليها كان بنسبة ٢٠٠٪ واشدمنه كان تطورالاستيطان في منطقة مرج بن عامر ١٣٥٠ ٪ .

على ان تطور الاستيطان الصهيوني حسب نمط الانتاج يظهر الصورة التالية المبينة في الجدول رقم (١٥) (١) والتى تعبر عموما عن تفوق مطرد نلاستيطان اليهودى القائم على الاستثمار المتطور للارض والعلاقات المتطورة

(٢) Esco., Op. Cit., p. 374.

جدول رقم (١٥)

الاستيطان حسب	عددها		مساحتها	نفوسها
نمط الانتاج	١٩٢٠	١٩٢٩	١٩٢٩	١٩٢٩
الموشافيم	٢٨	٤٧	٤٦٦١٦٣	٢٩٠٨٧
الموشافيم اوديم	٧	٢٤	٨٣٨٩٩	٤٢٤٥
الكيبو تزيم	١١	٢٨	١٠٣٧١٨	٢٦٩٠
انماط مختلفة	٤	١٢	٤٤١٤٠٠	٨٥٠
المجموع	٥٠	١١١	٧٠٠٩٢٠	٣٦٨٧٢

للانتاج . وقدتجسدذلك بالكيبو تزيموالموشافيموالنمط الاول هو مستعمرات تقوم على اساس التكامل في الخدمات التعاونية تنتفي فيها الملكية الخاصة . اما الموشافيم فهي مستعمرات تعاونية لصغار الملاك العمال توافق مبدأ التملك الشخصي . (١)

ان نظرة اكثر شمولية للاستيطان اليهودى في فلسطين يمكن ملاحظتها في الجداول (١٦) (١٧) (١٨) . حيث يبين الجدول (١٦) نسبة ملكية الارض التى بحوزة اليهود في مختلف انحاء فلسطين حتى عام ١٩٤٥ . بينما يظهر الجدولى رقم (١٧) مساحة الاراضي بالدونمات المترية التى تمكن اليهود والصهاينة من احتلالها حسب انواع الاراضي في فلسطين . اما الجدول رقم (١٨) فانه يوضح تطور الاستيطان اليهودى في فلسطين بصورة تفصيلية . (٢)

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر : السيد ياسين . الا ستعمار الا ستيطاني الصهيوني في فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٧٣ ، ج ٢ ، ص‌ص ٢٤٩ – ٢٨٥ .

(٢) جامعة الدول العربية ، الا مانة العامة ، ادارة شؤون فلسطين ، لجنة الا مم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ، دراسة أعدها توفيق المنديل مستشار وكيل ادارة شؤون فلسطين ، القاهرة

جدول رقم (١٦)

القسم	نسبة ما يملكه اليهود فيه	القسم	نسبة ما يملكه اليهود فيه
صفد	١٨ ٪	طولكرم	١٧ ٪
عكا	٣ ٪	رام الله	اقل من ١ ٪
طبريا	٣٨ ٪	القدس	٢ ٪
بيسان	٣٤ ٪	الخليل	اقل من ١ ٪
الناصرة	٢٨ ٪	يافا	٥٣ ٪
حيفا	٣٥ ٪	الرملة	١٤ ٪
جنين	اقل من ١ ٪	غزة	٤ ٪
نابلس	اقل من ١ ٪	بير سبع	اقل من ١ ٪

ويقدر ما يتعلق الموضوع بالواقع المادى للمواجهة بين نمط الانتاج الاقطاعي الفلسطيني المتخلف ونمط الانتاج اليهودى المتطور يمكن القول ان قدرة الاستيطان اليهودى على النفاذ داخل البناء الاقطاعي العربي وعبر مسيرة بناء « الوطن القومي اليهودى » قد تأثرت بالظروف النسبية للواقع الاقطاعي حيث يمكن تقسيمها وفقاً للصورة الاتية :

١ــ علاقات الانتاج شبه الاقطاعية في الاراضي الاميرية

= ١٩٧٣ ، ص‌ص ٣٦ ، ٣٧ . وأنظر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، وزارة الدفاع اللبنانية ، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ١٢٩ . عن تقرير لحكومة فلسطين .

"A Survey of Palestine", Vol 1, p. 72.

جدول رقم (١٧)

الارض	عرب	يهود	حكومة	طوائف اخرى	المجموع
المدن	٣٦٢٢٥	٧٤٥٦٤	٣٢١٨٢	١٢٨٣٤	١٥٥٨٠٥
مسطح	١٩٦٣٥	٤١٦٠٧	٣٤٣	١١٠٢	٦٢٦٨٧
حمضيات	١٣٧٤٤٩	١٣٩٧٢٩	١١٥٦	٤٨١٥	٢٧٨١٤٨
اشجار مثمرة	٣٧٣٧١٩	٩٠٠٧٦	١٧٢٥٠	٦٠٢١	٤٨٧٠٦٦
اراضي زراعية	٤٩٩٠٩٥٠	٩٣٩١٠٦	١٤٠١٠٩	٥٧٨٥٩	١٣٨٠٢٤
اراضي غير قابلة للزراعة واحراش	١٩٢٨٩٨٩	١٩٠٦٨٥	١١١٦٤٠١٩	٢٢٦٠٠	١٣٣٠٦٢٩٣
المجموع	٧٤٨١٩٦٧	١٤٧٥٧٦٦	١١٣٠٥٠٥٩	١٠٥٢٣١	٧٠٤١٨٠٢٣
النسبة	٣٦ر٦٤٪	٧ر٢٣٪	٥٥ر٦١٪	٠ر٥٣٪	١٠٠٪

جدول رقم (١٨)

عدد سكان المستعمرات بحسب نوعها

السنة	عدد المستعمرات	مستقلة	تعاونية	اشتراكية	مجموع المستوطنين في المستعمرات	مجموع المستوطنين اليهود عموما	مساحة الاراضي التى في حوزة اليهود بالدونم
١٩٢٢	٧١	١١٥٤٠	١٤١٠	١١٩٠	١٤١٤٠	٨٣٧٩٠	٥٩٤٠٠٠
١٩٢٧	٩٦	٢٠٢٢٠	٤٦٦٠	٢٦٢٠	٢٧٥٠٠	١٤٩٧٨٩	٩٠٣٠٠٠
١٩٣١	١١٠	٢٧٧٤٠	٥٧٥٠	٣٨٠٠	٣٧٢٩٠	١٧٤٦٠٦	١٠٥٨٥٠٠
١٩٣٦	١٧٢	٥٩٥٣٠	٥٧٤٠	١١٨٤٠	٨٧١١٠	٣٨٤٠٧٨	١٣٩٢٦٠٠
١٩٤١	٢٣١	٦٣٢٤٠	٢٤٨٢٠	١٣١٩٠	١١١٢٥٠	٤٧٤١٠٢	١٦٠٤٨٠٠
١٩٤٤	٢٥٩	٧٦٠٠٠	٢٩٥٠٠	١٣٥٠٠	١٢٩٠٠٠	٥٥٣٦٠٠	١٧٣١٣٠٠

٢ ــ الواقع الاقطاعي في اراضي الملاكين الغائبين

٣ ــ الواقع الاقطاعي العشائرى

٤ ــ الواقع المتدني لعلاقات الانتاج ونمط الانتاج في الحيازات الفردية العربية

لقد اتسم الاستيطان الصهيوني في المجالين الاول والثاني بانه كان على درجة عالية من المرونة حيث استخدم الجانب القانوني كوسيلة لضما ن انتقال اراضي الدولة الى اليهود . ويبدو ذلك واضحا في سلسلة الاجراءات والقوانين الخاصة باراضي الدولة وآخرها قانون تسوية حقوق ملكية الاراضي الصادر

في ٣٠ / ٥ / ١٩٢٨ والذى نجم عن تطبيقه نقل حيازات عربية كثيرة الى الدولة ثم نقلت ملكيتها الى اليهود . (١)

ومن ناحية اخرى استخدمت وسائل الاغراء المالي لتسهيل عملية انتقال اراضي الملاكين الغائبين الى اليهود . وقد تم ذلك بشكل صفقات كبيرة ومن وراء ظهور الفلاحين . وينسب وليم بولك الى روبين بان ٩٠ ٪ من الاراضي التى اشتراها اليهود تعود ملكيتها الى الملاكين الغائبين وقد انخفضت النسبة في نهاية عام ١٩٣٧ الى ٨٠ ٪ . (٢)

ويلاحظ بأن اراضي الاقطاع العشائرى (المشاع) والوقف (٣) والحيازات الفلاحية الفردية كانت من اهم انواع الحيازات التى وقفت ضد انتقال الاراضي الى اليهود وبالرغم من ان الصهاينة استخدموا اساليب مختلفة بما فيها اساليب المكر والخداع .، الا ان نتائج جهودهم كانت محدودة . وقد نسب الى غرانوت قوله بأنه في سنة ١٩٣٦ وحتى سنة ١٩٤٧ فان جهود اليهود لانتزاع الاراضي من العرب اثمرت عن نقل ملكية ٤٦٠٫٠٠٠ اكر وان ما يعود منها الى الفلاحين هو ٢٧ ٪ فقط (٤) .

ومن ناحية اخرى كان البعد السياسي للواقع الاقطاعي المتخلف واضحا . ويمكن تحسس ذلك في تفكير وسلوك القيادة السياسية لعرب فلسطين الممثلة باللجنة التنفيذية اولا ثم الهيئة العربية العليا فيما بعد حيث اتسم ذلك بالعجز والقصور . ففي بيان اللجنة التنفيذية التى ينتمي معظمها الى اوساط الملاكين والاقطاعيين تبرير واضح للسياسة البريطانية في فلسطين :

---

(١) كامل محمود خلة ، فلسطين والا نتداب البريطاني ، ص‌ص ٤٨٦ ، ٤٩٤ . وجدير بالا شارة أن مجموع مساحة الا راضي التي تعود الى الدولة في نهاية عهد الا نتداب بلغ ٥٠٠ر١١٤ر١٢ دو نم . أنظر : المنديل ، لجنة التوفيق ، ص ٣٦ .

(٢) Polk Op. Cit. p. 236. Note No.1.

(٣) يحصرها صلاح بحيري ، المصدر السابق ، ص ٨٦ بصفتي المشاع والوقف فقط .

(٤) Ibid. p. 236.

« ان اللجنة التنفيذية لاتنسب الظلم الفادح الذى ابتلى به العرب الى سياسة الحكومة الانكليزية بصورة مباشرة ولكنها لاتقدر من جهة اخرى الا ان تعدها مسؤولة عن كل ما اصاب البلاد من بلاء » (١)

وفي مناسبة مهمة مثل ذكرى صدور وعد بلفور المشؤوم اصدرت اللجنة التنفيذية عشية ٢ — ١١ — ١٩٢٨ نداءاً مهما الى الشعب جاء فيه :

« برهنوا غدا على انكم تحبون السلم وتحترمون النظام وتعرفون كيف تضبطون عواطفكم وتكظمون غيضكم وتؤيدون حقكم تأييدا صامتا هادئا» (٢)

وخلاف ذلك اتسم التفكير والسلوك السياسي للقيادة الصهيونية بالبعد والعمق اضافة الى القدرة الفائقة على الخداع والتضليل . فقد اشار وايزمان الى الابعاد السياسية للانتداب البريطاني على فلسطين فقال :

«ولايمكن ان يكون في فلسطين وطن قومي بدون رجال وبدون اراض ، وان تضييق هجرتنا لاسباب سياسية او وضع قانون يجعلنا غير قادرين على شراء الاراضي اللازمة لانشاء مستعمراتنا معناة الفعلي محو سياسة الانتداب نفسها . » (٣)

ويقول هارى ساكر رئيس اللجنة الصهيونية في فلسطين ردا على سؤال والترشو رئيس اللجنة الملكية البريطانية (لجنة شو) :

---

(١) من بيان اللجنة التنفيذية في الرد على الكتاب الابيض الانكليزي الصادر في اكتوبر ١٩٣٠ ، وثائق المقاومة ، ص ٢١٥ .

(٢) عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ — ١٩٣٦ (القاهرة ١٩٧٤) ص ١٧٤ .

(٣) كتاب حاييم وايزمان المؤرخ في ١٩٣٠/٥/٢ الموجه بواسطة المندوب السامي البريطاني في فلسطين الى عصبة الامم . مذكرة الوفد الفلسطيني الى رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف ١٩٣٠ ، وثائق المقاومة ، ص ١٧٦ .

« شو : اذا تم تأسيس الوطن القومي ، كما نظن انه سيتم ! فيمكن ان لايتم الا باستيلاء اليهود على جميع اراضي السكان الحاليين وهذا يلحق طبعا بهؤلاء السكان باعتبار هم امة فاذا فرضنا امكان وقوع هذا الحادث فأى من التعهدين يجب ان يسقط تأسيس الوطن القومي ام المحافظة على حقوق الاهالي ؟

ساكر : اذا سألتموني بصفتي محاميا فانا اعترف بصعوبة المسألة .. ان وجهة النظر الصهيونية ، هي اسقاط حقوق الاهالي من اجل انشاء الوطن القومي .. يبدولي هكذا .. » (١)

واخيرا فان في رسالة الخبير اليهودى في شؤون الاراضي خانكين التى التى بعثها الى جون هوب سمبسون ابعادا واضحة للتفكير الصهيوني المضلل :

« يمكننا نحن اليهود امتلاك (١٠٠) الف دونم اخرى دون الاهتمام بالسكان المزارعين ، ذلك ان امتلاكنا المئة الف دونم الاخرى لن يلحق ضررا بأى كان ولن يكون السبب في اخراج مزارع واحد من ارضه ، ولكن بعد ان نمتلك تلك المساحة يجب التفكير بامر السكان المزارعين» (٢)

سادسا – نظرة اخيرة لنمطي الانتاج العربي واليهودي :

شكل نمط الانتاج اليهودى الذى اعتمد اعتمادا اساسيا على أستثمار متطور للعمل وراس المال ووسائل الانتاج صيغة جديدة تختلف اختلافا جوهريا عن نمط الانتاج العربي المتخلف حيث كانت وما تزال تسوده العلاقات الاقطاعية القديمة ويتركز فيه الاستغلال الاقطاعي .

---

(١) أنظر بيان اللجنة التنفيذية في الرد على الكتاب الابيض ، وثائق المقاومة ، صص ٢٠٤ – ٢٠٦ .

(٢) أنظر شهادة جمال الحسيني أمام اللجنة الملكية ١٩٣٧ ، وثائق المقاومة ص ٤٩١ .

وبالرغم من مظاهر التطور والتغير في العلاقات الانتاجية في قطاعات الاقتصاد العربي وهو ما حصل في اواخر العهد العثماني الا ان تأثير ذلك التطور ظل محدوداً كما هو معروف حيث فصلنا الحديث عنه سابقا .

ويمكن بحث نمط الانتاج اليهودى ضمن صيغتين : الاولى كما وردت نظريا على لسان هرتزل : « الدولة اليهودية » . والثانية كما حدثت فعلا بعد ان شرع في عملية الاستيطان اليهودى في فلسطين . (١)

وتتلخص الاسس الرئيسة لنمط الانتاج اليهودى كما تصورها هرتزل في التأكيد على العمل الجاد واخضاع العمال الى نظام عمل دقيق والى الانضباط العسكرى ، كما تم التأكيد على العمل التعاوني الجماعي مع ايجاد صيغة للتحالف مع الجهد الفردى . اما فيها يتعلق بملكية الاراضي فان الطريق الذى رسمه هرتزل لقيام الدولة اليهودية كان يعكس في النهاية ملكية الدولة للاراضي او بعبارة اخرى مفهوم الملكية الجماعية . ومع ذلك فان الملكية الخاصة للثروات الاخرى عدت من اسس النظام الاقتصادى اليهودى للكيان المنتظر .

اما فيما يتعلق بالصيغة الثانية فقد لوحظ ان ما حدث بالفعل في تطبيق الصهيونية منذ وفاة هرتزل لم ينحرف عن الخطوط العريضة لتصوراته السابقة . وبالوسع الاشارة هنا الى ما اكتسبه العمل من اهمية كبيرة . ، اذ عهد اليه تحقيق الخلاص واخضعت القوى العاملة لمبدأ العمل الجماعي (٢) والتنظيم وانشئت الهستدروت واقيم نظام الكيبوتز تحقيقا لذلك .

---

(١) انجلينا الحلو ، عوامل تكوين اسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ص ١٢٧ – ١٣٤ .

(٢) أنظر حول العمل التعاوني ، ابراهيم العابد ، الموشاف : القرى التعاونية في اسرائيل ، بيروت ١٩٦٨ . وقارن أيضا مع :

Weintraub Lissak Azmon "Moshava Kibbutz and Moshav", Cornell University Press USA 1969.

هذا بالاضافة الى ابراز نمط من العمل الجماعي يقوم على المبادرة الذاتية للمؤسسات والافراد من اجل تحقيق المنجزات القومية .

ولالغاء التناقص بين الجماعات السياسية المختلفة فقد تمت صياغة نظام اقتصادى خاص يوفق بين الاشتراكية والعنصرية والقومية وذلك لاجل تطويع الفلسفات المختلفة للاهداف الصهيونية .

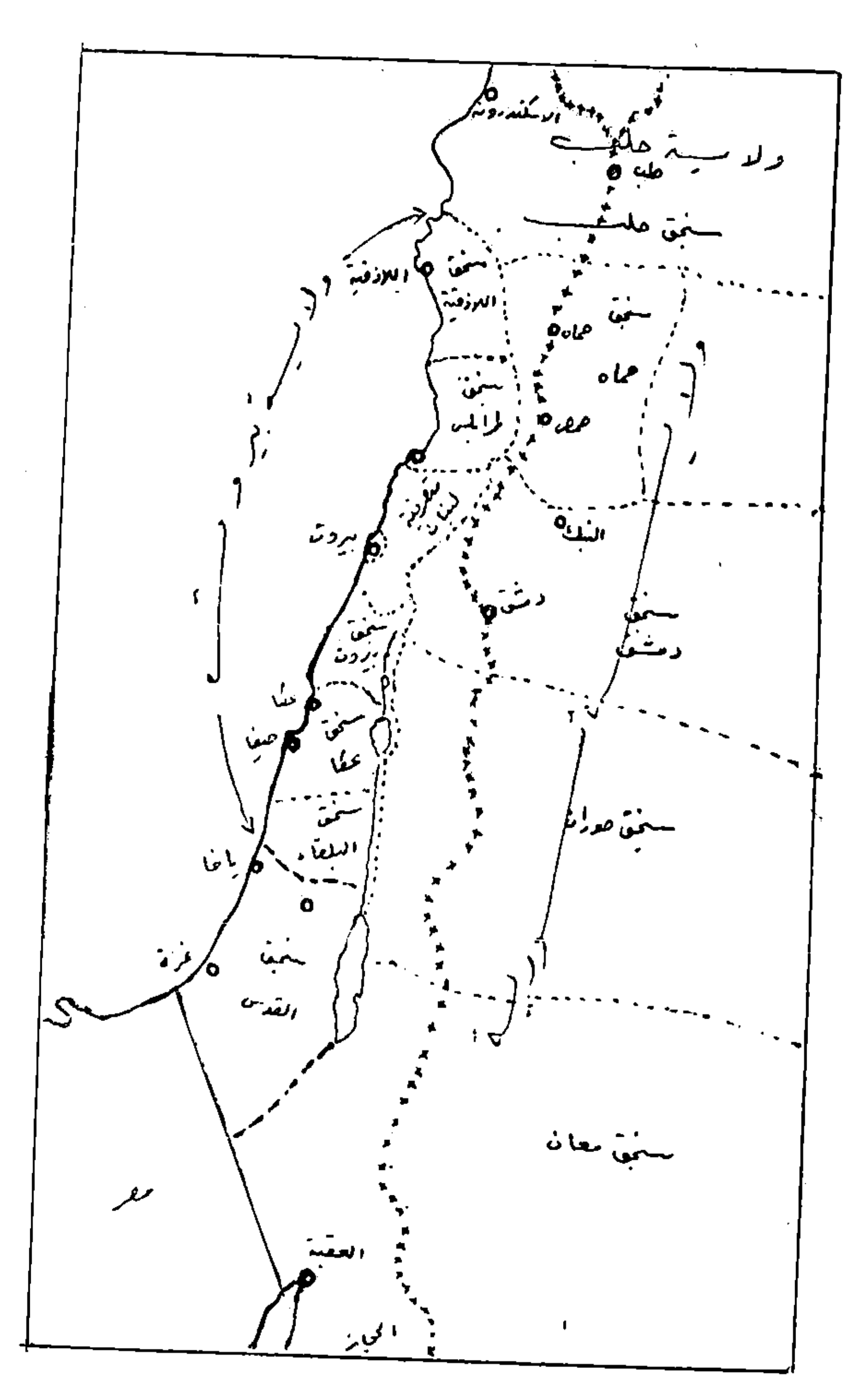
وقد تم كل ذلك ضمن اطار فكرى وعملي على درجة عالية من الكفاءة وكانت الريادة (الهالوتزيم) بمثابة تعبير عما وصف بانه « المختبر الخلاق للثورة اليهودية في انتصارها بالعمل وللبعث القومي » (١) وقد وضعت تحت تصرف الرواد والمهاجرين منذ وقت مبكر كل الامكانات المتاحة من تدريب واعداد ورؤوس اموال . فمنذ عام ١٧٨٠ انشئت ايضا مدرسة زراعية لتكون بمثابة مؤسسة تساعد على الاستيعاب الاقتصادى ولتكون مركزا تدريبيا للمهاجرين اليهود الى فلسطين . كما اسست جمعية الاستشار في القدس عام ١٨٧١ (٢) . واخيرا عندما تبلورت الحركة الصهيونية في مطلع القرن العشرين كانت مؤسسات عديدة قد ظهرت في فلسطين وكان هدفها جميعا تطوير وسائل العمل اليهودى ودعم الاستيطان الصهيوني بكل ما اوتيت من قوة وثروة ونفوذ . (٣)

---

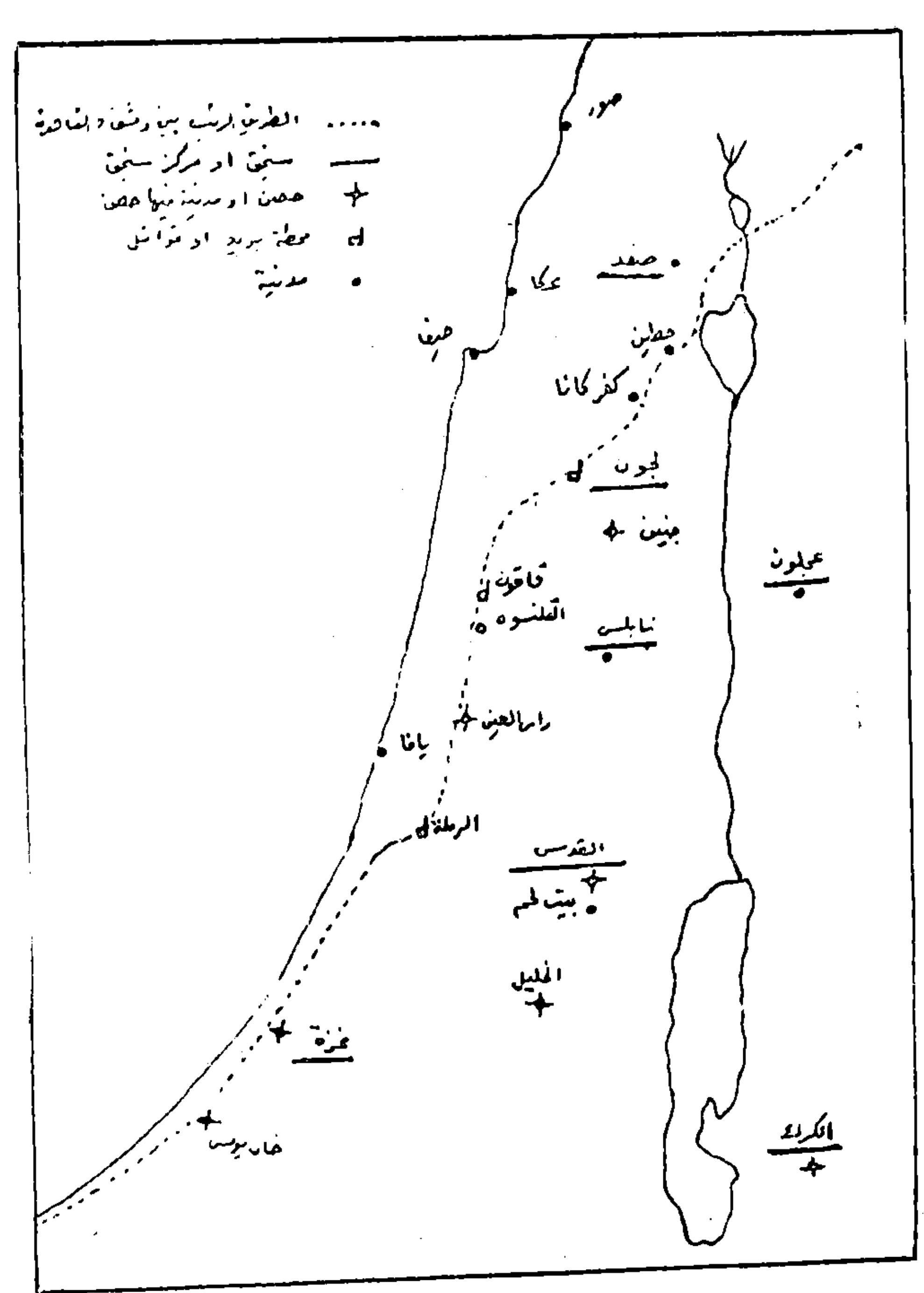
(١) أنجلينا الحلو ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٧ .

(٣) أنظر أيضا تطور « الوطن القومي اليهودي» في :
Esco, Op. Cit., pp. 374 ff

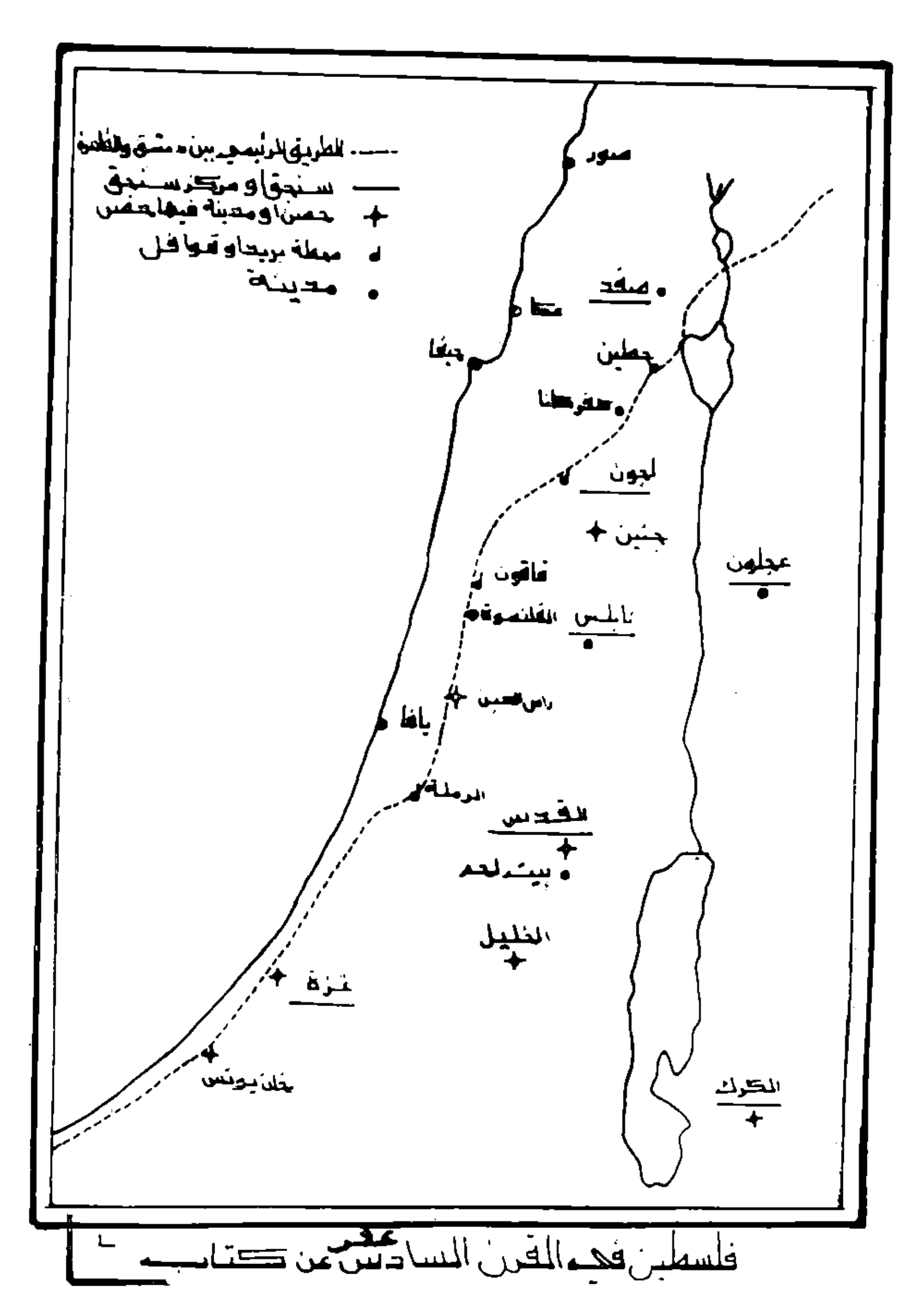


سورية وفلسطين في عام ١٩١٥



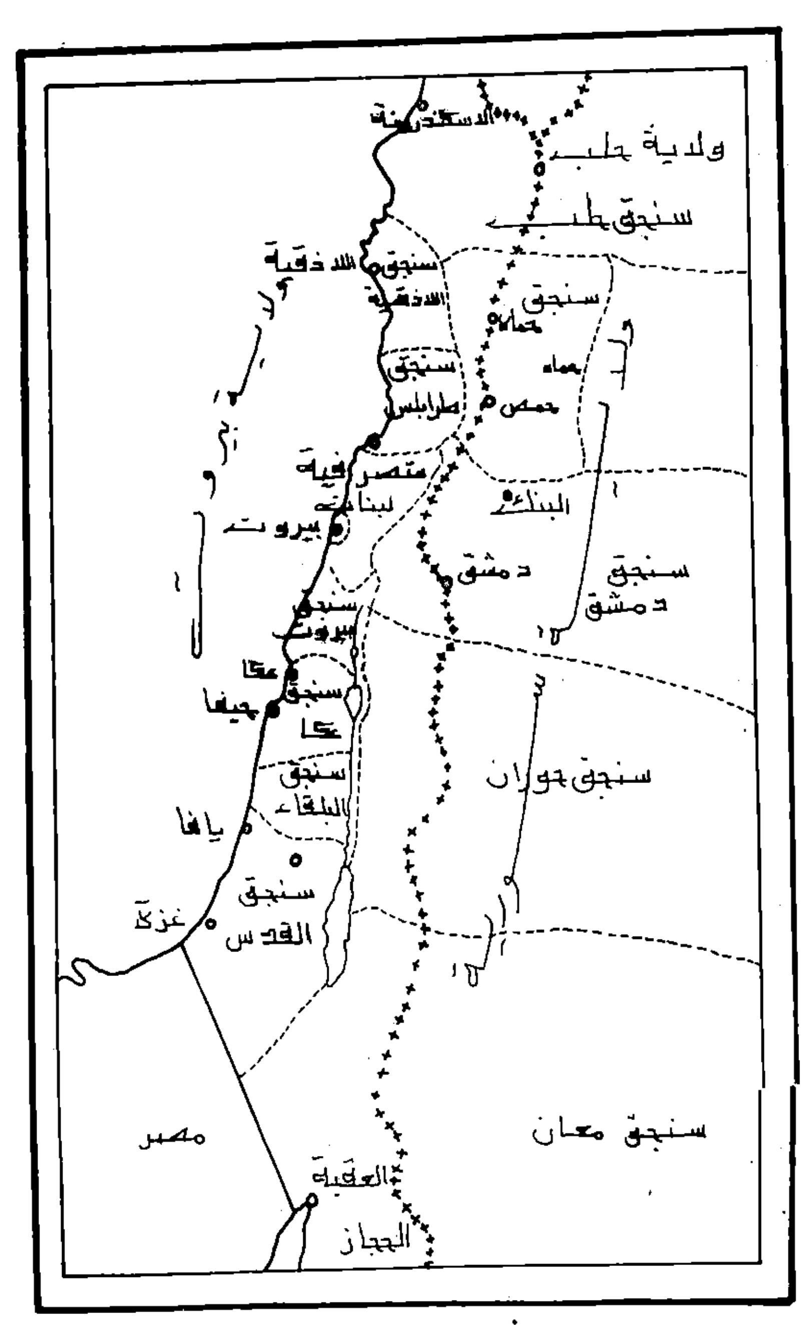
فلسطين في القرن السادس عشر عن كتاب :

Heyd , Ottoman Documents .



فلسطين في القرن السادس عشر عن كتاب

Heyd, Ottoman Doeuments.



سورية وفلسطين في عام ١٩١٥

الخاتمة

اظهرت هذه الدراسة الطبيعة المتخلفة للاوضاع الاقطاعية في فلسطين من عهد المماليك حتى الغزو الصهيوني . وقد حاول الكاتب التأكيد على تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حيث ارتبطت التطورات العامة في فلسطين تاريخيا بتلك الاوضاع الاقطاعية .

وقد لاحظ الباحث بأن مجمل التطورات السابقة واللاحقة اثرت عموما على المستقبل السياسي للقطر العربي الفلسطيني وبالتالي فقد كانت عموما ضربة شديدة للقضية العربية في تاريخنا المعاصر .

ومن اجل استكمال اهداف البحث فقد اجرى الكاتب دراسة تحليلية مقارنة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لاقطار المشرق العربي بما فيها القطر العربي الفلسطيني حيث اتضحت جليا سمات التطور المتشابه بينها ، كما شخصت النتائج السلبية البعيدة المدى للتطورات السياسية في اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

المصادر والمراجع

الكتب العربية والمترجمة

١ ـ ابن اياس ، محمد المصري ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ط ١ ، بولاق ١٣١٢ هـ .

٢ ـ احد اعضاء الجمعيات العربية ، ثورة العرب ، مقدماتها ـ اسبابها ـ نتائجها ، مطبعة المقطم ، القاهرة ١٩١٦ .

٣ ـ ابو لغد ابراهيم (اعداد) ، تهويد فلسطين ، ترجمة : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، سلسلة كتب فلسطينية (٣٧) ، بيروت ١٩٧٢ .

٤ ـ ابو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم ، كتاب الخراج ، ط ، بولاق ١٣٥٦ هـ .

٥ ـ باز ، رستم ، مذكرات رستم باز ، تحقيق فؤاد افرام البستاني ، ط ٢ ، بيروت ١٩٦٨ .

٦ ـ البحيري ، صلاح ، ارض فلسطين والاردن ، طبيعتها وحيازتها واستعمالاتها ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ .

٧ ـ بدران ، نبيل ايوب ، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٩ ، ج ١ .

٨ ـ البديري ، الشيخ احمد الحلاق ، حوادث دمشق اليومية ١١٥٤ ـ ١١٧٥ هـ / ١٧٤١ ـ ١٧٦٢ م ، نقحها الشيخ محمد سعيد القاسمي ، حققها : احمد عزت عبد الكريم ، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٥٩ .

٩ ـ بولياك ، أ. ن. ، الاقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان ، ترجمة : عاطف كرم . بيروت ١٩٤٨ .

١٠ – الجادر ، عادل حامد، اثر قوانين الانتداب البريطاني في اقامة الوطن القومي اليهودى في فلسطين ، مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغـداد ، مطبعة اسعد ، بغداد ١٩٧٦ .

١١ – الجبرتي ، عبد الرحمن ، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والاخبار ، دار الفارس ، ج ٣ ، بيروت .

١٢ – جمال باشا ، مذكرات جمال باشا ، تعريب : علي احمد شكرى ، تحقيق : عبد المجيد محمود ، مطابع دار البصرى ، بغداد ١٩٦٣ .

١٣ – جواد ، هاشم ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، بغداد ١٩٤٦ .

١٤ – الجواهري ، عماد احمد ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤– ١٩٣٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٨ .

١٥ – جودت ، احمد ، تاريخ جودت ، ترجمه من التركية ، عبد القـادر الدنا ، ١ ، بيروت ، ١٣٠٨ هـ .

١٦ – حجار ، جوزيف ، اوربا .ومصير الشرق العربي ، ترجمة : بطرس الحلاق وماجد نعمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٦ .

١٧ – الحسني ، علي عبد العزيز ، تاريخ سوريا الاقتصادى ، دمشق ١٣٤٢ هـ .

١٨ – الحسيني ، محمد يونس ، التطور الاقتصادى في فلسطين العربية ، يافا ١٩٤٦ .

١٩ – الحصري ، ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٣ ، بيروت ١٩٦٥ .

٢٠ – الحكيم ، يوسف ، سورية في العهد العثماني ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٦ .

٢١ – الحلو ، انجلينا ، عوامل تكوين اسرائل السياسية والعسكرية والاقتصادية . منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٧ .

٢٢ – حمادة ، سعيد ، النظام الاقتصادي في العراق ، بيروت ١٩٣٨ .

٢٣ – حمادة ، سعيد (المحرر) ، النظام الاقتصادى في فلسطين ، كتبه مجموعة من الباحثين ، المطبعة الامريكانية ، بيروت ١٩٣٩ .

٢٤ ــ حمدان ، جمال ، شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٦٧ .

٢٥ ــ الحنبلي ، القاضي مجيد الدين ، الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل ، منشورات المطبعة الحيدرية ، النجف الاشرف ١٩٦٨ ، ج ٢ .

٢٦ ــ حيدر ، شاكر ناصر ، احكام الاراضي والاموال غير المنقولة ، بغداد ١٩٤٢ .

٢٧ ــ خلة ، كامل محمود ، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ــ ١٩٣٩ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٧٤ .

٢٨ ــ الدباغ ، مصطفى مراد ، بلادنا فلسطين ، بيروت ١٩٧٠ .

٢٩ ــ دروزة ، محمد عرة ، نشأة الحركة العربية الحديثة ، صيدا ــ بيروت ١٩٧١ .

٣٠ ــ الدوري ، عبد العزيز ، مقدمة في التاريخ الاقتصادى العربي ، ط ٢ ، دار الطليعة بيروت ١٩٧٨ .

٣١ ــ الدولة العثمانية ، الدستور ، مجموعة الانظمة الصادرة في الدولة العثمانية ، ترجمة : نوفل نعمة الله نوفل ، المجلد الاول ، بيروت ١٣٠١ هـ .

(٣٢) رستم ، اسد ، الاصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد على باشا ، ج ١ ــ ٤ بيروت ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٤ .

٣٣ ــ رستم ، اسد ، بشير بين السلطان والعزيز ١٨٠٤ ــ ١٨٤١ ، منشورات الجامعة اللبنانية ، ط ٢ ، بيروت ١٩٦٦ قسمان .

٣٤ ــ رستم ، اسد ، المحفوظات الملكية المصرية ، بيان بوثائق الشام ، ج ١ ــ ٤ ، المطبعة الاميركانية ، بيروت ١٩٣٠ ــ ١٩٤٣ .

٣٥ ــ الرافعي ، عبد الرحمن ، عصر محمد على ، القاهرة ١٩١٨ .

٣٦ ــ الرشيدات ، شفيق ، فلسطين ، تاريخا وعبرة ومصيرا : من مشاكل الحرية والسلام ، بيروت ١٩٦١ .

٣٧ ــ رفعت ، محمد بك ، تاريخ مصر السياسي في الازمة الحديثة ، بولاق ١٩٣٨ .

٣٨ – ريفلين ، هلين آن ، الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة : احمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني ، دار المعارف بمصر القاهرة ١٩٦٨ .

٣٩ – رمضان ، عبد العظيم ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧–١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٨ .

٤٠ – زيادة ، نقولا ، ابعاد التاريخ اللبناني الحديث ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٢ .

٤١ – سليم ، محمد عبد الرؤوف ، تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة ١٨٩٧–١٩١٨ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ .

٤٢ – السيوفي ، حبيب ، سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر كما وصفها احد مشاهير الغربيين ، ج ١ ، دير المخلص – لبنان – .

٤٣ – الشدياق ، طنوس ، كتاب اخبار الاعيان في جبل لبنان ، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني ، ط ٢ ، بيروت ١٩٧٠ ، جزءان

٤٤ – الشناوي ، عبد العزيز محمد وجلال يحيى ، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، الاسكندرية ١٩٦٩ .

٤٥ – الشهابي ، الامير حيدر احمد ، كتاب الغرر الحسان في اخبار ابناء الزمان ، عني بضبطه ونشره وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه ، اسد رستم وفؤاد افرام البستاني ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ١٩٦٩ ، ثلاثة اجزاء .

٤٦ – صايغ ، يوسف عبد الله الاقتصاد الاسرائيلي ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٦٦ .

٤٧ – الصباغ ، ليلى المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ، دمشق ١٩٧٣ .

٤٨ – الصفدي ، الشيخ احمد محمد الخالاي تاريخ الامير فخر الدين المعنى ، تحقيق : اسد رستم وفؤاد افرام البستاني ، بيروت ١٩٦٩ .

٤٩ – طرخان ، ابراهيم علي ، النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ .

٥٠ ـ العابد ، ابراهيم ، الموشاف : القرى التعاونية في اسرائيل، بيروت ١٩٦٨ .
ـ عازوری ، نجيب ، يقظة الامة العربية ، تعريب احمد بو ملحم ؛ المؤسسة العربية للدراسات النشر ، بيروت .
٥١ ـ عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، العصر المماليكي في مصر والشام ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٦ .
٥٢ ـ العامري، عنان ، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ ـ ١٩٧٠ ، بحث احصائي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٧٦ .
٥٣ ـ علوش ، ناجي ، الحركة الوطنية الفلسطينية امام اليهود والصهيونية ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨ ، بيروت ١٩٧٨ .
٥٤ ـ علي، محمد كرد ، خطط الشام ، ج ٢ ، دمشق ١٩٢٥ . ج ٣ ، دمشق ١٩٢٧ . ج ٥ ، بيروت ١٩٧١ .
٥٥ ـ عوض ، عبد العزيز محمد ، الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٦٩ .
٥٦ ـ عوض ، لويس، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الخلفية التاريخية ، دار الهلال ، ج ١ ، القاهرة ١٩٦٩ .
٥٧ ـ غرايبة ، عبد الكريم ، سورية في القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٦٢ .
٥٨ ـ غنيم ، عادل حسن ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ الى ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٧٤ .
٥٩ ـ قاسمية ، خيرية ، النشاط الصهيوني في الشرق وصداه ؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية مركز الابحاث ، بيروت ١٩٧٣ .
٦٠ ـ كب ، هملتون وهارولد باوون المجتمع الاسلامي والغرب ، ترجمة : احمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة : احمد عزة عبد الكريم ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١ ، جزءان .

٦١ – كواثراني ، وجيه ، الاتجاهات الاجتماعية السياسة في جبل لبنان والمشرق العربي ، ١٨٦٠ – ١٩٢٠ ، معهد الانماء العربي ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٦ .

٦٢ – الكيالي ، عبد الوهاب ، تاريخ فلسطين الحديث ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٠ .

٦٣ – الكيالي ، عبدالوهاب ، الموجز في تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ١٩٧٣ .

٦٤ – الكيالي ، عبد الوهاب ، (جمع وتصنيف) وثائق المقاومة العربية الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني ١٩١٨ – ١٩٣٩ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٨ .

٦٥ – لوتسكي ، فلادمير ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة : عفيفة البستاني ، دار التقدم ، موسكو .

٦٦ – لونكريك ، ستيفن همسلي ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة : جعفر خياط ، بيروت ١٩٧١ .

٦٧ – مجموعة من الباحثين ، نمط الانتاج الآسيوى ، ترجمة : جورج طرابيشي ، منشورات دار الحقيقة ، بيروت – .

٦٨ – مرسي ، محمد كامل ، الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن ، مطبعة نورى ، القاهرة ١٩٣٦ .

٦٩ – مشاقة ، ميخائيل ، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان ، القاهرة ١٩٠٨ .

٧٠ – المنديل ، توفيق ، لجنة الاسم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ، جامعة الدول العربية الامانة العامة ، ادارة شؤون فلسطين ، القاهرة ١٩٧٣ .

٧١ – مجهول ، مذكرات تاريخية ، عنى بنشرها قسطنطين باشا المخلص ، حريصا – لبنان .

٧٢ – مؤرخ شامي مجهول ، حوليات دمشقية ٨٣٤ – ٨٣٩هـ ، نشرها وحققها ، حسن حبشي ، مكتب الانجلو مصرية ، القاهرة ١٩٦٨ .

٧٣ – موسى ، متيرمشابك ، الفكر العربي في العصر الحديث ، سورية من القرن الثامن عشر حتى العام ١٩١٨ ، بيروت ١٩٧٣ .

٧٤ ـ الناهي ، صلاح الدين ، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق ، بغداد ١٩٥٥ .
٧٥ ـ النمر ، احسان ، تاريخ جبل نابلس والبلقاء ، ج ١ ، دمشق ١٩٣٨ . ج ٢ . نابلس ١٩٦١ .
٧٦ ـ نوار ، عبد العزيز سليمان ، (جمع وتعليق) ، وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠ ، دار الاحد ، بيروت ١٩٧٤ .
٧٧ ـ هرتزل ، ثيودور . يوميات هرتزل ، ترجمة واعداد : انيس صايغ وهلدا شعبان صايغ ، بيروت ١٩٦٨ .
٧٨ ـ هرشلاغ ، ز . ي ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط ، ترجمة : مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٣ .
٧٩ ـ زارة الدفاع اللبنانية . مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، بيروت ١٩٧٣ .
٨٠ ـ وزارة الارشاد القومي ، الهيئة العامة للاستعلامات ، وثائق فلسطين ، مجموعة وثائق واوراق خاصة بالقضية الفلسطينية من عام ٦٣٧ م الى عام ١٩٤٩ م . ج ١ القاهرة ١٩٦٩ .
٨١ ـ ياسين ، السيد وعلى الدين (اشراف) الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨ ، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٥ جزءان .

البحوث العربية والمترجمة

٨٢ ـ ابورجيلي ، خليل ، الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ١١ لسنة ١٩٧٢ .
٨٣ ـ ايوب ، محمدالسيد ، حيازة الاراضي الزراعية في المملكة العربية السعودية ، كتاب المؤتمر الجغرافي الاول ، القاهرة ١٩٦٢ . ، المجلد الاول ، دور الجغرافية في بناء الكيان العربي ، اشراف المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب في الجمهورية العربية المتحدة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ص ٤٦٥ ـ ٤٨٦ .

٨٤ – ايوب ، محمد السيد ، حيازة الاراضي الزراعية في اليمن ، كتاب المؤتمر الجغرافي الاول ، القاهرة ١٩٦٢ (انظر ماسبق) ص ص ٤٨٧ – ٤٩٧ .

٨٥ – ايوب ، محمد السيد ، هجرة البدو الى المدن واثرها على الانتاج الحيواني في المملكة العربية السعودية ، كتاب المؤتمر الجغرافي الاول (انظر ماسبق) ص ص ٤٤١ – ٤٦٤ .

٨٦ – باير ، جبريل ، حيازة الاراضي في مصر ودول الهلال الخصيب ، ترجمة : اسامة خالد ، مجلة آفاق عربية ، العدد ٨ لسنة ١٩٧٧ ، ص ص ١٠٨ – ١١٩ .

٨٧ – البخيت ، محمد عدنان ، من تاريخ حيفا العثمانية ، دراسة في احوال عمران الساحل الشامي ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٩٤ ، ايلول ١٩٧٩ .

٨٨ – جوستورك ، الابعاد الاقتصادية للمقاومة العربية ضد الصهيونية ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، العدد ٢٤ لسنة ١٩٧٧ ص ص ٥ – ٣٣ .

٨٩ – ديفتسيوغلو ، سنجر ، النموذج الاقتصادى للمجتمع العثماني في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، في الاصل فصل من كتاب « النموذج الاقتصادى لآسيا الصغرى والامبراطورية العثمانية » ، ترجمة عن الفرنسية : محمد عيتاني ، نشرته مجلة الطريق ، العدد ايلول ١٩٦٩ ، ص ص ٦٤ – ٧٩ .

٩٠ – سعد ، احمد صادق ، مصر العثمانية ، مجلة دراسات عربية ، العدد ٩ لسنة ١٩٧٩ ، ص ص ٢٩ – ٧٠ .

٩١ – غرايبة ، عبد الكريم ، وثائق يلدز كمصدر لتاريخ البصرة وخليجها والنشاط الاوربي في تلك المناطق ، بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ ، بغداد ١٩٧٣ ، جمع وزارة الاعلام ، بغداد ١٩٧٤ ، ص ص ٦٨٨ – ٧٠٥ .

٩٢ – مجموعة من الباحثين ، مصر بين القومية العربية والانعزالية ، ملف ملحق بمجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٣ ، لسنة ١٩٧٨ ، ص ص ٢١٨ – ٢٦٩ .

٩٣ ــ مجموعة من الباحثين، عروبة مصر ، عدد خاص من مجلة قضايا
عربية ؛ العدد ٣ ، لسنة ١٩٧٩ .
٩٤ ــ موسى ، صابر ، نظام ملكية الاراضي في فلسطين في اواخر العهد
العثماني ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٩٥ ؛ تشرين الاول ١٩٧٩ .
٩٥ ــ دائرة المعارف الاسلامية طبعة طهران ، مادة اقجة ، المجلد ٢ ، مادة تيمار ، المجلد ٦ .

المصادر الاجنبية

٩٦ ــ وفيق ، عبد الرحمن تكاليف قواعدى . برنجى طبعي ، استانبول
١٣٢٨ هـ ، ايكنجي قسم (بالتركية) .

97- Abdulhamit(Sultan) ,«Siyasi Hatiratim», (Istanbul Dergah Yayinlari-1975.) « بالتركية »

98-Al Abid, Ibrahim, "A Handbook to the Palestine question" Beirut 1969.

99-Abu-Ghazaleh, Adnan M., "Arab Cultural Nationalism in Palestine During the British Mandate" The Instute for Palestine Studies. Beirut 1973.

100-Azman, Weintraub Lissak. "Moshava Kibbutz and Moshav", Cornel University Press, USA 1969.

101-Baer, G.,"A History of Landowner ship in Modern Egypt 1800-1950", Oxford University Press 1962.

102-Ben Halpern, "The Idea of the Jewish State" London Oxford University Press 1961.

103-Burckhardt "Travels in Syria and the Holy Land" London 1822.

104-Cohen Amnon, Lewis, Bernard, Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century Princeton University Press Princeton 1978.

105-Dickson H. R. P. "The Arab of the Desert" Fourth Impression London 1957.

106- Esco Foundation for Palestine Inc. "Palestine: A Stady of Jewish Arab and British Policies" New Haven: Yale University Press London 1947 NewYoık 1970.

107- Ewing, William, Arab and Druze at Home. A Record of Travel and Intercourse with the Poeples East of the Joıdan, London, T. C. and E. C. Jack 1907.

108-Granott, A.,"The Land System in Palestine: History and Structure", London 1952.

109- Haider, Salih M., "Land Problems of Iraq" A Doctoral Dissertation- Unoublished-, the London School of Economics, Cambrdge 1942.

110-Heyd,Uriel."Ottoman Documents on Palestine 1552-1615, Astudy of the Firman according to the Muhimme Defteri", Oxford at the Clarendon Press 1960.

111- Holt, P. M., "Egypt and Fertile Crescent, 1516-1922 A Political History" Longmans Creen and Co. LTD London 1966.

112- Hopwood, Derek, "The Rassian Presence in Syria and Palestine 1843-1914: Church and Politics in the Near East" Claredon press, Oxford 1969.

113- Lewis, B., "The Emergance of Modern Turkey "London 1961 .

114- Luck, Harry Charles, Keith-Roach, Edward (Editers) The Hand book of Palestine and Trans -Jordan, Issued under the authority of the Corernment of Palestine,Macmillan and Co. Limited, London 1930.

115-Maos, M., "Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861: The Impact of the Tenzimat on Politics and Society ", Oxford, 1968.

116- Maundrell, Henry, A Journey from Aleppo to Jerusalem in 1697. with a new introduction by David Howell, Beirut, Kharats 1963.

117- Polk, W. R., "Backdrop to Tragedy", Beacon Press, USA 1957.

118-Porath. Y.,"The Emergence of the Palestine Arab National Movement 1918-1929", Frank Cass. London 1974.

119-Robert John, Sami Hadawi, "The Palestine Diary". Published By the Palestine Research Center, Bairut 1970, Vol 1.

120- Rowntree, John Wilhelm, "Palestine Notes and Other Papers", Ed, By Joshua Rountree, Headly Brothers, London 1906.

121- Safran, Nadav, "The United States and Israel", Harvard University Press, Cambridge 1963.

122-Wright,Thomas,(E D)"Early Travels in Palestine", KTAV Publishing House ING, New York 1968.

123- Volny, C. F., "Travels Through Syria and Eygpt in the years 1783-1784", London 1805, Vol 11.

بحوث باللغة الانكليزية

124 - The Subject "Asper", The English Oxford Dictionary, Vol. 1. A-B, Greart Britain 1961. pp. 493-494.

125- "Palestine in the First Half-Century of Ottoman Rule, Studes in the Ottoman Archives-1", By: Bernard Lowis, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, Universty of London , Vol Xvi, Part 3, 1954, pp. 469-501.

ABSTRACT

The Feudal Conditions In Palestine

This study tackles the faudal state of affairs in Palestine from the Mameluk era doun to the Zionist invasion.

The auther has attempted an anelysis of the socialistic, economic and political phenomena since the general drift of development in palestine have had a historical bearing on those feude–listic state of affairs, the auther noted that those developments had a general impact of the political prospect of Palestine.

Hence that impact was a severe blow directed of the Arab cause in our contemporary history.

With a view to the accomplishment of the okjectives of the research, the auther has affected a comparative, sanlytic study of the economic and social developments in the countries of the Arab Orient including Palestine, where the features of analogous development were notably manifest.

The auther like wise diagnosed the far–reaching unwholesome effects of the political development in the late 19 th century and the early 20 th.

Dr. E. A– Jawahrey

1979

((تنويـــــه))

حدثت بعض الاخطاء المطبعية البسيطة التي لا تفوت على القاريء الكريم المتتبع للموضوع ٠

((فهرست الكتاب))

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغــداد ١٠٢٩ لسنة ١٩٨٣

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغـداد ١٠٢٩ لسنة ١٩٨٣

طبع على نفقة جامعـة بغـداد

[redacted]

(سعر النسخة الواحدة ٥٠٠ فلس)